شرح حاشیه بر صمدیه

آستان قدس

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب [illegible] فوائد البهیة (ناقص) نحوی

مصنف سید علیخان مدنی

مؤلف

خطی نستعلیق تحریری ۱۵ سطری کاغذ نشکری جلد تیماج حنائی

چاپی

سال چاپ یا تحریر ........ عدد اوراق ۱۲۲

جزء کتب نحو ........ شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۲۹۰۶ ........ شماره قبض

واقف حسین کی استوان ........ تاریخ وقف آبان ۱۳۴۸

طول ۲۰/۵ عرض ۱۴/۵ ........ شماره صفحات

(در شرح صمدیه)

دانش آموز

فرهنگ

آستان قدس رضوی

شرح صمدیه ؟

تاریخ ؟

ادبیات عرب (نحو)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو جنابك المتعال صرف وجوه الآمال وبابك مورد
كل سؤال ومصدر كل نوال لا ينصرف بالخيبة من استمطر سوائل
كرمك ولا يقنط منك ومن استمطر سحائب نعمك تعددت
اسمائك وترادفت آلاؤك تعاليت عن ذوات الصفات
وتنزهت عن صمات السمات امرك ماض بارادتك وقد ان
تقول وحكمك نافذ مستقبل بالقبول لا مضارع لك في ذاتك
ولا منازع في افعالك تمت كلمتك صدقا وعدلا وعمت
رحمتك تطولا وفضلا حولتنا الى احسن حال وجلتنا به ا
حق وحولنا في سير قربك وجلتنا به بعد ما جئت وتمم افعو
الناقصة بالقبول المبتدأ قبل ذكر الخبر بتعديه اعا

کتابخانه ... ارشاد
شماره دفتر ۱۱۸
تاریخ

جبر بتضعيفك من غير جار وجر واجعل رفع النظر عن غيرك
نصب المفتوحة الى خيرك ولا تجعلني ممن يعبدك على حرف
سبحانك يا من لا يحاط بظرف وصل على العلم المفرد والاعلم
والاعلم مؤيد مخدوم اعاظم الاملاك المخصوص بمدح لولاك
المنادى المخصوص المشتق على معضلات الخطوب محمد خير
نادب الى خير مندوب وآله المعصومين وذريته الطيبين
ما عادت صلة الى موصول وارتفع عامل في معمول وبعد فان
المختصر المنسوب الى العالم الفاضل الكامل قدوة المحققين وزبدة العالم
المدققين بهاء الملة والحق والدين محمد العاملي عامله الله وايانا
بلطفه الجلي المسمى بالفوائد الصمدية في علم العربية مليح المقال
عزيز المثال عميم النفع عظيم الوقع وقد شرحناه شرحا ذلل
صعابه وكشف عن وجهه نقابه واستقصى الاصول الاصلية
واستوفى الفوائد الجليلة البطيئة والنكات الدقيقة و
التنبيهات الرشيقة في عجالة الله قرة عين الناظر البصير وحبوة
قلب اللب الخبير ملجاء يلوذ به المبتدي في علم الاعراب ومنهلا

يخفى على من هو منه على ادنى الاسباب الا انه لدقة معانيه و
رفعة مبانيه حجب عن تناول ايدى المبتدئين وكم فيه من لم
يكن على سبب متين فسألنى بعض احباب الاصحاب
من انجاب الطلاب شرح الله صدره وسهل امره
ان اشرحه ثانيا ولو كان لا وسمواتها شرحا مختصرا ابدى
متن الكتاب في الوجازة وعدم الاطناب مقتصرا على
نحو الاعراب الا ما شذ لطرد الباب فاسعفت مسؤله و
حققت ماموله وتركت اكثر التعليلات في القواعد الا
ضعيفات وذكرت فيه بعض الالغاز النحوية تشويقا لمن
يرغب في الاحجية وجعلت اللف منبئا عن النشر فتفقت
من سمى سميه وبنيت بذلك صغير قسميه بالفرائد البهية
في شرح الفوائد الصمدية ينفع الله به من [illegible]
ما نقول وكتبه ومنه الاستعانة وبه الاعتصام وعليه التوكل
قال المصنف قدس الله روحه بعد البسملة أحسن كلمة
يبتدئ بها الكلام وخير خبر يختتم بها المرام حمدك اللهم على ما

الانعام

١٠

الانعام والصلوة والسلام على محمد سيد الانام ورفعه لكسر الاصنام
جازم اعناق النواصب اللئام وواضع علم النحو لحفظ الكلام
وبعد فهذه فوائد الصمدية في علم العربية حوت من هذا
الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدئين اهم وتضمنت فوائد
جليلة في قوانين الاعراب وفوائد لم يطلع عليها الا او
لو الالباب ووضعتها للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله
من العلماء العاملين ونفع الله بها وجميع المؤمنين وتشتمل
على خمس حدائق [illegible] في تعريف الفن وبيان موضوعه
وفائدته وغيرها مما يقرب من المقدمة فيما يتعلق با
لاسماء في الافعال في الجمل في المفردات
والحديقة الروضة ذات الشجر والنخل شبه بها مقاصد الكتاب
في النفع والاثمار [illegible] فيما اردت تقديمه لانه مقدمة
او كالمقدمة [illegible] خبر لمبتدأ محذوف كنظائره الاثيرة و
غرة الشهر اوله وغرة الجبهة بياضها النحو علم بقوانين
الفاظ لغة العرب وقواعد ما يخرج العلم بغير القوانين

وبقوانين عن الفاظ والالفاظ عن الاعراب وودخل الصرف
والبيان والمعاني وخرجت بقوله من حيث الاعراب
والبناء لان قوانينها متعلقة بابنية الالفاظ وصيغها او
كيفية تادية المراد بها وتطبيقها لمقتضى الحال لا باعرابها و
بنائها ولذا اختص بالنحو بان فائدته حفظ اللسان
عن الخطاء في المقال اعرابا وبناء بحفظ الذهن ايضا
عن الخطاء في فهم المراد بالالفاظ المسبب عن الخطاء في الا
عراب والبناء الاختلافه باختلافهما ثم موضوع كل علم
ما يبحث فيه عن الاحوال اللاحقة له اولما يساويه وموضوعه
اي النحو الكلمة والكلام كلاهما على الاصح فالكلمة المعهودة
الواحدة اي جنسها لفظ يصح ان يتلفظ به حقيقة كزيد
او حكما كالضمير المستتر فان التلفظ بعامله في حكم التلفظ به ايضا
وانما لم يقل لفظ لانه اخص ولانه مصدر في الاصل وان اريد به
الملفوظ فلا يحتمل التانيث لاستواء مذكره ومونثه كما هو
عدل موضوع مفرد فخرج لفظ المهمل نحو ديز مما لم يوضع لمعنى

والموضوع

والموضوع المركب وهو ما يدل جزءه على جزء معناه كغلام
زيد وقائمة ودخل نحو عبد الله علما لانه صعد وفيه اخراجه
انسب بقواعدهم لانه كلمتان ولذا يعرب باعرابين
وفيه نظر اذ الحق انه كلمة لاتحاد الوضع والموضوع له فانه
لا يتصور في اكثر من كلمة وانما ت محول في اجزائه مجرى كلمتين
في الاعراب وبقاء له على ما كان عليه قبل العلمية وتلويحا الى
هيئته الاصلية كما فعل عكسه نحو قائمة باجزائهما مجرى وا
حدة في الاعراب لشدة امتزاجهما وعدم استقلال
الثانية وهي اسم وفعل وحرف لانها للاستقراء ولانها
ان استقلت في الدلالة على معناها فاما ان تقترن باحدى
الازمنة الثلاثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم والا
فحرف والكلام لفظ مفيد لفائدة تامة بحيث يصح
السكوت عليه بالاسناد فخرج نحو غلام زيد وضا
ربه لعدم الافادة وهو لتوقفه على الاسناد يتوقف على مسند
ولا يصلح له الا الاسم والفعل وعلى مسند اليه ولا يصلح له

الا الاسم ولا يتأتى الكلام ولا يحصل الا في ضمن اسمين
احدهما مسند الى الآخر كزيد قائم واضارب او مضروب الز
يدان وهيهات العقيق وان تصوموا خير لكم او فعل واسم
مرفوع به كقام او قوبت زيد وقم او بالابتداء كزيد قام ولا
يحصل من فعلين او في فعل وحرف لعدم المسند اليه ان جعل الاسم
مسندا او عدم المسند ان جعل الاسم مسندا اليه ولا من حرفين
لعدمهما الاسم المعهود كلمة معنا ما مستقل بالمفهومية
منها بلا ضميمة غير مقترن في الوضع باحد الازمنة الثلاثة الماضي
والحال والمستقبل فخرج الحرف بقيد الاستقلال والفعل بعدم
الاقتران ودخل اسم الفعل بالوضع لانه مجاز في معنى الفعل
نقل اليه من المصدر كصه وهيهات واما المنقول عن الجار
والمجرور كعليك وامامك فمركب وضعا وليس اسما ولا كلمة
واما نحو الصبوح والغبوق فهو وان كان مقترنا بالزمان لكنه
لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة من حيث انه احدها فخرج بقيد الثلاثة
والحيثية المعتبرة في التعريفات ويختص الاسم متميزا عن اخويه بالجر

سواء كان

سواء كان بالحرف او الاضافة واللام اي ال التعريف والتنو
ين وهو نون ساكنة ملفوظة غير مكتوبة تدل على تمكن الاسم
في الاعراب ويسمى التنوين التمكن والصرف او على ابهامه و
~~يسمى تنوين العوض او ليقابل في نحو مسلمات نون الاعراب~~
التنكير او لتخلف عن محذوف من حرف اصلي كجوار رفعا وجرا عند
سيبويه او مضاف اليه كحينئذ ويسمى تنوين العوض او ليقابل
في نحو مسلمات نون الاعراب في نحو مسلمين ويسمى تنوين المقابلة و
واما تنوين الترنم وهو ما يلحق الروي وهو اخر القافية بدلا من حرف
الاطلاق للترنم او تركه فلا يختص بالاسم بل قد يلحق الفعل والحرف
ايضا فان لم يكن الروي مطلقا يسمى تنوينه غاليا لتجاوزه عن
حد الوزن وقد الغز الزمخشري بقوله اخبرني عن تنوين يجامع
لام التعريف ويسر ادخاله على الفعل من التحريف والنداء
بحرف نائب مناب ادعو كيا زيد اذ المنادى مفعول به معنى فلا يصلح
له الفعل والحرف واما نحو يا ليت ويا اسجد وافعل حذف المنادى او تجريدها
عن النداء وجعل المجرد التنبيه والتثنية والجمع في نحو زيدان وزيدون واما

في نحو ضربا وضربوا فالفعل باق على وحدته اذ لم يقصد تكريره في مفهومه
وانما وقع التكرير بالتثنية والجمع على ضمير الفاعل وهو اسم فهذه الا
مور الستة من خواص نوع الاسم لا توجد الا فيه فلا يجب جواز وجودها
في كل فرد منه ولا يضر امتناع البعض في بعض كالتنوين في المضاف
وذي اللام وكالاضافة في الاعلام والفعل كلمة معناها مستقل
بالمفهومية منها بلا ضميمة مقترن بالوضع باحدها اي باحد الازمنة
الثلاثة سواء اقترن بواحد آخر منها ايضا كالمضارع على المشهور
من اشتراكه بين الحال والمستقبل ام لا كالماضي فخرج الحرف
بالاستقلال والاسم بالاقتران واسم الفعل بالوضع و
دخل به نحو عسى مما انسلخ عن الزمان وخرج بالثلاثة حينئذ
نحو الصبوح والتعشي ويختص الفعل بقد ولم بالمعنى المتقدم
لامتناع الدخول لم على غير المضارع وقد على الفعل الانشائي و
الجامد والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية بل يحتاج في فهمه
منها الى ضميمة فخرج كلا اخويه بعدم الاستقلال فتم حده
جمعا ومنعا لكنه اردفه بقوله ولا مقترن باحد الازمنة الثلاثة

توضيح لماهية

توضيحا لماهية الحرف لا تتميما لحده ولفظة لا تأكيد للنفي المفهوم
من لفظ غير فان قيل يفهم معنى الظرفية من كلمة في مجرده عن
ضميمة المتعلق قلنا ليس معناها الظرفية العامة المطلقة
المفهومة منها مجرده بل معناها ظرفية خاصة فانها وضعت
لكل ظرفية خاصة من افراد تلك الظرفية العامة كما بين
في محله والخاصة لا تفهم الا بذكر متعلق خاص معها لانه
المعنى النسبي يكون عاما مع عموم متعلقه وخاصا بخصوصها
ويعرف الحرف عن اخويه بعدم قبول شيء من خواص
اخويه لان الكلمة اذا لم تقبل شيئا من علامات الاسم و
الفعل مطلقا لم تكن منهما فتعين للحرفية لما مر من الحصر في الثلا
ثة تقسيم الاسم ان وضع لذات اي شيء قائم بنفسه فاسم
عين اي ذات كزيد ورجل وضارب او وضع لحدث
اي معنى مصدري قائم بغيره فاسم معنى ويسمى مصدرا ايضا
كضرب وموت او وضع لمنسوب اي شيء مبهم نسب اليه
حدث معين نسبة تقييدية غير تامة فمشتق وغير جامد

فان وضع لما صدر الحدث عنه فاسم فاعل او ما ثبت له
فصفة مشبهة كحسن او ما وقع عليه فاسم مفعول كمضروب
او تكرر منه فصيغة مبالغة كظلام او ما وقع به فاسم آلة
كمقراض او فيه فاسم مكان او زمان كمبعث او له قصد على
غيره في الاتصاف بذلك الحدث فاسم تفضيل كاعلم و
ايضاً ان وضع الاسم لشيء معين ليستعمل فيه بعينه فمعرفة
سواء وضع لمعين خاص بخصوصه كالعلم او لأي معين
كان من افراد نوع معين كالضمير وهي سبعة العلم وهو
ما وضع لمعين خاص بخصوصه شخصاً كان كزيد او جنساً
كاسامة الجنس الاسد ويسمى الاول علم الشخص والثاني
علم الجنس ويعرف بنص اهل اللغة او انتصاب الحال عنه
او منع صرفه بعلة واحدة غير العلمية او امتناعه عن الاضافة
وال فان صدر باب او ام فكنية كابي الحسن وام سلمة
والا فان افاده بوضع سابق مدحا كمر تضى او ذما كبطة فلقب
والا فاسم كزيد وقد ينكر بتأويله بالمسمى به كجاء زيد كريم لقيته

او بوصف

او بوصف اشتهر به نحو لكل فرعون موسى و المعرف بال
نحو الرجل فان اريد الجنس من حيث هو هو فال جنسية
نحو الرجل خير من الامرءة او من حيث تحققه في ضمن كل افراده
فاستغراقية نحو الانسان ناطق او بعضها المبهم فللعهد الذهني
نحو ادخل السوق حيث لا معهود معين في الخارج بين المخاطبين
او المعين في الخارج فللعهد الخارجي كالرجل لمعين معهود بينهما
و اسم الاشارة نحو ذا المفرد مذكر و اسم الموصول نحو
الذي كذلك و الضمير نحو هو مثلها وسيأتي بيان هذه
الثلاثة في مباحثها و المضاف الى احد هذه المذكورات
اضافة معنوية تفيد معنى لم يكن حاصلاً قبلها ولو بواسطة
او اكثر كغلام ابن اخيك و المعرف بالنداء كيا رجل ولم
يقصد المنادى ليخرج منه يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة كما سيأتي
ونحو يا زيد لتعريفه بالعلمية قبل النداء في الاصح وان زادو
صوحه به والا بوضع لشيء بعينه فنكرة كرجل وضارب والمفعول
الاسم ان وجد فيه علامة التانيث وهي الالف المقصورة والممدودة

وتاء نحو قائمة دون اخت ومسلمات خلافا للكوفيين لانها
في اخت وبنت بدل من الواو المحذوفة وفي مسلمات علامة
مع الالف للجمع المؤنث الا ان اختصاصها بالمؤنث اغنى
عن علامة التأنيث فان قلت من اين يعلم انها ليست في
تاء التأنيث قلت من انها لا تقلب بالهاء وقفا وقد اشار الى
ذلك الزمخشري بقوله اجري على سبب بقرابته وثبت
بتأنيث بنائه ولو تقديرا بان تقدر فيه تاء التأنيث كناقة ونار
فان اصلها نارة بدليل نويرة فمؤنث والا توجد فيه علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر كزيد والمؤنث ان كان
حيوان ذا فرج وعورة فمؤنث حقيقي سواء ظهرت علامته
كناقة وغلام لا كزينب والا يكن ذا فرج فمؤنث لفظي ظهرت
علامته كرمة ام لا كنار تقسيم آخر الفعل ان اقترن بزمان
سابق على زمان التكلم وضعا فماض كقام فخرج المقترن بغيره
مطلقا كالمضارع او به لكن لا وضعا نحو لم يقم لان لم تقلب معنى
المضارع الى الماضي ودخل نحو ان قمت قمت لانهما للماضي وضعا وان

فلهما

قلبهما حرف الشرط الى معنى الاستقبال ويختص الماضي بلحوق
احدى التاءات الاربع احدها تاء التأنيث الحرفية الساكنة
وضعا وهي تلحق فعل المتصرف والجامد الا حبذا في المدح وعدا وخلا
وحاشا في الاستثناء وقد تحرك لالتقاء الساكنين والثلاثة
البواقي ضماير الفاعل المتكلم كقمت بضم التاء او المخاطب كقمت
بفتحها او المخاطبة كقمت بكسرها او يقترن بزمان مستقبل
بكسر التاء او فتحها او بزمان حال التكلم وضعا فمضارع
بكسر الراء وهو مشترك بينهما في المشهور وقيل حقيقة في ومجاز
ويختص المضارع بالسين وسوف الموضوعين لتخليصه للا
ستقبال وبلم واخواتهما واحدى زوائد الاربع من حروف
انيت همزة المتكلم ونون المتكلم مع غيره ويا الغائب او
الغائبات وتاء المخاطب او الغائبة او يقترن بالحال
فقط وضعا فامر فخرج اخواه وقيل الامر مقترن بالمستقبل
فقط وهو الحق لانه وضع لطلب حال في الحال متعلق
بايقاع المخاطب للمطلوب في الاستقبال وهو الحدث الموضوع له

الأمر والطلب من قيوده كالأخبار في اخويه ويعرف الأمر عن اخويه
غيره بفهم معنى الامر عنه بنفسه وهو طلب ايقاع الفعل لكن لابد في الأمر
مع ذلك من قبوله احدى نوني التأكيد الثقيلة والخفيفة فلو لم يقبل احدهما
لم يكن فعل امر فان فهم منه معنى الأمر كان اسم فعل كنزال بمعنى انزل
تبصرة الماضي مبني لأن الاصل في الفعل البناء وبني على الحركة لمشابهته للمضا
رع بوقوعهما خبرا وصفة وصلة وشرطا وجزاء وعلى الفتح لأنه
اخف الحركات الا اذا كان آخره الفا لأنه حينئذ يبنى على السكون
لتعذر تحريك الألف مع بقائه الفا كرمى وغزا فانهما قال التفتازاني
في شرح تصريف الزنجاني حملا على الأكثر لأنه عنده مبني على الفتح
تقديرا او اتصل به ضمير رفع اي مرفوع متحرك كضربت مثلثة
التاء وضربن وضربنا فيبنى حينئذ ايضا على السكون كراهة
توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فان الفاعل لشدة
اتصاله بالفعل لفظا ومعنى كان كجزئه ولذا لم يسكن مع الضمير المنصوب
كضربك لأنه مفعول ليس كالجزء منه او اتصل به واو الجمع فيبنى لمجانسة
الواو على الضم ظاهرا كضربوا او مقدرا كرموا وغزوا والفعل المضارع معرب

لمشابهته

لمشابهته الاسم الفاعل لفظا في عدد الحروف والحركات والسكنات
وترتيبها ولوقوعه محله صفة وصلة وخبرا لكن اذا اتصل به نون جماعة
الاناث كيضربن بني على السكون تشبيها له بالماضي المتصل بنونهن
او نون التأكيد خفيفة او ثقيلة مباشرة اي متصلة بالمضارع فيبني
على الفتح كيضربن لأن علة اعرابه وهي مشابهة اسم الفاعل تضعف
بلحوق نوني الاناث والتأكيد المختصين بالفعل والا تتصل به
النونان سواء تجرد عنهما كيقوم او اتصل بالتثنية مع الفاصل بينهما
ولو تقديرا كيضربان ويضربن وتضربن فمرفوع معرب للمشابهة
المتقدمة ان تجرد عن كل ناصب وكل جازم والا يتجرد عنهما فمنصوب
مع ناصبه او مجزوم مع جازمه وفعل الأمر مبني كما هو اصل الفعل على
ما يجزم به مضارعه فالمضاعف يجوز فتحه وكسره مع الادغام
وسكونه مع فكه ان كان مفتوح العين او مكسورة والا فالحر
كات الثلاث مع ادغامه والسكون مع فكه كمد مثلثا وامدد
ساكنا وما فيه نون الاعراب يبنى الأمر منه على حذفه كاضربا و
اغزوا واضربوا واغزوا واضربي واغزي وعلى السكون في الواحد

وجمع الأناث ان كان صحيحا [آخره] كاضرب وقم وعد واضربن و
قمن وعدن وعلى حذف حرف العلة من الواحد ان كان آخره معتلا
كاغز وارم واخش فان كان فاءه واوا حذفت من مضارعه
وجوبا لكسر عينه بقي على حرف واحد وصلا وتلحقه الهاء وقفا كقه
وعه من وقى ووعى ثم ان وقع الأمر من راء بعد ساكن من كلمة
أخرى انقلبت حركة الهمزة اليه وحذفت على قياس تخفيف
الهمزة بالنقل في نحو قد ان فتقول قد تخبر وهند قالت تخبر بتقدير
تخبر اي عد به فلا يبقى من فعل الأمر سوى كسرته في لفظ آخر
وهذا ما الغزه بعضهم بقوله ما فعل امر جائز الحذف سوى
حركة تبقى على الشان وقال الأندلسي ملغزا فيه ايضا ما
كلمات لربع النحوية جمعن في حرفين للأحجية فانه اجتمع في قد
فعلا امر وضميرا هما المستكنان فيهما وقال ايضا فاي قول
يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجملة وعليه تقول يا زيد قلم
هند او يا هند بابقاء الحركة وياء الضمير الذي كان متصلا [بالفعل]
بفعل الأمر المحذوف فائدة الأعراب في اللغة الأظهار والبيان

وعرفا اثر

[او حرف]
وعرفا اثر الحركة او جزم او حذف يجلبه بكسر اللام العامل فاعله
وفي آخر متعلق بيجلب اي العامل يحدثه في آخر حروف الكلمة المعمولة
له سواء كان آخرا حقيقا ام ظاهرا كدالي زيد ويد
فان اصله يدي ولفظا كان الأثر كامرا او تقديرا لمانع عن
ظهوره كما ياتي والأعراب انواعه اربعة رفع ونصب وخفض
بحركة او حرف وجزم بسكون او حذف فالأولان يوجدان
في الأسم والفعل والثالث يختص بالأسم وقد مر في خواصه والرا
بع يختص بالفعل واما الوقف على الأسم بالسكون فليس اعرابا
والبناء لغة حمل شيء على غيره وعرفا كيفية لا يجلبها عامل بل تسنده
الى الواضع فلا تختلف باختلاف العوامل والمراد الكيفية التي تشبه
للأعراب في آخر الكلمة وانواعه اربعة ضم وكسر وفتح وسكون [السكون]
وهو الأصل لخفته والأصالة عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لعلة كما مر
فالأولان يوجدان في الأسم والحرف فقط نحو حيث فانه
ظرف بني على الضم وكسره واعرابه لغتان وامس بني على الكسر
في الحجازيين اذا لم يضف ولم يعرف بال ولم يصغر واريد به معين

وكان ظرفا والأفيوب منصرفا اتفاقا في غير الأخر ومنذ
حرف بني على الضم ولام الجر فانه يكسر مع ياء المتكلم وكل
ظاهر غير المستغاث والأخران يوجدان في الكلم الثلث
جميعا فالمفتوح من الأسم نحو اين استفهامية وشرطية
ومن الفعل قام ومن الحرف سوف وساكن من الأسم كم استفهامية
وخبرية ومن الفعل قم ومن الحرف هل للاستفهام فان قلت
ما ذكر ان الأعراب والبناء اثران في آخر حروف الكلمة منقوض
بالمثنى وجمع المذكر السالم معربين كجاء الزيدان والزيدون ومبنيين
كيا رجلان ويا زيدون ولا رجلين ولا ضاربين فان آخرهما
النون واثر الاعراب والبناء وهو الألف والواو والياء ع
سابق على الأخر قلنا النون فيهما بمنزلة التنوين في المفرد فكما ان الحرف
به آخر المفرد مع كونه آخرا فكذا النون فيهما نص عليه الشيخ رحمه
نعم قد يتبع ما قبل آخر المعرب له في الاختلاف بالعوامل نحو امرء
وابنم تقول جاء امرء وابنم ~~تقول جاء امرؤ وابنم~~ بضم الراء والنون
ورايت امرءا وابنما بفتحهما ومررت بامرء وابنم بكسرهما لكن الأ
عراب هو ما

عراب هو ما على الأخر واما حركة ما قبله فاتباعية ليست باعراب
بعضهم يقول في الاسم لسة تغير بغاية محلا من آخر حرفان هذا قول البصريين
وقال الكوفيون هما معربان باعرابين وهو مردود وفتح الراء
والنون ابدا لغة والاتباع افصح علائم الرفع اي علامته
اربع لا غير للاستقراء الضمة تكون في الأسم المفرد وهي اصلها
والألف والواو والنون وهي تنوب عن الضمة اذا تعذرت
فالضمة تكون في الاسم المفرد اي بالنسبة بمثنى ولا لجموع ولا ملحق
باحدهما ولا من الأسماء الستة المعربة بالحروف بقرينة المقا
بلة نحو قام زيد واحمد وموسى وفي الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء
مفرده بزيادة او نقص بحرف او حركة كصنوان لصنو وغرف
لغرفة وغلمان لغلام وطرق لطريق ومنه نحو فلك مما جاء
مفردا وجمعا لتغير الحركة تقديرا فانه مفردا كقفل وجمعا كاسد جمع
اسد وفي الجمع المؤنث السالم فيه بناء مفرده اي ما كان با
لف وتاء كمسلمات وسجدات وفي المضارع للمتكلم او
المفرد مطلقا سوى المخاطبة والألف في الاسم المثنى وهو ما اريد

دل على اثنين متغايرين واغنى المتكلم عن ذكرهما متعاطفين
من لفظه بحيث لو لم يثن لاحتاج الى تكرير مفرده بالعطف
فخرج ما لا مفرد له من لفظه نحو كلا واثنان وشفع وزوج و
دخل نحو قمرين من باب التغليب لانه ثني بعد تسمية المغلب عليه
باسم المغلب مجازا مع انه لا يقدح خروجه اذ الحدود للحقايق
دون المجازات وفي ملحقاته وهي كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين
حال كونهما (مضافين) الى مضمر ككلاهما وكلاكما وكلانا فان اضيف الى الظاهر
فيعربان بحركات مقدرة واعربهما بنو كنانة بالحروف مطلقا
وبنو حارث بالحركات مطلقا وهما عند الكوفيين مثنيان ح
حقيقيان مفردهما كل بالتشديد واثنان للمذكرين وفرعاه
اثنتان في الحجاز وثنتان في تميم سواء اضيفت الى المضمر ام
مظهر ام لا والواو في الجمع المذكر السالم فهو ما كان بواو ونون
كقال الزيدون ولا يجمع بهذا الجمع الا مفرد مذكر عاقل مجرد عن التاء
اذا كان فيه احد امرين الاولين العلمية مع عدم التركيب الا
سنادي المزجي والثاني الوصفية مع عدم احد امرين قبول التاء

كقائم او

كقائم او الدلالة على التفضيل كاعلم فلا يجمع بالواو والنون
نحو زينب وحائض للتانيث ونحو سابق صفة لفرس وواشق
علما لكلب لعدم العقل ونحو طلحة وعلامة لوجود التاء فانه يجمع
بالالف والتاء تغليبا لجانب لفظه على معناه قال الزمخشري
فيه اخرجه عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء
ونحو تابط شرا ومعدي كرب لتركيبه علما ونحو جريح وصبور
واحمد وسكران للوصفية وعدم الامرين قبول التاء
والتفضيل لكنه اذا كان علما يثنى ولا يجمع الا بعد تنكيره بما
بالسين على الاصح لمنافاة التعريف للعلمية فهي مصححة لجمعه
كذلك وازالتها بالتنكير شرط الحقيقة وهو غريب وهذا
ما اعترضه الدماميني بقوله فيه ما امر شرطهم وجوه الحكم فلم يقتض
التحاق بردة فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعهم ثبوت
الحكم الا بفقده وفي ملحقاته وهي اولو وهو اسم جمع مفرده ذو
وعشرون وبابه ثلثون الى تسعين ونحو اهلون وارضون
مما جمع سالما بالواو والنون مع فقد بعض الشروط وفي

الأسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال
حال كونها مفردة لا مثناة ولا مجموعة وكون الخمسة الأ
ول مكبرة لا مصغرة ومضافة الى غير الياء كما ذكرها لا اليها
كابي واخي لأنها حينئذ كباب غلامي تعرب بحركات مقدرة
فان ثنيت فبالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا وان جمعت
الخمسة مكسرة فبالحركات الظاهرة كآباء واخوة او
مصححة فبالواو والياء كجمع ذو وتقول ابون وابين و
ابان وابين على لغة النقص وذوو وذوي مال فاذا سقط
النون بالاضافة استوى في الخمسة لفظ الجمع والمفرد تقول
هذا ابوك الكريم او الكرام فالواو والياء حرفا اعراب فقط
في الأول وعلامتان للجمع ايضا في الثاني وحمل عليه القراءة
بعضهم اله ابيك ابراهيم واسمعيل واسحق كما في الصحاح
وقوله تعلت اسلموا انا اخوكم وقد لغزه بعضهم بقوله
ما كلمة مفردها وجمعها بواوه قد بينا ثلاثي ما جمع نصبه كالجر
في مفرده اذ بينا وبان اراد بالأول نحو ابوك الكريم

وابوك الكرام

وابوك الكرام او جميع ما مر وبالثاني النصب في نحو رايت
ابيك الكرام ما مثل رفعه كالنصب في مفرده حيث
هما سيان الاول كجاء اباك الكريمان والثاني كرايت
اباك الكريم والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع

المفصل ع

لمثنى وهو الألف او جمع وهو الواو او لواحدة او مخاطبة
وهو الياء نحو يفعلان لغائبين وتفعلان لمخاطبين او مخا
طبتين او غائبتين ويفعلون لجمع الغائبين وتفعلون لجمع
الحاضرين وتفعلين لحاضرة وتسمى هذه الأفعال بالأفعال
الخمسة وقال الفارسي هي معربة والأحرف للاعراب
فيها اذ لو كان النون حرف الاعراب لما حذفه الجازم و
الناصب بان الضمة في المفرد اعراب اتفاقا وقد حذفت
بهما و ايضا الأعراب حركة كان او حرفا هو ما به اختلاف
اخر المعرب باختلاف العامل فلو لزم الثابت مع العوامل المختلفة
لم يكن اعرابا كالحال وعلائم النصب خمس الفتحة وهي الاصل والأ
لف والياء والكسرة وحذف النون الأعرابية وهذه

فروع تنوب عن الفتحة فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر
منصرفين كانا ام لا والمضارع ان اتصل بناصب معربا با
الحركة ظاهرة او مقدرة والالف في الاسماء الستة بشروطها لف
السابقة والياء في المثنى مطلقا والجمع المذكر السالم وملحقاتهما
المتقدمة والكسرة في جمع المونث السالم وملحقه اولات
مونث او لو وباب عرفات مما جمع بالالف والتاء ثم
جعل علما وحذف النون في الافعال الخمسة السابقة اذا
دخلها ناصب ولا يحذف نون الاناث لانه ضمير لا
عوض عن رفع المفرد كغيره من نونات المضارع وبذلك
يتميز عنها في المشترك وذلك في الموضوعين احدهما
صيغة جماعة الاناث الغايبات من مضارع الناقص
الواوي كيعفون ويدعون لاشتراكها بينهن وبين جمع المذكر
وهو يفعلن على الاول من غير اعلال ويفعون على الاخير بحذف
احد واوين والثاني صيغة جمع الاناث الحاضرة من الناقص
اليائي كيخشين وترمين لاشتراكها بينهن وبين واحدتهن

فالجمع

فالجمع على اصله من غير اعلال والواحدة تفعين بحذف احدى
اليائين ومن روافع الاشتراك لفظا حذف النون
وعدمه مع مقتضيهما بحث قول بعضهم ما كلمة في لفظها
واحدها وجمعها قد يتعاقبان كذلك الجمع لفظ واحد ذكراو
انثى لا لفظان الاول بالثاني والثاني بالاول وعلايم
الجر ثلث الكسرة وهي الاصل والياء والفتحة وهما في الجر فرعان
للكسرة نائبان عنهما عنها فلا ينافي فرعيتها ونيابتها عن
الفتحة في النصب كما مر فالكسرة في الاسم المفرد والجمع
المكسر المنصرفين ولان غير المنصرف لا ينظر فيه بكسر فيهما با
الضمة والفتحة والكسرة على الاصل وفي الجمع المونث السالم
فهو بالضمة والكسرة والياء في الاسماء الستة بالشروط
المتقدمة فهي بالالف والواو والياء والفتحة في غير المنصرف فهو
الضمة والفتحة الا مع ال والاضافة فانه حينئذ يجر بالكسر
وعلامات الجزم السكون وهو الاصل والحذف اي حذف
حرف العلة او نون الاعراب وهو الفرع فالسكون في

والمثنى وملحقاته فهي بالالف والياء والجمع المذكر السالم
وملحقاته فهي بالواو والياء

غير الافعال الخمسة من المضارع حال كونه صحيحا فهو في
عرف النحو ما كان آخره الذي هو محل الاعراب والبناء
صحيحا سواء اعتل عينه او فاؤه او كلاهما او لا وفي عرف
الصرف ما صح كله والحذف فيه اي المضارع ايضا بحذف
نونه بالجزم ان كان من الخمسة مطلقا وحرف العلة ان
كان معتلا وهو في عرفنا ما اعتل آخره سواء اعتل غيره
ام لا وفي الصرف ما اعتل احد اصوله او اكثر فان كان
حرف العلة بدلا من الهمزة جاز الحذف والابقاء فائدة
يجب تقدير الاعراب في المعرب اذا تعذر او تعسر
ظهوره وهو في سبعة مواضع كما هو المشهور فيقدر
مطلقا رفعا ونصبا وجرا في الاسم المقصور وهو ما في
آخره الف مقصورة لتعذر تحريكها كموسى وعصى ولذا
لو نونت المقصور المنصرف حذف الالف لالتقاء الساكنين
وادخلت التنوين على سابقها كهذا عصًى فيكون الا
عراب ومحله الذي هو الآخر كلاهما مقدرين وفيه قال بعضهم
ما نوي بالدال

ما معرب اعرابه وحرفه كلاهما في الوصف موصوفان (محذوفا) و
في الاسم المعرب بالحركات الظاهرة والمضاف الى الياء
كغلامي وبابي ومسلماتي ورجالي ومساجدي لان ما قبل الياء
مشغول بكسرة المجانسة فلا يقبل غيرها للاعراب و
ويقدر رفعا ونصبا وجرا في المضارع المتصل اي اللاحق
به نون تاكيد بغير مباشرة له لفاصل بينهما كيضربانّ بالتشديد
اما الرفع فلان علامته النون وقد حذفت لاستثقال
النونات اما النصب والجزم فلان علامتهما هو حذف
النون وان كان حاصلا لكنه لا من الاستثقال لا لكونه
علامة النصب او الجزم فليقدر كونها محذوفة لذلك وفيه نظر
ذكرناه في الشرح ويقدر رفعا وجرا فقط في الاسم المنقوص
وهو ما آخره ياء قبلها كسرة كقاض وجوار لثقل الضم والكسر على
الياء المكسور ما قبلها فلا يقدر مطلقا مع سكونه لعدم الثقل
كظبي وكرسي ولا الفتح نصبا مع الكسرة لخفته ولو بعد الكسر
كرأيت قاضيا والقاضي وجواري او الجواري قال صاحب النسخة هذه

تماً يعامل عليها في باب جوار وتقف اي اسم اذا تم
لفظاً نقص حكماً واذا نقص لفظاً تم حكماً والمراد بنقصان
لفظه حذف يائه وبتمام حكمه لحوق التنوين ويقدر رفعاً
ونصباً فقط في المضارع المعتل بالألف لتعذر تحريكه
اذا لم يتصل بها احدى النونات الثلث لبنائه مع نون
الإناث والمؤكدة المباشرة واعرابه مع نون الاعراب
لفظاً كيحيى ويخشى وجزمه بحذف الفه فلا تقدير ورفعاً فقط
في المضارع المتصل بالواو والياء لثقل الضمة عليها
كيدعو ويرمي ويظهر فتحه نصباً لخفته وجزمه بالحذف
ايضاً فان قلت ان المصنف لما قال هنا بتقدير
الحركة في المضارع المعتل لم يجز له القول بان جزمه بحذف
الحرف كما قال في علامات الجزم اذ الجازم لا يسقط الحرف
مع وجود الحركة ولو مقدرة بل ينبغي ان يقول كسيبويه
وتابعيه بان جزمه باسقاط الحركة التقديرية وان حذف
الحرف ليس بالجازم بل للفرق بين صورتي المرفوع

والمجزوم

والمجزوم دفعاً للالتباس قلت وافق المصنف في ذلك
كثيراً من النحاة حيث جزمه بحذف الحرف مع قولهم بتقدير
الحركة نظراً الى ظاهر الحال من عدم الحركة لفظاً والى ان حذف
الحرف للجزم اولى من حذفه للفرق اذ الاول معهود في
بخلاف الثاني ومنهم ابن الحاجب في الكافية قال والمعتل
بالواو والياء بالضمة تقديراً والفتحة لفظاً والحذف
والمعتل بالألف بالضمة والفتحة تقديراً والحذف
انتهى وقال الشيخ في شرحه انما جاز عند النحاة حذف
الواو والياء والألف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف
الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال
قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا الحرف
علامة شابهت للحركة فحذفها انتهى ولعل المصنف
اراد بعلامات الجزم ما يعم لازمه الدال عليه سواء كان
بالجازم ام معه فلا ينافي ما قدمه لسيبويه فان
حذف الحرف عنده ايضاً علامة للجزم بهذا المعنى والاخر لان

فارقا فيما مر ورفعا فقط في جمع المذكر السالم المضاف
الى الياء كمسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء في
كلمة مع سكون السابقة فقلبت الواو ياء قياسا واد
غمت في الياء وكسرت الميم للمجانسة وقدرت الواو علا
مة للرفع واما النصب والجر فعلامتهما هي الياء ذاتها
وان عرضها الادغام فتقول مسلمي ابدا لكن الياء الاولى
في الرفع منقلبة وفي غيره على اصلها ويقدر الاعراب في غير
هذه السبعة ايضا فيما حذف اعرابه للسكون كابو القوم
وزايد والحرم وطايفا البيت وفي المحكي كمن زيدا بالنصب
لمن قال رايت زيدا او بالجر لمن قال مررت بزيد
او بالرفع للحكاية فمن مبتدء مبني والمحكي خبره وهو خبره
وهو مرفوع تقديرا وقد يستعمل الجز بحرف اعراب
يلحق لفظ من ليدل على اعراب الجز المحكي المحذوف فيقال
منو للحكاية المرفوع ومنا للمنصوب ومني للمجرور
وفيه الغرض قال ما حرف اعراب لمن وقد ما بغير

اسم حل في المكان

اسم حل في المكان ها      في ذكر ما يتعلق بالاسماء
ربما يذكر فيها غيره تبعا او اعتبارا لتعلقه بالاسماء بالواسطة
الاسم اما معرب او مبني لانه ان اشبه الحرف في الوضع على
حرف او حرفين او عدم استقلال المعنى بالمفهومية قد
فمبني لمشابهة المبني الاصلي ترجيحا لمقتضاها لقوتها على
لقوتها على مقتضى اصله وهو الاعراب والا يشبه الحرف
سواء انتفى الشبه عن اصله او اشبهه ثم سقط بمعارض
كالاضافة ونحوها من خواص الاسم المضعف لشبه الحرف ا
القوية لجانب الاسمية ومقتضاها الذي هو الاعراب فمعرب
على اصله وحكمه اختلاف آخره باختلاف العوامل والمعرب انواع
النوع      ما يرد مرفوعا لا غير بالبناء على الضم لقطعه عن
الاضافة المنوية لتشبيهاله بقبل وبعد او لا غير مرفوع وهو
اربعة اقسام القسم      الفاعل ورفعه واجب كنصب المفعول
وجاز عكسه شذوذا مع الامن من ايهام خلاف المراد كقولهم
خرق الثوب المسمار للقطع بان الخارق هو المسمار

لا النوب وجعل ابن الطراوة قياسا مطردا من النوب ايضا
اجتماع الفاعل وسكونه في قول طرفة من سديف حين ها
ج الصبر بكسر الباء وسكون في خصائصه الراء وهو فاعل
هاج واصل الصبر بالجر وقف عليه بالنقل قال ابن جني
في خصائصه كان حقه بعد اسكان آخره ونقل حركته الى ما
قبل ان يكون الباء مضمومة كعضد لانه مرفوع بالفاعلية
لكنه جره باضافة الظرف الى الفعل بمعنى المصدر كانه
قال حين هيجان الصبر فنقلت كسرة الراء الى الباء وهو الفا
عل جرة بالاضافة مع سكون آخره بالنقل ومنها اللغز
بقولي ما فاعل للفعل يا من برع جر مع الاسكان فيه اجمع
والآخر المنصوب بالرفع مفعوله اذ ذاك قد ارتفع
اردت بالشيء الاول وبالاول الثاني وفيه ايضا لغز
بعضهم فقال ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان
وقال ايضا ما معرب في لفظه حركتا الاعراب والسكون
حاصلان وهو اي الفاعل لغة من صدر عنه الفعل وعرفا اي

اسم بقرينة

اسم بقرينة الحديقة سواء كان اسما صريحا او مؤولا
اسند اليه العامل فيه الرافع له من فعل او اسمه او معناه او
مصدرا او مشتق ولو رفعا حكميا كما كان مجرورا به ابدا كما في كفى
بالله شهيدا حال كون ذلك العامل قائما به اي بذا
لك الاسم ويعرف قيامه به بصحة وصفه بما وضع لما
قام به الحدث كالصفة المشبهة واسم الفاعل سواء
صدر الحدث عنه كقام زيد ام لا كمات بكر وكان الاسناد
ايجابيا او سلبيا خبريا او انشائيا كقم وقمت ولا تقوم
ولا تقم قال ابن الحاجب في اماليه لا فرق في قيام الفاعل
بفاعله بين ان يكون العامل مثبتا او منفيا او مستفهما عنه
او مشروطا او مأمورا به او منهيا عنه لان الغرض ذكر الع
مل متعلقا بمن هو له على اختلاف الاحكام المتعلقة بها
فخرج الخبر عنه لانه مسند والمبتدأ لانه مسند اليه بغير
عامله ونائب الفاعل لان عامله واقع عليه غير قائم به وفيه
كلام لا يسعه المقام وهو اي الفاعل اما ظاهر او مضمر فالظاهر

ظاهر اي بارز لا يستتر او بين لا يحتاج الى البيان والمضمر
قسمان بارز ملفوظ كتاء قمت ومستتر منوي غير ملفوظ
كالمنوي في زيد قام وهو ليس هو بل هو ضمير بارز ولا لفظ
للمستتر الا انهم يعبرون عنه بلفظ مراده عند الحاجة اليه
وهذا الاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع فيمتنع ابرازه
واظهاره وهذا هو المراد بوجوب الاستتار وهذه المواضع
هي الفعل الامر الموضوع للواحد المذكر الى غير كقم ومن المؤ
نث كقومي والمثنى والجمع كقوما وقوموا وقمن فان الياء والا
لف والواو والنون ضماير بارزة للفاعل والمضارع المبدو
بتاء الخطاب الواحد المذكر كتقوم يا زيد لا تاء الغايبة اذ
يجوز فيها الاظهار والابراز كتقوم هند او هي والمضارع
المبدو بالهمزة للمتكلم وحده او بالنون له مع غيره كاقوم و
نقوم لاثنين او اكثر والفعل الاستثناء المخرج ما بعده عن
حكم ما قبله كخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون كجاء القوم
عدا زيدا بالنصب وفي مرجع المستتر مذهب ثلثة ثانيها في

الحديقة

الحديقة الخامسة وفعل التعجب نحو احسن بزيد لانه في الاصل
فعل الامر للواحد وان انسلخ عن معنى الامر وما احسنه نصبغه
الماضي فان الاصل فيه ضميرا عايدا على ما الموصولة او الموصوفة
على خلاف يأتي والحق بذلك المذكور غيره ايضا في وجوب
الاستتار فقد الحق به ابن هشام نحو زيد قام او يقوم و
هند قامت او تقوم والحق خلافه ولذا نسبه الى غيره بعد ذا
لك يجوز استتاره كما تقرر ولا يجب لجواز اظهاره وابرازه
ايضا واما ما يظهر في بعض هذه المواضع الستة السابقة
من ظاهر او ضمير بارز كاقوم انا ونقوم نحن او كلانا فهو تاكيد
للمستتر تابع له لا فاعل قايم مقامه فليس من باب اظهار
الفاعل او ابرازه ليتنافى وجوب استتاره بل من باب تاكيد
الفاعل المستتر بظاهر او بارز كما في تاكيد الفاعل البارز بمثله في
قمت انا فان قلت فعل الامر في الموضعين الاخيرين ايضا كذا
لك فيكون هو وهي في الغايب والغايبة تاكيدا للفاعل لا
فاعلا فما الفرق بينهما وبين المواضع الستة قلت الفرق انا

الفعل فيهما قد يرفع الظاهر بالفاعلية فعدم وجوب الا
ستتار فيه ثابت فيجوز جعل البارز ايضا فاعلا بخلاف
هذه المواضع فالعمدة في الباب ملاحظة حكم الاظهار فما يجوز
اظهاره فلا يجب استتاره فما لا يجوز اظهاره لم يجز ابرازه
ايضا فيعلم انه يجب استتاره وان البارز تاكيد لا فاعل
ويلازم الفعل علامة التانيث وهي التاء متحركة في اول
المضارع وساكنة في آخر الماضي واما النون الاناث وياء المخاطبة
فضميران للفاعل لا حرفان لتانيثه ان كان فاعله
اسما ظاهرا حقيقي التانيث غير مفصول عنه بأجنبي كقامت
او تقوم هند او الهندان او الهندات او صالحة او صا
لحتان او الصالحات كقوله تعالى اذا جاءكم المؤمنات
للفصل بالمفعول ولا يعتد بالمفعول الفصل بال لانها كالجزء
وفيه نظر من قال ابن عد التانيث للفعل لديهم حتما مع الفصل
او كان الفاعل ضميرا متصلا لغايبة مطلقا سواء كان تانيثه
حقيقيا كهند قامت او تقوم ام لا نحو السماء انشقت والشمس

طلعت وي

طلعت ويستثنى منه المؤنث اللفظي علما للمذكر كطلحة
فلا يجوز التانيث له ولا لضميره خلافا للكوفيين ويثبت الخيار
بين تانيث الفعل وتذكيره اذا كان مع فاعل ظاهر غير
مضمر من المؤنث اللفظي كطلعت الشمس او طلع الشمس
فالتانيث للمعنى والتذكير للفظ ولكن يترجح مع ثبوت الخيار
ذكرنا اي علامة التانيث مع الفصل بين الفعل وفاعله بغير
الا الاستثنائية نحو دخلت او دخل الدار هند للفصل با
المفعول فان التانيث على الاصل والتذكير مغتفر لطول الكلام
وبعد الفعل عن فاعله بالفصل وترجح ايضا مع الخيار تر
كها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام الا امرأة مع جواز قامت
فان ما بعد الا بدل عن الفاعل المحذوف وهو المستثنى منه وبدل
الفاعل فاعل وفيه الغز الزمخشري بقوله اخبرني عن فاعل
حذف فما بدا وعن اخر لا يخفى ابدا اراد بالاول ما يجب استتاره
وبالثاني ما وقع بعد الا وترجح تركها ايضا مع الخيار
في باب نعم وبئس وحبذا وساء نحو نعم المرأة هند مع

كتابخانه حسينيه ارشاد

جواز نعمت مرجحة في التأنيث على الأصل والتذكير بتأويل الفاعل
بالجنس وحكم المشتق وما يجري مجراه في العمل كالمنسوب حكم الفعل في جميع
ما مرّ واما اذا كان المثنى او مجموعا فلا يجوز تثنية الفعل او جمعه لاستلزامها
اجتماع الفاعلين لواحد الا في لغة ضعيفة يسمونها لغة اكلوني البراغيث
واوّلها الجمهور بوجوه ابدال الثاني من الضمير او تجريده عن معنى الضمير
وجعله حرفا متمحضا لعلامة الجمع او التثنية او جعل الثاني مبتدأ
والجملة خبرا مقدما عليه والاصل الراجح في الفاعل تقديمه على المفعول
بايلائه للعامل لانه كالجزء منه ولكن يجب تقديمه اذا خيف اللبس
اي التباسه بالمفعول كضرب غلامي عدوي وهذا هذا فان امن
بقرينة لفظية كضربت زيدا هند او معنوية كارضعت الصغرى
الكبرى جاز تأخر الفاعل تعويلا على القرينة او كان الفاعل ضميرا
متصلا بالعامل بارزا او مستترا والحال ان المفعول متأخر
عن الفعل العامل كضربت زيدا وضرب اياه فلو لم يقصد تأخر
المفعول عن الفعل جاز تقديمه على الفعل والفاعل معا كزيدا ضربت
ويمتنع تقدم الفاعل اذا اتصل به ضمير راجع الى المفعول كقوله تعالى

واذ ابتلى

واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو قدم الفاعل لزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وهو ممتنع او اتصل المفعول بفعله اي كان ضميرا
متصلا به والحال ان الفاعل هو غير متصل بل ضمير منفصل او اسم ظاهر
كضربك هو او زيد فلو قدم الفاعل لزم انفصال المفعول مع امكان
اتصاله وهو لا يجوز اما مع اتصال الفاعل ايضا فيجب تقديمه كضر
بتك وما وقع منهما اي كل فاعل او مفعول وقع بعد الا او بمعناها
الذي في انما فانه بمعنى ما النافية الداخلة على العامل والا الاستثنائية
الداخلة على ثانيهما وجب تأخيره اي الواقع بعد الا او معناها فان الواقع
بعد الا لفظا او معنا هو المحصور فيه الاخير من حيث انه متعلق الاول
حصر صفة في موصوف فلو كان ما بعد الا هو الفاعل انحصر فيه وصف
الفاعلية للعامل الواقع على المفعول المتقدم وان كان مفعولا انحصر فيه
وصف المفعولية للعامل المسند الى الفاعل السابق فلو بادلها
مكانا مع بقاء الا في محلها متوسطة بينهما انقلب المعنى فصار
المحصور فيه محصورا او بالعكس نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب
زيد عمرا فلو قدم المتأخر محصورا فيه مع الا جاز فتقول

ماضرب الا عمرو زيد ولا ينقلب الحصر الثاني المرفوعات نايب الفاعل
ويسمى مفعول ما لم يسم فاعله وهو المفعول الذي اقيم مقامه اي مقام
الفاعل لفظا ولذا يبلغ عن التباس المفعول وهو النصب ويلبس
بالرفع علم الفاعل ويعامل معاملته في الاحكام اصالة تقدمه على
المفعول واتصاله بعامله وكونه كالجزء منه وامتناع تقدمه عليه و
المطابقة بينهما تذكيرا وتانيثا والمخار بينهما على قياس ما عرفت في الفاعل
وغير ذلك ويفترقان في صيغة الفعل العامل فيهما فان صيغة فعل الفاعل
صيغة المعلوم وصيغة فعله اي فعل نايب الفاعل فُعِل ويُفعَل بضم
اوليهما وكسر عين الاول وفتحه في الثاني اي صيغة مجهول الماضي
والمضارع ثلاثيا كان ام غيره فلو اتفق فعلاهما صورة فهما مفترقان
في الاصل كما في بعض صيغ معتل العين كبعت فانه جاء معلوما فالتاء
فاعل ومجهولا ايضا فهي نايبة عنه وهذا ما الغزالي السني في بقوله لما
تاء فعل ان تقل بها فاعلها فتكون مفعولا فتكن فانت مصدقها
واسم غير ان نطقت بلفظها وعنيت مفعولا فانت محقق انه
الاول بتاء نحو بعت مثلث التاء فان قلت بعت العبد فهي فاعل واصله

واصله بيعت

واصله بيعت معلوما وان قلت العبد بعت فهي مفعول واصله بيعت
مجهولا وكذا بعنا وبعن وبيعا وبيعوا والثاني نحو مختار ومنقاد مما
يتفق اسما فاعله ومفعوله لفظا ولا يقع نايب الفاعل ثاني مفعول
باب علمت ولا ثالث باب اعلمت مطلقا عند القوم اوعند خوف اللبس معا عنه
عند المتاخرين فيجوز مع الامن فقط كما اذا كان ثاني الاول والثا
لث الثاني نكرة والبواقي معارف فيعلم ان المنكر هو الجزء ولذا ايضا
جاز اعطي درهم زيد وان اعطي زيد بكرا اذا كان زيد مفعولا
ثانيا ماخوذ الذكر للالتباس بين الآخذ والماخوذ هذا بالنظر الى القياس
والا فالجميع متفقون على عدم السماع نيابة غير المفعول الاول
في البابين فالاقتصار عليه اولى ولا يقع نايب الفاعل مفعولا له
فلا يقال ضرب التاديب ولا مفعولا معه ولا مفعولا فيه بهما
ولا مفعولا مطلقا للتاكيد ولا حالا ولا تمييزا ولا مستثنى ويقع غير ما ذكر
واذا اجتمعت معمولات صالحة لنيابة الفاعل كالظرف والجار
والمجرور والمفعول غير ما تعين مفعول به له تقول ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في المسجد فان لم يكن مفعول به هناك

فالجميع من غيره سواء اي مستوى نظرا الى نفسها والرجحان منوط
بقصد المتكلم هذا اذا لم يكن الجار زائدا ولا كلمة مذ ومنذ ورب
والكاف وحرف القسم والاستثناء والاقيعين المجرور للنيابة في
الاول وغيره في غيره الثالث والرابع من المرفوعات المبتدأ والخبر فالمبتدأ
هو الاسم الجامد من غير الصفات المشتقة بقرينة المقابلة سواء
كان اسما حقيقيا ام تاويليا المجرد عن كل عامل من العوامل اللفظية
غير الزائدة وغير لعل والاقيعين جرتهما ورب لحكم الزائد في عدم اقتضاء
حال كون ذلك الاسم مسندا اليه غيره او المبتدأ هو الصفة
المشتقة من الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل وفي حكمها المنسوب كبصري حال كون تلك الصفة
بعد النفي او استفهام بحرف او اسم رافعة لظاهر على الفاعلية
او نيابة او لغير الاسم الظاهر مما في حكمه في الاستقلال وعدم
الجزئية لغيره لفظا كالضمير المنفصل نحو اقائم او مضروب الزيدان
اراغب انت عن الهتي فالصفة مبتدأ ومرفوعها ساد مسد
الخبر مغن عنه مبتدأ لا خبر له وعكسه الظرف نحو افي الله شك عند

فانها

فهي

اخبر

من جعل مرفوعه فاعلا مغنيا عن المبتدأ لا مبتدأ الغيره فيها بقولي
حاجيت اعلام الهدى الاخبار في المبتدأ العاري عن الاخبار
وعكسا اعني الزمخشري نافع مبتداه في كلام الباري فان كانت
الصفة رافعة لضمير مستتر نحو اقائمان الزيدان اقائمون الزيدون
فهي خبر مقدم والاسم الظاهر مبتدأ لان عدل الفاعل مستتر
في الصفة عائد على المبتدأ لتقدمه رتبة الا على في لغة اكلوني
البراغيث فان طابقت الصفة الواقعة مبتدأ في الافراد مسميا
مفردا مرفوعا نحو اقائم زيد ففيه وجهان احدهما كونه مبتدأ او
كونها خبرا مقدما بتبعية الاستفهام وكونه مرفوعا بها سادا
الخبر كالمبتدأ نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد الحقيقي واما التاويلي فنحو
ان تصوموا خير لكم وما قائم او اقائم الزيدان وما مضروب او
امضروب الرجلان للصفة المذكورة او اقائم او ما قائم او امضروب
او ما مضروب زيد للصفة المطابقة ومنه همزة الاستفهام
وما النافية فيهما كيف ومتى واين وايان وكم من اسماء الاستفهام
وهل حروف وان ولا من حروف النفي ثم اشار قدس سره

بذكر الامثلة الآتية الى مواضع حذف الخبر فنقول يحذف الخبر
وجوبا اذا التزم في محله ما يدل عليه ويقوم مقامه وذلك في
مواضع منها نحو كل رجل وضيعته بالنصب الى المفعول معه
اي كل رجل مقرون وضيعته لان الواو بمعنى المع فهي والتزم على
معنى الخبر المحذوف اعني المعية والمقارنة وقائمة مقامه ومنها
نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ مضاف الى فاعله وزيدا
مفعوله وقائما حال من فاعله او مفعوله وان قلت قائمين كان حالا
منهما والخبر محذوف اي ضربي زيدا حاصل او حصل قائما والحال
قائمة مقامه ودالة عليه لانها بمعنى الظرف فتدل على الحصول
ونحوه من المفهومات العامة ومنها نحو اكثر شربي السويق
ملتوتا اي حاصل حال كونه ملتوتا ومثله اخطب ما يكون الامير قائما
فكلمة ما مصدرية لان التقدير اخطب اكوان الامير حاصل حال كونه
قائما ونسبة الاخطبية الى اكوانه مجازية اذ المراد انه في حال القيام
اخطب منه في غيره من الاحوال وكذا اذا كان الحال جملة كما في
الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومنها نحو لولا

علي لهلك

عمر

علي لهلك عمر فحذف الخبر لدلالة لولا عليه لان معناها امتناع
الثاني لوجود الاول فيدل على وجوده ولقيام جواب لولا مقامه
اي لولا علي موجود لهلك عمر ومنها نحو لعمرك لافعلن ويمين الله
لاصومن اي لعمرك قسمي فحذف الخبر وهو قسمي لدلالة الكلام
البتداء عليه وسد جواب القسم مسده وقد يحذف الخبر جوازا
ايضا لقرينة كقولك زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد
وقد يحذف المبتدأ وجوبا اذا كان الخبر في الاصل نعتا تابعا قطع عن
متبوعه الى الرفع للمدح او الذم او الترحم نحو بسم الله الرحمن الرحيم
بالرفع اي هو الرحمن وارحم الله الحاك المسكين بالرفع اي هو
اي هو المسكين وذلك ليشعروا بوقوع المعدول عنه الى الا
[illegible] للمبالغة [illegible] بقاء [illegible] التابعية بو
قوع العدول عنها الى الاستيناف والرفع للمبالغة وجوازا لقرينة
كقوله الزيدان لمن قال من ازاد محمد فان معناه احرف الجواب
لدلالة السؤال عليه كقولك لا او نعم لمن قال هل جاء زيد واعلم
ان الاصل المبتداء ان يكون معرفة ولا يكون نكرة الا مع القراين

حصول م

بالاخبار عنها وان لم تكن مخصوصة بوصف او اضافة كقوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك وكنحو غلام رجل قائم فيصح رجل خير من امرأة
وارجل عندك ام امرأة وسلام عليك وشجرة سجدت مع ارادة
الجنس او الاستفهام او الدعاء او اشتمال الخبر على غرابة او خرق
عادة هذا مختار المحققين واشترط قوم منهم ابن الحاجب في الابتداء
بالنكرة تخصيصها بوجه ما وارتكبوا التكلفات في بيان التخصيصات
والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير زائدة فدخل
نحو ما زيد بقائم المسند به اي المسند الى غيره فلو ترك قوله به
لكان اخصر واظهر وكانه تبع فيه الكافية ولم يعتبر الاسمية تعويلا على اشتهارها
في المبتدأ وان البحث في الاسماء لا ليدخل الفعل في نحو زيد قام كما قيل اذ الجملة
فيه جملة فعلية والبحث في هذه الحديقة وفي التي قبلها عن المفرد لتخصيص الجملة بالحديقة
الرابعة وهو الخبر اما مشتق وهو في حكمه المنسوب او جامد وفي حكمه اسم
الآلة والزمان والمكان فالمشتق لدلالته كالفعل على نسبة الحدث
الى ذات لا بد له من فاعل ظاهر او مضمر او نائب كالظاهر كما مر فان رفع
لظاهر لا يتحمل ضمير المبتدأ الراجع اليه وهو ظاهر او العامل الواحد لا يرفع

الفاعلين

الفاعلين او نائبين عنه واما غير الرافع لظاهر فهو يتحمل ضميره
وجوبا فيكون المبتدأ فاعلا او نائبا للفاعل معنى فيطابقه وانما
يطابق ذلك المشتق المبتدأ وضميره دائما في الافراد واخويه
والتذكير والتأنيث لوجوب المطابقة بين العامل ومرفوعه فيهما
كزيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة
والهندان قائمتان والهندات قائمات ففاعل الجميع
المستتر فيه والالف والواو ونحوهما حروف وعلامات لا ضمائر فان
قلت من المشتق ما يستوي مذكره ومؤنثه كفعيل بمعنى مفعول
وفعول بمعنى فاعل كهند جريح او صبور فلا يطابق المبتدأ مع
تحمله لضميره فلا بد من استثنائه من القاعدة قلت هو ايضا مطابق
لانه ان اخبر به عن مذكر فمذكر او عن مؤنث فمؤنث الا انه خال
عن علامة التأنيث لما ذكر من استواء مذكره ومؤنثه ولذلك
لم يستثنه وكذا المصدر اذا كان مشتقا معنى والا فلا يتحمل الضمير كما
ستعرفه قد يخبر عن مبتدأ واحد باخبار متعددة فصاعدا
بعطف او بدونه نحو الرجلان عالم وجاهل اي منهما

اليهما وهذا الجسم ابيض اسود اي ابلق وهذا الرمان حلو حامض
اي مز وفيه اشكال ذكر ابن جني انه راجع فيه شيخه ابا علي
نيفا وعشرين سنة وهو ان هذه الاخبار مشتقة غير رافعة لظاهر
فيجب تحمل كل منها لضمير المبتدأ فيلزم اسناد كل واحد الى المبتدأ
وهو ممتنع للتضاد وبحث بوجوه فالمشهور ان الجزء هو المجموع لا
كل واحد فهو كمسند واحد يستحق ضميرا واحدا لكنه لما كان مركبا
من جزئين كل منهما صالح للاسناد والتحمل جعلوا كلا منهما
مسندا ومتحملا دفعا للتحكم والترجيح بلا مرجح كما استحقا اعرابا
واحدا واعربا اعرابين ولذلك وقيل كل جزء فيهما ضمير ان
لكن العقل اذا اتفق تعين على وصف واحد متضادين يطلب
محملا صحيحا فيحكم بتوزيعهما على اجزائه او اتحادهما وحصول ما ثبت
بعدهما وقيل فيهما ضمير واحد تحمله الثاني اذ الاول كجزئه فهما كحلو
واحد ولم يجز من قال بعكسه وقيل فيهما ضمير واحد تواردا عليه بناء
امتناع على تأويلهما بواحد كما مر او منع توارد عاملين على معمول ويؤيد
الاول والاخرين وحدة الرابطة بالفارسية فلوه فيه يقول

لفظان

لفظان في المعنى هما ضدان ما اجتمعا في واحد في ان
مع وحدة المعمول والعامل صارا معا محلا على جامد ان رمت
اخبارا ها هنا بواحد ما كنت للمجيز بواحد بخلاف غيرا
اي غير ما هو مشتق وليس برافع لظاهر سواء كان ذا الغير
الغيرة جامدا غير مشتق او مشتق رافعا له فانه لا يلزمه المطابقة
للمبتدأ على التقديرين فالاول نحو الكلمة لفظ فان لفظا جامد
لفظ لانه مصدر وان كان ههنا مشتقا معنى فلا توجب مطابقة
بقيته تغليبا لجانب اللفظي الاحكام اللفظية ولذا صح بدون
التاء مع التأنيث المبتدأ وان متحملا لضميره لكونه بمعنى المشتق
اي الملفوظ كما مر والثاني نحو هند قائم ابوها فان قائما وان كان
مشتقا لكنه رافع لظاهر هو ابوها ولكنه مطابق له لا للمبتدأ
لخلوه عن ضميره هذا هو القياس وقد يخالف لتأويل او نكتة
فيؤنث نحو المذكر وبالعكس باعتبار المرادف نحو كفه مخضوب
بتأويل عضوه او لتذكير اللفظ وكتابه صحيحة بتأويل صحيفة بتأويل
ويجمع نحو المفرد او المثنى اذا كان بمعنى الجمع نحو القوم او القومان

عالمون على حد قوله تعالى خصمان اختصموا ويفرد
خبر المثنى او الجمع لوحدته لوحدة اعتبارية ونحوها كقوله الان تخير له
العشيرة رابح لونه بعضهم فقال وما خبر مفرد لمبتدأ الى جمعا وجاء
عن المثنى وهو قد كان فيا فقط الا المجهول ثبوته للشيء عند السامع
في اعتقاد المتكلم اي الذي يعتقد المتكلم السامع جاهلا بثبوته للشيء
المعلوم له يجعل ذلك الشيء المجهول خبرا لذلك الشيء ويؤخر عنه ويجعل
ذلك الشيء المعلوم مبتدأ ويقدم ولا يعدل عن ذلك غالبا في الاغلب
لان حق المبتدأ ان يكون اعرف ومعتمدا عليه وحق الخبر ان يتأخر والافادة
وهي انما تحصل بالاخبار بمجهول السامع فيقال لمن عرف زيدا مثلا
باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد افادة ذلك زيد اخوك
ويقال لمن عرف ان له اخا على الاجمال ولم يعرف اسمه واريد افادة
له اخوك زيد فلو عكس في الصورتين لم يفد الكلام للسامع فائدة
معتدا بها الجهل بالمحكوم عليه وهذا معنى ما قاله ابن الخباز ان قولك زيد اخوك
تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم فالمسند هو المقدم
في الصورتين على اصله وكذا يجب تقديمه اذا كانا معرفتين نحو الله ربنا او نكرتين

صالحتين

صالحتين للابتداء نحو اخص من افضل منك او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام
اذ لو اخر ايضا التبس بالخبر في الاولين وبالفاعل في الاخير فلو كان الخبر
نكرة غير صالحة للابتداء نحو خز ثوبك جاز تقديمه للامن عن اللبس
قد تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف تعمل فيهما فتجعل المبتدأ اسما لها
والخبر خبرا لها وتسمى هذه النواسخ لنسخها حكم المبتدأ وخبره فهي خمسة انواع
ومن النواسخ ما يجعلهما مفعولين كافعال القلوب وذكرها المصنف
في حديقة الافعال ولو سدس الانواع واقتصر هنا على الحروف واحال
الافعال النواسخ كلها على حديقة الافعال كان اولى لان البحث
عنها هناك بالذات وهنا بالتبع الاول الافعال الناقصة وسميت ناقصة
لانها لا تستقل بمرفوعها كلاما تاما بخلاف غيرها وقيل لانها لا تدل
على الحدث وهو مردود والمشهور المتفق على عده منها كما في الهمع
ثلاثة عشر فعلا كان لثبوت خبرها على اسمها ماضيا مستمرا او منقطعا
نحو كان الله عليما وكان زيد جاهلا فعلم وقد تزاد للتاكيد مثلي عن الحد
لحصر الامر كان لئلا يتوهم انه اخبار عن الحال والزايدة لا تسند عن استعمالها
خبرا ويدخلها حرف الجر كقوله على كان المسومة العراب كانها لا تطلبها

عن الحدث انسلخ عن الفعلية وصار لانتقال اسمها الى الخبر كصار زيد
غنيا وليس خلافا واصبح وامسى واضحى لثبوت الخبر للاسم في الصبح
والمساء والضحى والحق الفراء بها اسحر وافجر واظهر للثبوت في السحر والفجر
والظهر وظل وبات لثبوت خبرهما للاسم نهارا وليلا وقيد ونحو
هذه الخمسة بمعنى صار منسلخة عن الازمنة المفهومة من موادها كقوله فاصبحتم
بنعمته اخوانا وظل وجهه مسودا وليس لنفي الخبر عن الاسم في الحال عند
الاكثر ومطلقا عند سيبويه وجمع الاندلسي بين القولين بانه مع القرينة
بحسبها فتكون للحال فقط الايجاب وهو مراد الاكثر وما زال
لثبوت الخبر للاسم دائما من اول زمان اتصافه به نحو ما زال
زيد اميرا ومضارعه يزال لا يزيل ولا يزول وما برح و
ما انفك وما فتئ بمعنى ما زال ويشترط في هذه الاربعة تقدم نفي لفظي
او معنوي ولو بغير ما او نهي نحو لا زال زيد غنيا ولا تزل ذاكرا
ولن نبرح عليه عاكفين وقوله لا زال منهلا بجرعائك القطر وبعضهم
الحق بها ما ونى وما رام بمعناها وشرطهما في مضارعهما ينى و
يريم وتكونان تامتين بمعنى حاول وفتر ومضارع رام حاول يروم

فتكون للحال لا بغيرها وهو ما
عناه سيبويه وبدونها
للحال صح

وما دام

وما دام لتوقيت حكم الجملة التي بعده عليه بمدة ثبوت خبره
لاسمه فلا يقع الا بعد كلام تام وما مصدرية ظرفية نحو اجلس
كما انها تدل بزمان مضاف الى مصدر فعل يليها كقم ما دمت
قائما اي مدة دوام قيامك او غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا اي من
دوام احسانك لان مدته وعملها اي عمل هذه الافعال رفع
الاسم ونصب الخبر عند البصرية على التشبيه وخبريتها والكوفية زعموا
بقاء الاول على رفعه السابق بالابتداء وانتصاب الثاني
بالحالية والحق هو الاول وقد يرتفعان بعد كان باضمار الا
سم ضمير الشان وكون الجملة خبرا ويسمى كان الشانية نحو كان
زيد قائم ويجوز في الكل اي كل هذه الافعال توسط الخبر بوقوعه بينها
وبين الاسم مع الامن من اللبس كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر
المؤمنين وشهد بثبوته نقاة النحاة ومنعه قوم في ليس وابن
معط في ما دام فان خيف الالتباس وجب تاخير الخبر اتفاقا
كصار عدوي صديقي ويجوز في ما هذه الافعال سوى الخمسة الاواخر
المبدوءة بما تقدمه اي الخبر عليها خلافا للجرمي والاواخر مع

ليس

في الخمسة لمنع ما المصدرية الموصولة الحرفية في الأخر والنافية في بواقي
من تقدم معمول الصلة او المنفي عليهما ويجوز فيما عداها وليس زال
اي في العشرة الباقية ان تكون تامة بمرفوعها مستغنية عن الخبرية
اي كان حصل وصار انتقل واصبح وامسى واضحى دخل في الصباح
والمساء والضحى وظل طال وبات اقام ليلا وما برح لم يذهب
وما انفك ما انفصل وما دام ما بقي كقوله تعالى ما دامت السموات والارض
اي ما بقيت وما يتصرف منها اي من مواد هذه الافعال فعلا كان ام اسما
مشتقا منها كالصفات ام غيره كالمصدر يعمل عملها نحو كونوا حجارة
ويكون المولى مولى وزيد كائن عالما واعجبني كونه معتزلا لكن لم يتصرف
ليس اصلا ولم يستعمل من البواقي اسم المفعول وفعل المجهول ومن الخمسة
الاواخر فعل الامر والمصدر ايضا ثم الاولى تختص كان من بين اخواته
بجواز حذف نون مضارعها المجزوم للتخفيف تشبيها لها بحرف العلة نحو
قوله تعالى ولم اك بغيا اصله اكون فلما سكنت النون جزما حذفت الواو
لالتقاء الساكنين على غير حده والنون تخفيفا لكنها لا تحذف مطلقا بل بشرط
عدم اتصاله اي مضارع كان او نونه بضمير نصب اي منصوب لا بحرف ساكن

من كلمة اخرى

من كلمة اخرى ومن ثم لم يجز حذف نونه في نحو ان يكنه لاتصاله بالضمير المنصوب
والضماير ترد كلمات الى اصولها المستعملة وانما حذف مع المستتر
لانه لخفائه كالمعدوم ولا في قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله
بالساكن وهو اللام اذ يجب تحريك النون دفعا لالتقاء الساكنين
فلا تحذف لتقويها بالحركة وانتفى مشابهتها لحرف العلة واختصاص ذلك بالمجزوم
كان حذف الكل في تحقيقه من عمل الجازم وليس فيه العزة فقط بالملائمة بالنحو
والحرف ما جازم مستقلا بحرف اذا اسقط الاعراب بالجزم ثم مع
حذف حرف منه بعد حرف وانما يكثر حذفها كان ناقصة وحدها
او مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين كقوله قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا
اي كان المقول صدقا وان كان كذبا او لو الوصليتين كقوله لا يأمن الدهر ذو بغي
ولو ملكا اي ولو كان الباغي ملكا واذا حذفت فيعوض عنها ان تقع المعوض
الواقع بعد ان ولو بعد حذف كان في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر اربعة اوجه الاول نصب الاول وهو بعد ان
ولو بجزئيه لكان المقدرة مع اسمها ورفع الثاني وهو ما بعد الفاء الواقعة
صدر الجزاء بتقدير مبتدا اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان

وعملهم شر الجزاء واسم شرا لثاني فرفعهما فالاول اسم كان المقدرة
مع خبرها والثاني خبر مبتدأ مقدر وان كان لهم او عندهم او في عملهم
خير فجزاؤهم خير والثالث نصبهما فالاول خبر كان المقدرة مع اسمها
والثاني مفعول به لفعل مقدر او خبر ليكون المقدرة مع اسمها اي
ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا
والرابع عكس الثالث اي رفع الاول فيكون اسما لكان المقدرة اول صح
مع خبرها ونصب الثاني بالمفعولية لفعل المقدر او الخبرية ليكون
المقدرة مع اسمها اي كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون
جزاؤهم خيرا والوجه الاول اقوى لانه حذف كان وحدها
او مع اسمها بعد ان ولو كثير شايع كما عرفت وكذا حذف المبتدأ
بعد فاء الجزاء كقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه اي فعمله لنفسه ومن اساء
فعليها اي فاسائته عليها فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في فعليها
الدين اي فهم اخوانكم في الدين والاخير اضعف لقلة حذف كان
مع خبرها وحذف الفعل الناصب او يكون مع اسمها بعد فاء الجزاء
فانه جاء بزيد بل قولهم افعل كذا ان لا معينا لي فلا معتمدا على

اي ان لا

اي ان لا تكن معينا لي فلا تكن معتمدا على لكنه قليل ليس بمثابة حذف
كان بعد ان ولو والوجهان المتوسطان بين الاول والاخير
متوسطان في القوة والضعف لاشتمال كل منهما على امرين احد منهما
هما كثير وهو في الثاني حذف المبتدأ بعد الفاء وفي الثالث حذف
كان واسمها بعد ان وثانيهما قليل وهو في الثاني حذف كان مع
خبرها وفي الثالث حذف الفعل الناصب او يكون مع اسمها بعد
الفاء الثاني من النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل معنى لانها
بمعنى حققت واستدركت وشبهت وتمنيت وترجيت ولفظا
لبنائها على ثلثة او اكثر وعملا لانها ترفع وتنصب كالفعل الا انها
فلما كانت فروعه عملت عمله الفرعي وهو تقديم المعمول المنصوب
على المرفوع وهي ستة ان بالكسر والتشديد للتحقيق والتوكيد
وان بالفتح كذلك وهي مصدرية تأول مع معمولها بالمصدر
ولذا تقع معها موقع المفرد نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وعلمت
انك زيد اي كونك زيدا ولكن مشددة للاستدراك
ودفع توهم خلاف المراد كجاء زيد لكن عمرا لم يجئ كانه يتوهم

بكرا

بكر

مجيء عمرو من مجيء زيد فدفع بها ولذا لا يحسن ذلك الكلام الا مع
رابط بينهما موهم لذلك ويجب تناقض الحكمين فيمتنع لكن بين
متحدين وكأن مشددة للتشبيه نحو كأنه اسد او الظن
كقوله تعالى عن بلقيس كأنه هو وليت للتمني وهو محبة امر
مستحيل او ممكن غير متوقع نحو ليت الشباب يعود وليتك
تحسن الى المسيء ولعل لتوقع ممكن مرجو او مخوف نحو لعلك
تجبر او تصيب وعملها عكس عمل كان نصب الاسم ورفع الخبر
فلا يتقدم احد معموليها عليها مطلقا ظرفا كان ام غيره لضعفها
عملا ولا خبرها على اسمها لأن تقديم المرفوع وظيفة الفعل
وعمله الاصلي وهي لا تعمل الا عمله الفرعي للفرعية كما مر الا اذا كان
الخبر ظرفا او شبهه اي جارا او مجرورا للتوسع فيهما بما لا يتوسع
في غيرهما فيتقدم الخبر جوازا نحو ان في الدار او عندي زيدا ووجوبا اذا
كان في الاسم لام الابتداء نحو ان في ذلك لعبرة اذ لو قدم الاسم
لزم ايلاء لام الابتداء لأن وهو ممتنع لانهما حرفا توكيد ويمتنع
اجتماع حرفين لمعنى واحد نص عليه الشيخ وغيره الا اذا كان في احدهما

معنى زايد

الزائدة الكافة شرح جامي

معنى زايد نحو لقد سمع الله لأن قد تفيد التقريب وتوقع المخاطب
ايضا وقد يلحقها ما فتكفها وتمنعها عن العمل فلا تختص بالاسم نحو انما
زيد قائم وانما قام زيد وتفيد ان المكسورة بالاتفاق والمفتوح
ايضا عند بعضهم الحصر على معنى ما النافية والا وتجب اخر المحصور
فيه فيقال انما ضرب زيد بكرا اي ما ضرب زيد الا بكرا والمصدر
ان حل في محل انّ ومعموليها لوقوعها موقع مفرد كمبتدأ او مفعول
فتحت همزتها كما مر والا يحل المصدر محلها مع معموليها كسرت همزتها
للفرق وان جاز الامران الحلول لتنزيلها منزلة المفرد وعدمه لعدمه
جاز الامران فتح الهمزة وكسرها وههنا اقسام الاول ما يجب
فتح همزته لوقوعه محل مصدر فاعل نحو قوله تعالى اولم يكفهم
انا انزلنا اي انزالنا او نايب عنه او مفعول لغير القول
كعلم او علمت انك قائم او مبتدأ لغير القول نحو من فضا
ئلك انك جواد او خبرا عن مبتدأ ليس بقول ولا صادق عليه
خبر ان نحو اعتقادي انك فاضل او مجرور بحرف او اضافة كقوله
تعالى ذلك بان الله هو الحق ومثل ما انكم تنطقون او تابع

لشيء مما ذكر كما حكي فضلت وانك سخي ما يجب كسر همزته
لامتناع حلول المصدر بوقوعه محكيا للقول نحو قال اني عبد الله
وقيل انك قائم او مبتدأ نحو انا انزلناه في ليلة القدر او
صلة او خبرا او صفة لاسم كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة وجاء رجل انه نديم وزيد انه حكيم او حالا كقدمت
وانك ضيف كريم او جوابا للقسم كقوله تعالى والقرآن الحكيم انك
لمن المرسلين او مضاف اليه مما لا يضاف الى المفرد لان ان المفتوحة
ومعموليها بحكم المفرد كجلست اذ انك جالس او يكون خبره ذا
بعلم لام نحو والله انك جالس او يكون لرسول الله ما يجوز فيه
الامران نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على المصدرية القول
والكسر على كونه بمعنى المقول او واقع بعد اذا الفجائية
او فاء الجزاء كظننته جاهلا فاذا انه عالم وان جئتني فانه مكرم
فالفتح على انه مؤول بمصدر هو مبتدأ حذف خبره والكسر على
الحكاية ثم المشهور ان ان المفتوحة كلمة مستقلة بالوضع
وقال سيبويه هي المكسورة وهو مختار قوم محققين فالفتح انهم
اعتقب

اعتقب الكسرة لوجود مقتضي فاشبه الاعراب حتى سماه
سيبويه وبعض القدماء العلا لذلك المقتضي وبالجملة لا شبهة
في مشابهته للاعراب في حدوثه بمقتضي بعد عدمه وان خالفه
حقيقة بعضهم فقال بانه حرف انه لا اعراب معرب و
ذا شبهان تقول انك عالم بالكسر فاذا جئت بعامل فتحت
كعلمت انك او بانك عالم فالفتح اثر العامل ثم قد عرفت
ان انه قد دخلت على خبرها لام الابتداء يبطل تاثير العامل فتكسر
لانها لا تدخل خبر ان المفتوحة فتقول علمت انك لعالم واللام
بمده لها الصدر لانها للابتداء لكنها في باب ان اخرت عن التقديم
فانها في الاصل كانت داخلة على ان فكرهوا اجتماع اداتي توكيد
في مفتتح الكلام فاخروا اللام الى الخبر ليفصل الاسم بينهما فهي في باب
ان مصدرة في الاصل وغير مصدرة في وقوعها بين عامل
ومعموله وفيه الخبر فعين ما حرف ان سبقه ذو عمل كرعايا
العامل بالبطلان لصدره ولكن ليس صدرا فله تقدم وتاخر
وصفان فان فتح ان عند العامل كما عرفت واللام تبطله

وهي صدر في الاصل وحنو في اللفظ والمعطوف على اسماء هذه
الاحرف الستة منصوب على الاصل في التوابع سواء تاخر عن
الخبر او تقدمه نحو ان زيدا قائم وبكرا فاضلون وان زيدا وبكرا
فاضلان وتختص ان ولكن بجواز رفعه اي رفع المعطوف على
اسمائهما حملا على محلها وهو الابتداء بشرط مضي الخبر وتقدمه على
المعطوف والمنع كما عليه المحققون نون وما ادعمه ناول كما سنشا
فرع استعملت هذه الستة حروفا كما مر وعلى وجوه اخر فجاء ان
بالفتح لغة في لعل بحذف اللام الاولى وقلب اللامين الاخريين
نونين والعين همزة نحو ائت السوق انك تشتري شيئا اي
لعلك وفعلا ماضيا للواحد المذكر من الانين على لغة من كسر الفاء من
مجهول حب ورد تشبيها بقيل وبيع او معلوما لجماعة الاناث
من ان بمعنى تعب او قرب وفعل امر منه لهن كيعن وفعل امر
مؤكد بالنون الثقيلة للواحد من واى يئي كقن من وقى يقي اصله
ايين حذفت الياء للالتقاء الساكنين وان كان على حده لانه
يجوز للالتقاء لا موجب ومركبة من ان النافية وانا ضمير المتكلم نحو ان

قائم

ومصدرا بمعنى الانين نحو ان زيد ان بكر وان بالكسر فعلا ماضيا مجهولا
للواحد من الانين ع

قائم حذفت همزة انا اعتباطا والغي للوصل ولكن مركب من لا النافية
للجنس وكن بالفتح على انه اسم لا وكن الشيء ستره ووقاه
نحو لكن رجب عندي ومن لكن المخففة وانا ضمير المتكلم نحو لكنا هو الله ربي اي
لكن انا وكان فعلا ماضيا معلوما للاناث ومركبا من الكاف
الجارة وان وليت مصدرا بمعنى الصرف والحبس والنقص نحو ليت
ليت زيد بكرا ولعل مركبا من لام التاكيد وعل فعلا ماضيا يقال
عل اذا مرض او شرب بعد مرة اخرى وعلا اذ اسقاه كذا ذلك
من النواسخ ما ولا النافيتان المشبهتان بليس النافية
نفيا وجمودا وهما تعملان عند الحجازيين عملها اي عمل ليس رفع
الاسم ونصب الخبر وما هذه تسمى حجازية لاختصاص اعمالها
بلغتهم فان تميما يهملونهما قيد وهو القياس اذ الحرف ان اختص
بالاسم كحروف الجر او بالفعل كنواصبه وجوازمه استحق العمل
فيما اختص به والا لم يستحق عملا في احدهما كحرف الاستفهام ولذا
لم يعملها الحجازيون الا بشرط بقاء النفي اذ به تشبيههما بليس
فلو انتقض نفيهما للخبر بالا وجب اهمالهما نحو وما محمد الا رسول الله

ولا يغتفر انتقاضه بالنسبة الى معمول الخبر نحو ما زيد معطيا الا درهما
وتأخر الخبر عن الاسم فلو تقدم اهملت نحو ما في الدار احد وتأخر معمول الخبر
ايضا عن الاسم لان امتناع تقدمه يستلزم امتناع تقدم معموله
بالاولوية ويشترط في عملها خاصة عدم زيادة ان معها كما لا تزاد الزايدة
مع ليس فلو زيدت معها اهملت كقوله وما ان طبنا جبن ولكن
يشترط في عمل لا خاصة تنكير معموليها نحو لا رجل خيرا منك فلا تعمل
مع المعرفة او معرفتين نحو لا زيد خير منك او خير الناس وان
لحقها اي لا هذه التاء لتأنيث الاسم او مبالغة النفي قلت لات
بفتح التاء على المشهور او بالضم او الكسر واختصت بالا
حيان المضافة الى النكرات فلا تدخل على غيرها ويجب حذف
احد معموليها لكن كثر حذف اسمها وقد حذف الخبر كقوله تعالى
ولات حين مناص قرئ مشهورا بنصب حين على خبريته
بحذف الاسم اي لات الحين حين مناص وشاذا برفعه على
اسميته بحذف الخبر اي لات حين مناص حاصلا حينا لهم
ولا هذه جاءت حرفا كما مر فعلا ماضيا يقال لاته يليته ويلوته

ليتا اذا

ليتا اذا حبسه وصرفه ولات يليت اذا نقص واسما
لفظ وهو مخفف لات بتشديد التاء اسم فاعل من لت يلت

الرابع من النواسخ لا النافية للجنس اي جنس اسمها المتصف
بالخبر اما بنفي الاتصاف او نفي اصل الجنس وهي تتميز عن لا بمعنى ليس معنى
وعملا لان تلك لنفي الواحد لا الجنس الا فيما شذ وعملها كليس
وهذه تنفي الجنس ابدا وتعمل عمل ان نصب الاسم ورفع الخبر
بشرط عدم دخول جار عليها سواء كان حرفا ام مضافا والا
الغي للجار نحو جاء بلا زاد وغضب من لا شيء وهو ابن لا شيء
فان كان اسمها مضافا او شبيها به بالمضاف وهو ما يتم به ما ليس
ويحتاج اليه لفظا ومعنى نصب اتفاقا نحو لا غلام رجل او لا شريفا
ابوه او لا طالعا جبلا او لا خيرا منك او لا ثلاثة وثلاثين عندي والا
يكن اسمها ولا شبيها به بني على ما اي حركة او حرف كان
ينصب به قبل دخول لا عليه فيبنى على الفتح مفردا او جمع تكسير
مطلقا نحو لا رجل او لا رجال او احمر او مساجد وعلى الياء المذكر
او جمعا سالما مؤنثا بلا تنوين في المشهور وقيل معه وقيل

مذكرا نحو لا رجلين في الدار حاضران
ولا مسلمين حاضرون وعلى الكسر جمعا

على الفتح بدونه ويشترط في اسم لا نكرة ليكون نصا في العموم
لكونه نكرة منفية فيحصل نفي الجنس ويجب تنكير الخبر ايضا اذ لا يخبر
بمعرفة عن نكرة فلو كان اسمها معرفة نكر نحو لا زيد الا سمي به
ولا ابا حسن اي ولا حلال او مثل ويشترط ايضا مباشرتها
لها اي اتصالها فلا تعمل فيه مفصولا لضعفها فان عرف الاسم
لفظا ومعنى او فصل عنها او عرف وفصل اهملت لا وجوبا فير
تفع ما بعدها بالابتداء والخبرية وكررت جبرا لضعفها بالاهمال
في المعرف نحو لا زيد في الدار ولا عمرو مع عدم التأويل بالنكرة وفي
المفصول مثل لا في الدار رجل ولا امرأة ولم يذكر مثال المعرف
المفصول والمفصول لسهولة حصوله بالاخذ مع الفاصل
من المثال الثاني واسمها من الاول نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
مع عدم التأويل وبعض يجوز اعمالها مع شروط الاعمال ايضا فيجب تكريرها
ايضا خلافا للبعض وفي الارتشاف شرط تحتم عملها ان لا تتكرر
والا جاز الغاؤها واعمالها وان يراد بها خصوص شرط النفي العام
والا لم تعمل الا عمل ليس او تلغى فيرتفع تاليها بالابتداء وعليها ٥

تحتمل النفي

تحتمل النفي العام او نفي الوحدة ونفي الوصف وان يليها اسمها
فلا تعمل مفصولة قال وزاد بعضهم ان لا يقع بين الوين ومعمول
لحيث بلا وزاد ان لا تدخل على معرفة فتحصل لك في نحو لا حول
ولا قوة الا بالله مما كررت فيه لا على منكرين خمسة اوجه الاول
فتحهما على الاصل فلا لنفي الجنس في الموضعين والمنكران اسما
ها بنيا على الفتح بتقدير خبرين فالعطف بين الجملتين او خبر واحد
فالكلام جملة واحدة والعطف للمفرد على مذهب الزمخشري وتوارد عا
ملين عليه لانهما لما تكررتا كالواحد والثاني رفعهما بالابتداء باهمال
جوازا او على الاعمال اعمال لا كليس بتقدير خبرين فالمرفوعان
اسمان بحذف خبر او خبرين فان رفعت احدهما بالابتداء
والاخر بلا العاملة كليس تعين تعدد الخبر والثالث فتح الاول بالا
سمية وجعل لا الاولى نافية للجنس ورفع الثاني بجعل الثانية
مهملة او زائدة للتوكيد والرفع بالعطف على الاول باعتبار
الثانية المحل وهو الابتداء فيقدر الخبران على المشهور او واحد
عند سيبويه او باعمال لا الثانية كليس بتقدير خبرين مرفوع

للأول ومنصوب للثاني او العكس الثالث فتح الثاني على الأصل
ورفع الأول على اعمال لا الأولى كليس فالأول اسمها فيقدر خبر ان
او على الغائها فالأول مبتدء وفي الخبر القولان والخامس فتح الأول
بالأولى ونصب الثاني بزيادة الثانية بالعطف على الأول حملا على
لفظه ويجوز تقدير خبر واحد وكان مقتضى القياس الحمل على اعرابه المحلي
دون بنائه اللفظي كما هو قياس توابع ساير المبنيات لكن خولف
ههنا لمشابهة هذه الفتحة البنائية في المتبوع النصب الاعرابي
لان فتح الاسم لا ليس وضعيا كفتح اين ونحوه بل حادث بعد
وقوع لا فهو كالاعراب ولا كالوضعي ولذا اعتبر في توابع المنادى
المبني ايضا لفظه كما يأتي السادس من النواسخ افعال المقاربة وهي ما
وضعت لتدل على اعتقاد المتكلم قرب ثبوت خبرها لاسمها واقعا
او رجاء او نظرا الى شروع الاسم في الخبر وهي كاد وكرب بفتح الراء
وكسرها واوشك وهذه الثلثة لدنو الخبر وقرب حصوله في الواقع
وعسى لقربه برجائه رجاء حصوله وانشاء وطفق بفتح الفاء وكسرها
لقرب ثبوته للاسم للشروع فيه اي الاسم في الخبر وطفق خاص

بالاثبات

بالاثبات فلا يجوز ما طفق ونحو هذه الافعال عمل كان رفع
الاسم ونصب الخبر واخبارها ابدا جملة فعلية مبدوة بمضارع
كعسى او كاد زيد يقوم وجاء خبرهما في الشعر خاصة مفردا كقوله فابت
الى فهم وما كدت ايبا وقوله لا تكثرن اني عسيت صائما وقد
اول بتقدير ما كدت اكون ايبا وعسيت ان اكون صائما كما
في قوله تعالى فطفق مسحا اي يمسح مسحا ويغلب في المضارع
المتصدر في خبر الأولين كاد وكرب تجرده عن ان الناصبة للمصدر
نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد اقترانه بها ويغلب في المضارع
في خبر الأوسطين عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى
عسى ربكم ان يرحمكم وقد تجرده عنها وهي اي ان الناصبة في خبر
خبر الآخرين انشاء وطفق ممتنعة نحو طفق زيد يكتب ولا فرق
بين المقترن بان والمجرد عنها في كونهما منصوبين محلا بالخبرية في
المشهور وعن سيبويه ان نصب الاول بالمفعولية او بنزع
الخافض فعسى زيد ان يقوم معناه قارب القيام او قرب منه لا
بالخبرية والا لزم اخبار بالحدث عن الذات وهو ممتنع واجيب بانه

لا

نحو زيد عدل في المبالغة او التاويل بالمشتق او تقدير مضاف ومنهم
من فرق بين المصدر الصريح والمؤول فاجاز الاخبار عن الذات بالثاني
دون الاول وقيل ان زائدة وهو تعسف وعسى وان كان وكرب
لا تعمل الا ماضية فهي ملازمة للمضي بخلاف البواقي وذلك لانه جاء
يكاد ويوشك ويطفق ايضا كقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وقوله
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وقولك يطفق
زيد يقوم ثم تختص عسى واوشك من بين هذه الافعال باستغنائ
بهما عن الخبر اذا كان الاسم جملة في نحو عسى ان يقوم زيد فتكونان
تامتين تمامهما بالمرفوع وحده عند الاكثر وناقصتين سدت الجملة
مسد معموليها عند ابن مالك واذا قلت زيد عسى ان يقوم
بتقديم زيد فلك فيه وجهان احدهما اعمالها اي عسى في ضمير زيد
فهو اسمها فما بعدها من الجملة الفعلية خبرها وعسى معمولا خبر لزيد و
يمكن اجراء هذا الوجه في صورة تاخر زيد ايضا بجعله مبتدا مؤخرا و
اعمال عسى في ضميره لتقدمه رتبة فهي ومعمولاها خبر مقدم وثانيهما
تفريغها عنه اي تجريد عسى عن ضمير زيد فما بعدها من الجملة الفعلية مرفوع

محلا واسم

محلا واسم لها معنى ايا باعتبار الخبر كما مر في صورة تاخر زيد
والاختلاف في المعنى ويظهر اثر ذلك الاختلاف في اللفظ بحسب التانيث
والتثنية والجمع في عسى واوشك على وفق الظاهر فعلى الوجه الاول
تقول هند عست ان تقوم والهندان عسيا ان تقوما و
الهندات عسين ان يقمن وزيد عسى ان يقوم والزيدان عسيا
ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا لان الاسم على هذا الوجه
ضمير المبتدأ فلا بد من مطابقتهما كما ذكر وتقول على الوجه الثاني عسى مفردا
مذكرا في الجميع سواء كان المبتدأ مذكرا او مؤنثا ام غيرهما لعدم ضميره في
عسى وهذا افصح وعليه التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى
ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن ثم
الاوليان جاءت هذه الافعال تامة ايضا يقال كاده منعه
ارادة وكاد بنفسه يكود جاد وكاد يكيد كيدا مكر وكرب بر حزنه والدلو
شد الحبل في وسط واوشك اسرع السير كاوشك
وعسى زيد يعسو اكبر والنبت غلظ ويبس والليل اشتدت ظلمته
وانشائه احد ثلاثة ومنه مسمى الفصحاء من اسمائه تعالى والانشاء

اي عرف الفن لما ليس بجزء فانه يوجد ويحدث معناه بلفظه وطفق
الموضع لزيد بمراده وصب اليه واطفق الله به الناس المشهور
ان نفي كاد اثبات لخبره واثباته نفيه قال صاحب القاموس
كاد يفعل قارب ولم يفعل ثم قال هي مجردة تنبئ عن نفي الفعل ومقرونة
بالجحد تنبئ عن وقوعه والغز المعري بقوله انحوي هذا العصر ما هي لفظة
جرت بلساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت
وان اثبتت قامت مقام جحود وحل ابن مالك بكاد فقال
نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى فتأتي لاثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى لخمس نظمها فالعلم غير بعيد وقال غيره
ويقال انه ابن الوردي الا ان هذا المعنى زال واضحا والا فعندي
كاد غير بعيد اذا قلت ما كادوا يرون قدرا او ولكنه من بعد جهد
حميد او ان قلت قد كادوا يرون ~~قدرا او ولكنه بعد~~ فما ادى
لجحده ولا تسمع به لعيد والحق ان جزئه منفي ابدا بدلالته عرفية
مع اثباتها لان الاقتصار على الاخبار بقربه يؤذن بعدم حصوله
وبدلالته التزامية مع نفيها لان النفي قرب الامر من الجزء يستلزم

عدم نفيه

عدم فعله اياه فصح ان اثباتها نفي حتى العكس كيف وينقضه قوله
تعالى لم يكد يراها اذ المراد نفي الرؤية بسبب الظلمة ابلغ نفي واما
تفسير كاد يزيد ارادة يمشي فيه وتنزيله على نفي ارادتها للعلم بالامتناع
بعيد ركيك النوع الثاني من المعربات ما يرد منصوبا لا غير وهو
ثمانية الاول المفعول به وضميره عايد الى ال الموصولة اي الذي
وقع به الفعل وهو الفضلة الزايدة على ركني الكلام وعمدتيه المسند
والمسند اليه فشمل جميع المنصوبات وغير المجرور وبقوله الواقع
عليه الفعل او شبهه فالمراد اعم من الفعل الاصطلاحي واللغوي كنظائره
للامية ومعنى وقوعه عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر كضربت زيدا
وهو ضارب بكرا او كرهت ضربه اياه واما المجرور في مررت به
فمفعول به بالواسطة والكلام هنا فيما يرد منصوبا لا غير ولم يدخل
في الحد نحو زيد مرفوعا في زيد ضربته لانه مبتدأ فليس فضلة وان كان
مفعولا به معنى والاصل الراجح فيه في المفعول به تاخره عنه لانه عن الفعل
معموله وعن فاعله لانه فضلة والفاعل عمدة لكنه لامر موجب او جائز كما يأتي
فقد يتقدم المفعول به على فعله جوازا لافادته الحصر في المفعول كزيدا ضربت

اي لا غيره مطلقا او لا الذي ظن انه طلب انه المضروب وحده او مع زيد
او تردد بينهما والاول قصر حقيقي وما بعدها اضافي قلبا او افرادا او تعيينا و
وجوبا للزومه اي المفعول به الصدر كاسماء الاستفهام والشرط وما اضيف
لهما نحو من ضربت وغلام من ضربت ومن تدع ادعه ومن تذر اذره و
يحذف عامله جوازا لقرينة حصول معناها كقولك زيدا لمن اراد ضربا او اعطاء
اي اضرب او اعط وخير الكرى رؤياه اي رأيت وحديثك ولمن قطع كلامه
اي اذكر ومكة لمن سافر والهلال للطالبين اي تريد او قرينة سؤال كزيدا لمن
قال من رأيت او اضرب ولغير ذلك كقولك بل زيدا للرد على
اكرم بكرا و وجوبا في التحذير وهو التخويف عن مكروه نحو الاسد الاسد و
اياك الاسد من ان تتهور اي اتق او احذر والاغراء وهو تحريض التي
في محبوب نحو اخاك اخاك اي الزمه والصلوة الصلوة اي احضرها
او اقمها والنداء بحذف النائب عن ادعو كيا زيد فان المنادى مفعول
لادعو او باب الاشتغال كزيدا ضربته وقد يستغنى عن المفعول لان
المراد بيان وقوع اصل الفعل على اي مفعول وقع فيحذف تنزيلا للفعل
المتعدي منزلة اللازم نحو الله يحيي ويميت ويعطي ويمنع اي يفعل هذه الافعال

ومنه لو

ومنه واسمعوا واطيعوا وسمعنا واطعنا ومن يظلم منكم نذقه وكتب الله
لاغلبن انا ورسلي واغلب عموم المحذوف كما مر ومن غير الاغلب قوله تعالى
فان لم تفعلوا وقوله وان لم تفعلوا او لن تفعلوا وقولك ولذت منه ولا
يحذف لنيابه عن الفاعل او حصر بالا وانما او حذف عامله وجوبا الا حرف بعد
الجواب كنعم في جواب هل ضربت زيدا وشذ حذف مفعوله فعل التعجب كقوله
بكاء على عمرو وما كان اصبرا اي اصبره الثاني من المنصوبات المفعول
المطلق وهو مصدر يؤكد عامله اي لا يفيد امرا زائدا على مفهوم عامله او يؤكده
باعتبار تأكيد جزء مفهومه اعني الحدث او يبين معه نوعه او عدده ايضا
نحو ضربت زيدا ضربا للتأكيد دفعا لتوهم السهو والتجوز او ضرب الامير
للنوع او ضربة او ضربتين او ضربات للعدد والمفعول المطلق المؤكد
مفرد دائما ولا يثنى ولا يجمع لحصول غرض التأكيد به فيلغو تثنيته وجمعه وفي
النوعي خلاف وقيل بالجواز كضربت ضرب الامير او ضربات وهو المشهور
وقيل بالمنع واما العددي فلا خلاف في الجواز فيه كما نبه بالمثال وتحرير الخلاف عليه
على النوعي ثم اوجبوا كون المفعول المطلق مطلقا مصدرا وهو مختار المص الجمهور
المصنف وقيل قد يقع غير المصدر ايضا وعليه خرج المنصوب في نحو خلق

أجال فليس بشيء ويجب حذف عامله سماعا في نحو سقيا ورعيا أي
سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وقياسا فيما إذا وقع بعد
إما تفصيلا لجملة نحو فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء أي تمنون
منا وتفدون فداء وفيما كان مؤكدا لجملة صريحة في معناه نحو له علي ألف درهم
اعترافا أي أعترف اعترافا فإن قولك له علي ألف صريح في اعترافك به — اعترف
أو لجملة محتملة لغير معناه أيضا نحو زيد قائم حقا أي أحق حقا فإن زيد قائم يحتمل
الحقية وعدمها كغيره من الأخبار وفيما وقع بعد إلا وإنما في موضع خبر اسم ولم
يصلح خبرا له نحو ما أنت إلا سيرا أو إنما أنت سيرا أي ما أنت إلا تسير سيرا
فلو لم يكن في محل الخبر نحو إن نظن إلا ظنا أو كان وصلح له نحو ما شأنك إلا
أن تسير سيرا أي ما شأنك إلا السير فلم يجب الحذف وإن كان
فعل الجوارح وشبهه باسم بمعناه مذكور مع موصوفه في جملة سابقة
نحو مررت به فإذا له صوت صوت حمار أي يصوت صوته ومنعوا إعمال
المذكور فيه لأن عمله مقصور على ما إذا صح حلول فعل مع أن محله وهو لا يصح
هنا لأن أن للاستقبال والمصدر هنا ماض وأجاز نصب الثاني بالجار
ورفعه على أنه بدل أو بيان أو نعت بتقدير مثل أو تأكيد لفظي للأول

وفيما

فيما تثنى للتكثير نحو لبيك أي ألب لك إلبابين أي أقيم لطاعتك
إقامة كثيرة وسعديك أي أسعدك إسعادين أي كثيرا ثم حذفت
الزوائد فبقي سعدين ثم سقط النون بالإضافة الثالث المفعول له — لبين
وهو الاسم المنصوب بتقدير حرف جار مفيد للتعليل كاللام والباء
ومن وفي متعلق بفعل قد فعل ذلك الفعل لتحصيله أي القصد لتحصيل ذلك
الاسم بذلك الفعل أو لأجل حصوله قبل الفعل أيضا وشرط عند
الجمهور نصبه بحذف الجار كونه مصدرا متحد العامل وقتا وفاعلا بأن
اتحد وقتهما وفاعلهما كما مر فلو لم يكن كذلك وجب جره بذكر الجار
وامتنع نصبه بحذفه ومن ثم جر باللام وجر بها في نحو قوله تعالى والأرض
وضعها للأنام لعدم المصدرية وقولك تهيأت اليوم للسفر غدا
لتغاير الوقت وقولك لمجيئك إياي لتغاير الفاعل خلافا للشيخ
في جعله الحال أي عن غالب الاشتراط محتجا بقول أمير المؤمنين عليه
الصلاة والسلام في نهج البلاغة وعطاء الله النظرة استحقاقا هو الله
بلس عليه اللعنة والعذاب قال لا يجوز جعل استحقاقا حالا من المفعول
لأن استحقاق حال من الفاعل ويمتنع عطف حال أحدهما على حال الآخر

من المنصوبات

للسخط للسخطة واستحقاقا للبلية فإن فاعل للأنظار هو الله تعالى وفاعل استحقاقا في

واقول لا يجوز ايضا جعل الاول حالا والثاني مفعولا له لوجود العاطف

نعم يمكن جعلهما حالا من المفعول باسناد الاستتار اليه مجازا للسببية

وبتأويله بتقدير الارادة كما قالوا في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا

ارادة خوفكم وطمعكم وقيل اي تخويفا وتطميعا ولعل مرجعه الى تقدير

الارادة اذ لم يثبت مجيء الخوف والطمع بمعنى التخويف والتطميع وقيل

هما حالان عن المفعول اي خائفين وطامعين الرابع من المنصوبات

المنصوب

المفعول معه وهو الاسم المذكور بعد واو المعية ذكر بعده لتدل

على مصاحبته مع معمول عامله من فعل او شبهه او معناه فاعلا كان

ذلك المعمول ام مفعولا فخرج بقيد الاسم نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن وسرت والشمس طالعة وبالمعية المعطوف

وواو المعية اصلها العاطفة كانت تمنع مدخولها للمعطوف عليه

اعرابا وتفيد جمعها في الحكم مطلقا على المصاحبة او عدمها فنقلت الى

معنى مع لا تكون نصا في المصاحبة والزم النصب مدخولها فرقا

او ابقاء لحق المنصوب المنسوب بقدر الامكان ولا يتقدم المفعول

معه على عامله نحو سرت وزيدا اثنا لما ذكر بعد واو المعية للمصاحبة

معمول

بمعمول فعل ومالك وزيدا منها لما ذكر بعدها للمصاحبة بمعمول معنى

الفعل فانه بمعنى ما تصنع وزيدا لان الاستفهام بالفعل اولى وهو

بالعمل في الظرف اجرى فلما تضافرا على طلبه كانا كانهما بمعناه و

امتنع ههنا كيف وانا كذا اختيار الفوات اختيار الفوات

الاستفهام وضعف مالك وزيدا وكيف انت وقصعة

ثريد لفوات الظرف ووجود اقوى الطالبين وهو الاستفهام

والاكثر فيهما الرفع بالعطف والنصب بتقدير فعل اي ما تكون

وكيف تصنع فحذف الفعل وحده فبرز وانفصل ضميره ومن قبيل

الاول ايضا جئت انا وزيدا المتصل الاسمي الاول والفرق ان

العطف في المثالين الاولين قبيح اذ لا يحسن العطف على الضمير المرفوع

المتصل الاسمي لا بين العاطف والمعطوف او فاصل ما بين المتعا

طفين ولا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار فالمراد

فالمراد بالقبيح ما يعم الممتنع و والعطف في الاخريين سائغ جائز

بلا قبح للفصل بالمنفصل وفي نحو ضربت زيدا وعمروا واجب اذ الفرض

من نقل الواو عن اصلها وهو العطف الى معنى المعية انما هو النص

على المصاحبة وهو لا يتأتى في نحو هذا المثال لأن النصب ما بعد الواو فيه يحتمل
ان يكون للعطف على المنصوب فليس نصا في المعية فلا يفيد العدول
عن الأصل وتجويز بعضهم له من الضعف بمكان ولذا ادعى على
منعه اجماع اهل الفن اعراضا عن خلاف ابن هشام وابن حيان
فرع للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف كما مر
ورجحان الأصل كقام زيد وبشر ووجوب المفعول معه لامتناع
العطف لفظا كمالك وزيدا او معنى كمات بكر وطلوع الشمس ورجحانه
لقبح العطف لفظا كسرت وزيدا او معنى كقوله فكونوا انتم وبني ابيكم و
امتناعهما كقوله علفتها تبنا وماء باردا عند الفراء والفارسي لانتفاء
المشاركة وقصد المعية فهو عندهما من عطف الجملة على جملة بتقدير فعل
اي وسقيتها ماء خلافا لمن جعله من عطف مفرد على مفرد بتأويل العامل أي
اي انلتها تبنا وماء الثاني من المنصوبات المفعول فيه وهو اسم زمان
مبهم او معين او اسم مكان مبهم او بمنزلة احدهما الدالة على
معناه ولو بعروضها لا بالوضع منصوب بفعل تعلق ذلك الفعل فيه
اي في ذلك الاسم بحيث دل اللفظ على وقوعه فيه والفعل يعم

اللغوي

اللغوي ايضا نحو جئت يوم الجمعة للزمان المعين ودعوت ساعة
الاجابة للمبهم وصليت خلف زيد للمكان المبهم وسرت عشرين
يوما او عشرين فرسخا لما هو بمنزلة احدهما لان اسماء العدد بتلك
تكتسب من المعدود ظرفية ومصدرية ومنه المضاف الى احدهما لتعميم او
تبعيض كسرت كل اليوم جميع الفلاة او بعض الليل نصف الفرسخ
والمضاف اليه احدهما النائب عنه كجئت صلوة الفجر وقتها و
انتظرته حلب ناقة اي مقدار زمانه وجلست قريبك او جوارك جلس
اي مكانهما او ما هو صفة معنى كسرت طويلا من الدهر كثيرا من البلاء
واما المنصوب في نحو دخلت الدار فمفعول به لا فيه على الاصح لان
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول لا يتم بدون
المدخول فيه فيكون مفعولا به ولو كان مفعولا فيه لصح الاستغناء عنه
وقال ابن مالك في شرح العمدة المفعول فيه ما تضمن معنى في باطراد
بان لا يختص نصبه على الظرفية بحدث دون آخر وبحال وقوعه غير
خبر كصمت يوم الجمعة لجواز صليت او بعت يوم الجمعة والصوم
او البيع في يوم الجمعة بالنصب قال وما ليس كذلك فليس ظرفا ومفعولا

فيه كالدار في دخلت الدار لان نصبه بمعنى في مختص بالدخول حتى غيره من الافعال

حدات فلا يقال جلست الدار وبحاله وهو غير جر فلا يقال الدخول للدار

وذلك لان المكان المعين لو نصب بتقدير في التبس بالمفعول به

في نحو بعت الدار بخلاف المكان المبهم والزمان مطلقا كبعت

اليوم او ساعة الاجابة او امامك لوضوح قرينة الظرفية وفي

الاوضح لابن هشام ان انتصاب نحو دخلت الدار وسكنت

البيت على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية اذ لا يطرد

تعدي الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار

ونمت البيت [illegible] من المنصوبات المنصوب بنزع الخافض

وهو المفعول به بواسطة حرف جر مقدر وهو الاسم الصريح او

المؤول المنصوب لفظا او تقديرا او محلا بفعل لازم في نفسه

او بالنسبة الى ذلك الاسم متعد اليه بتقدير حرف جر

بشرط ان لا يكون مفعولا له او فيه بقرينة المقابلة فانهما منصوبان

بنزع الخافض غير انهما خصا باسم على حده فرقا ويسمى ايضا المنصوب

بالحذف والايصال اذ فيه حذف الجار وايصال مدخوله بعامله وتشبيها

بالمفعول به

بالمفعول به والعامل القاصر بالمتعدي وجره بالمقدر ضعيف خاص

كقوله اشارة كليب بالاكف الاصابع وهو اي المنصوب بالنزع

او نصبه به قياسي مطرد مع ان الناصبة للمضارع وان المفتوحة

المشبهة بالفعل المتاولين مع صلتهما بالمفرد نحو او عجبتم ان جاءكم

ذكر من ربكم اي من ان جاءكم ذكر اي مجيئه بدليل تعدي عجب بمن

ونحو عجبت ان زيدا قائم اي من انه قائم اي من قيامه ومن القياسي

المفعول فيه له لا غير في المشهور وكي المصدرية ايضا عند ابن هشام

في الاوضح نحو كيلا يكون دولة او لكيلا وسماعي في غير الاربعة

عندهم والمختار عنده فلا يتجاوز ذلك عن محل السماع نحو ذهبت

الشام اي اليها وتمرون الديار اي بها قال الله تعالى ولا تعزموا عقدة

النكاح اي عليها وان تسترضعوا اولادكم اي لهم وقد ضمن ذهب

مرو عزم واسترضع معنى ورد وجاوز ونوى وارضع فالنصب

بالمفعول به لا بالنزع وقال المصنف في شرح الاربعين قال الشيخ

ان التضمين لكونه اكثر ورودا اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض

السابع من المنصوبات الحال المفردة وتارة الجملة الحالية في باب المد

اولا بالمضي اي الى ان اي تقدير

وهي اي الحال هو يذكر ويؤنث الصفة اي الشيء او ما يو
صف به مطلقا فدخل المشتق والجامد والنعت من التوابع و
الخبر المبتدأ لابتدائه والحال حال كونها غير نعت نحو يخرج مبين الذا
ت كالتمييز في لله دره فارسا والنعت كرأيت رجلا ضا
حكا وبقي الخبر نحو كان زيد عالما فالصواب ان يقال غير نعت ولا
خبر او يقيد الصفة بالفضلة قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول
في كونها فضلة مستغنى عنها ولذا استحقت النصب ويشترط
تنكيرها لانها خبر معنى فالغرض منها يحصل مع تنكيرها فيلغو التعريف والا
غلب كونها منتقلة كجاء زيد راكبا لان الركوب غير لازم لزيد
بل ينتقل الى غيره من الاحوال مشتقة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة واسماء المكان
والزمان والآلة وفي حكمها المنسوب مقارنة لعاملها زمانا بلا
تقدم وتاخر كما مر لتقارن المركوب والمجيء وانما كان ذلك
اغلبيا لاكليا لانها قد تكون ثابتة غير منتقلة قياسا في المؤكدة
كزيد ابوك عطوفا وقوله تعالى ولى مدبرا وفيما دل العامل على
تجدد صاحبها

تجدد صاحبها كخلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها وسماعا
في غيرها نحو انزل عليكم الكتاب مفصلا وقد تكون جامدة وهي نو
عان اما محضة غير مشتقة ولا مؤولة بالمشتق وهي ثلثة المنعوتة بمشتق
او ما بحكمه وتسمى موطئة لانها موطئة لذكر نعتها الذي هو الحال
في الحقيقة كجاء زيد رجلا عالما و الدالة على تقسيط صاحبها
كبعت الثياب ثوبا بدرهم او ودرهما والمبنية اصل صاحبها او
فرعه او نوعه او مقداره كيعجبني الخاتم فضة والفضة خاتما وهذا بسرا
اطيب منه رطبا وقاسمنا المال اثلاثا ومنه فتم ميقات
ربه اربعين ليلة ان لم يكن تم متضمنا معنى صار واما غير محضة فتاول
بمشتق وهي ايضا ثلثة المشبهة كقوله وفاحت عنبرا ورنت
غزالا اي طيبة وعيناء والدالة على مفاعلة كبعته يدا بيد اي متقا
بضين وكلمته فاه الى في اي متشافهين والدالة على تقسيم
او ترتيب كادخلوا رجلا فرجلا اي مترتبين كذلك او رجلا رجلا
او رجلين رجلين او رجالا رجالا او ثلثة ثلثة او رهطا رهطا
او مثنى وثلث اي منقسمين كذلك هذا هو المشهور من اول

الجميع والحق ما قاله الشيخ رضي وفاقا لابن حاجب وغيره ان الحال
ما يبين الهيئة وكل ما قام بذلك صح كونه حالا فلا حاجة الى تاويل
شيء من الجوامد اصلا ثم قال النصب في نحو كلمته فاه الى في بالمف
المفعولية لحال محذوفة اي جاعلا وقيل بنزع الخافض اي من فيه الى في
اي كلمته وكلمني والمحقق على انه بالحالية والاصل الرفع بالابتداء بدليل
قولهم فوه الى في فالظرف خبر ثم لما جعلت الجملة حالية نصب المبتدأ
لقيامه مقام الحال كما اعرب نايب الفاعل المفعول المطلق و
المضاف باعرابهما في نحو ضربته صوتا وسئل القرية وكذا بعته يدا بيد
اي يده بيدي الا انهم نكروا المبتدأ لنيابته عن النكرة والجر ايضا اتباعا
ولم يتعرض للنصب لمكان الجار وقال الشيخ رضي تقديره ذو يد
بذي يد بحذف المضاف اي النقد بالنقد وهو تكلف مستغنى عنه
واما نحو بعت الثياب ثوبا بدرهم او درهما فتقديره مع الجار ثوب
بدرهم فالظرف خبر ومع الواو ثوب ودرهم فالخبر مقدر والواو بمعنى
مع اي كل ثوب مقرون ودرهما على حد قولهم كل رجل وضيعته
فالحال على التحقيق هي الجملة والمنصوب مبتدأ مرفوع الاصل ولم

ينسخ

ينسخ ناسخ وفيه الغرابة ايام صرفت العمر في النحو تشفقا لناس
جهدا ان تكن فيه راسخا عن اسم صريح مبتدأ وهو معرب
بنصب لا ندري لم النصب ناسخا وقد تكون مقدرة تخالف
زمانها زمان عاملها كجاء زيد معه صقر صايدا به غدا اي
مقدرا او مريدا ان يصيد به غدا وصعد المنبر خطيبا اي
مريدا لان يخطب ومنه فادخلوها خالدين والاصل الراجح تاخرها
عن صاحبها مجرورا بالاضافة اتفاقا كبدأ وجه هند ضاحكة اذ لو
اذ لو قدمت فصلت بين المتضايفين او تقدمت عليهما وهي
تابع معنى للمضاف اليه وكلاهما ممتنعان او مجرورا بحرف غير زايد
عند سيبويه واكثر البصرية كبعته بالدرهم رايجا وهو ظاهر المصنف
خلافا للقوم وجاز تقديمها ان جر بزايد كما جاء راكبا من وقوله تشتيت
طرا عنكم بعد بينكم ضرورة ويمتنع تاخرها عنه ان كان نكرة محضة غير مخصوصة
كضربت هند راكبا رجلا اذ لو اخرت التبس بالنعت في بعض
الصور مع ان في تقديمها عليه نوع تخصيص له وتبيين وفوته ذاتي وهو
لكون صاحبها نكرة محضة قليل والغالب كونه معرفة او نكرة مخصصة فغير

لانه لو صفة ... لكان حالا منها

بغير تقدم الحال من صفته او اضافته الى منكر او مشاركة لمعرفة او قصد العموم
كجاء زيد ورجل ورجال الدار كبين وما جاء احد من رجل راكبا الا انه مع هذه
معنى ثم الراجح تأخر الحال عن عامل صاحبها لانها معمولة ويجب تقدمها
على العامل ان كان لها الصدارة كاسم الاستفهام نحو كيف جاء زيد لكن
الهيئة التي جاء فان قلت كيف استفهام عن الهيئة فكيف تكون
حالا مبينة للهيئة قلت ليس المراد بكون الحال مبينة للهيئة انها تفيد ذكر
الهيئة ونحوها على الاخبار بل المراد انها وضعت للدلالة عليها باختلاف الاغراض
المتعلقة بها فلا فرق بين كون الهيئة المدلول عليها بلفظ الحال منفية وموجبة ومحققة
ومبهمة ومستفهما عنها والبيان هنا على وجه الاستفهام كانه قيل اراكبا جاء
زيد او ماشيا ونحو ذلك وقد سلف نظيره عن الامام ابن الحاجب في حد الحال على

**ولا تجيء حال من المضاف اليه كجاء غلام هند راكبة الا اذا صح**
**الا اذا صح قيام المضاف اليه مقام المضاف نحو قوله بل**

نتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من المضاف اليه وهو ابراهيم
ويصح حذف المضاف وهو الملة واقامة المضاف اليه مقامه مع
افادة المراد بلا تغير وافساد بان يقال اتبع ابراهيم حنيفا او كان المضاف

بعض

بعضه وان يصح حذفه ونيابة المضاف اليه عنه نحو اعجبني وجه هند
راكبة فراكبة حال من هند والوجه المضاف بعضها ويصح حذفه ونيابة
هند عنه فيقال اعجبتني هند راكبة بخلاف نحو لا تحرك يد زيد ماشيا
اذ لا يصح لا تحرك زيد ماشيا او كان المضاف لدلالته على
الحدث عاملا في الحال ايضا كما انه عامل في صاحبها المضاف اليه نحو
اعجبني ذهابك مسرعا وشارب السويق ملتوتا قريب تنقسم
الحال بحسب الزمان الى مقارنة ومقدرة وبحسب دوامها وعدمه
الى منتقلة وثابتة وبحسب القصد الى مقصودة وموطئة بناء على المذهب
المشهور من اشتراط الاشتقاق فيها وبحسب حصول معناها في
صاحبها او متعلقه الى حقيقية كما مر وسببية كدخلت داري قائما سكانها
وبحسب التأسيس وعدمه الى مبينة ومؤكدة وبحسب التعدد الى متر
ادفة وهي احوال متعددة لصاحب واحد لفظا ومعنى ومتداخلة وهي
احوال اولها حال عن اسم والثانية عن ضميره في الاولى وهكذا وبحسب
التصرف وعدمه الى متصرفة تقع حالا وغير حال وغير متصرفة تلزمها
الحالية فلا تقع الا حالا وهي قاطبة وطرا وكافة بمعنى جميعا وصحرة بحرة

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی

شبر ابقر وقفيز بر وحب بيت وحبات بات ونحو ام الركبات
الثامن من المنصوبات التمييز ويسمى مميزا بكسر الياء ايضا وهو اسم
النكرة الرافعة المزيلة وضعا للابهام المستقر في الكلام اي المقصود منه
لا الموهوم لتبادر عن ذات مفردة كاحد عشر كوكبا او عن نسبة
واقعة في الجملة او شبهها فخرجت النكرات الرافعة لابهام المهيئة
كالحال او ذات مبهمة عند المخاطب لا في مقصود المتكلم كالنعت في نحو
رايت عينا جارية والمضاف اليه في نحو جاء غلام رجل وهو يشارك
الحال في كونهما اسما منكرا او فضلة منصوبة رافعة للابهام ويفترق عن
الحال باوجه منها غلبية جموده كما مر وقلة اشتقاقه نحو لله دره فارسا
كما يأتي وغلبة اشتقاقها وقلة جمودها كما عرفت وعدم جواز مجيئه
جملة او ظرفا او شبهه بخلافها وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح
خلافا للكسائي والمبرد وابن مالك وابي حيان حيث جوزوه اذا
كان عامله فعلا صريحا او اسمي فاعل او مفعول ولهم شواهد كثيرة بخلاف الحال
لجواز تقدمها على عاملها اتفاقا كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون بل
قد يجب نحو كيف جاء زيد كما مر ومنها مجيئه غير الفعل ومعناه كاسماء

العدد

العدد فيه دونها وجواز جره بمن البيانية وجواز نصبه عنهما دونها فان كان
التمييز مشتقا منصوبا احتمل الحال ايضا لوجود شروطها ان لم
يكن مانع نحو لله دره فارسا والاجود جعله تمييزا بقرينة جره
بمن في قولهم لله دره من فارس وظاهره اشتراط اشتقاق
الحال فالاول من نوعي التمييز وهو تمييز المفرد يكون اي يرفع الابهام
عن تمييز مقدار اي مقدر مذروع او مكيل او موزون او معدود
او ممسوح غالبا والاكثر نصبه كهذا ذراع ثوبا وصاع زيتا ومن سمنا
وعشرة درهما وجريب ارضا ومقدار كف سحابا ويجوز الخفض
باضافة المميز الى تمييزه بعض لكنه قليل كذراع ثوب وصاع زيت
ونحوهما وغير الغالب في هذه القرآن يرفع الابهام عن تمييز غيره
اي غير مقدار فانه ينتصب عنه قليلا كخاتم قطعة حديدا وباب ساجا
وعن غيره قليلا والخفض بالاضافة حينئذ كثير كخاتم حديد وباب ساج والثاني
من قسمي التمييز المقدار من القسم الاول وهو تمييز النسبة يرفع الابهام
عن نسبة تامة كائنة في جملة او نحو تام نسبة غير تامة في شبه جملة كا
كالمصدر او الصفة مع مرفوعهما وبانه تحقيق معنى الجملة في بابها او

في اضافة نحو رطل زيتا مثال التمييز المقدار من القسم الأول وخاتم فضة
لغير المقدار منه وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا التمييز الجملة واشتعل
شيبا لشبهها ولله دره فارسا للاضافة اي عجبا منه فارسا اي من
حيث الفارسية والدر بالفتح والتشديد في اصله مصدر استعمل
في اللبن بمعنى الدرور ثم استعير لكل خير لأن اللبن عند العرب فيه خير كثير
اضافوه اليه تعالى اعظاما له وقضاء لحق التعجب لما فيه من التنبيه على ان خيرا
الممدوح المتعجب منه امر عظيم لا يصدر مثله الا عنه سبحانه وقيل اي لله در
اللبن الذي ارتضعه الممدوح من ثدي امه والناصب لمبين الذات
من قسمي التمييز اي الذات المميزة والمبين النسبة هو المسند من
فعل وشبهه الكائن في الجملة او شبهها وقيل نفس الجملة فريدة ان
صح التمييز جزءا عن مميزه كطاب زيد دارا برفع الابهام عن ذات
مقدرة متعلقة بزيد اي شيء منه النوع الثالث من المعربات
ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان الأول المضاف اليه وهو ما اي اسم
صريح او مأول به نسب اليه شيء اي اسم آخر نسبة تقييدية غير تامة
بواسطة حرف جر مقدر لفظا مرادا معنى وعملا بابقاء اجره فخرج المفعو

له فيه

بنزع الجار مطلقا وما ناب عن مضاف واعرب باعرابه توسعا كما
القرية في واسئل القرية اي اهلها لعدم بقاء الجر ويكفي دخول الأخير للحد
بنظر الى اصله حقيقة فلا يقدح خروجه باعتبار صورته المجازية اذ الحدود
للحقائق لا تنتقض بالمجازات جمعا ومنعا ثم المضاف اليه بالاضافة اللفظية
ليس بتقدير الحرف عند الجمهور خلافا لقوم فلعل المصنف ادخله في الحد بناء
على انه بتقدير الحرف جر عنده او اخرجه بناء على وفاقه للجمهور نظرا الى
جعل الحد للاضافة الحقيقية كما عرفت وان اللفظية اضافة مجازية
غير حقيقية اتفاقا فلا يضر خروجها وتمتنع اضافة المضمرات عند غير
الخليل خلافا له في اياي ونحوه حيث جعل ايا ضميرا مضافا الى ضمير والحق
ان اللواحق حروف اتي بها لتدل على حال الأول من التكلم والتذكير والا التذ
فراد واضدادها كما في ذلك وذلكما واخواتهما فلا تصح الاضافة اليه
واضافة اسماء الاشارة واما كاف ذلك فحرف كما مر مع
انفصاله باللام الحرفية واضافة اسماء الاستفهام وهي عشرة كيف
للحال وايان ومتى ومهما للزمان واين للمكان ومن للعاقل وما اي
للاعم واني بمعنى كيف او اين وكم للاستفهام للمقدار واسماء الشرط وهي التسعة

الأول من أسماء الاستفهام إذا تضمنت معنى الشرط والأسماء
الموصولات سوى أي المشددة كما مر تجب إضافتها أنث
ضمير بعض لأنه بعض الأسماء تلزمه فإنها تضاف وجوبا موصولة واستفهامية
وشرطية وبعض الأسماء تجب إضافتها أنث ضمير بعض لأنه
بمعنى الأسماء أو اكتسب تأنيث المضاف إليه إما إلى الجمل وهو أي
هذا البعض والتذكير هنا باعتبار لفظه إذ ظرف للزمان الماضي وحيث
للمكان اتفاقا وللزمان أيضا على قول وربما أضيف إلى مفرد كقوله
حيث لي العمائم لكن لا يقاس عليه خلافا للكسائي وإذا للزمان المستقبل
أو إلى مفرد أي غير جملة حال كونه ظاهرا أو مضمرا وهو نوعان الأول ما يجوز
قطعه عن الإضافة منونا للعوض كبعض وكل وأي في قوله تعالى وفضلنا
بعضهم على بعض وكل في فلك وأيا ما تدعوا والثاني ما لا يقطع عنه
بل تجب إضافته لفظا ومعنى إلى ظاهر أو ضمير وهو كلا وكلتا ولا
يضافان إلا إلى المتعدد معنى كالمثنى والجمع وهذا لكن لأحدهما ضمير المتكلم
مع الغير لفظا فلا يقال كلا زيد وبكر إلا لضرورة عند للمكان قريب أو حاضر
حسيين كعندي مال أو عقليين كعند الله عند السجود نوال وقيل إن

أضيف إلى

أضيف إلى حدث فللزمان وينصب أبدا بالظرفية وقد يجر بمن وجره
بإلى لحن وإياه عنى الحريري بقوله ما منصوب أبدا على الظرف لا يخفضه
سوى حرف ولدى للمكان الحاضر الحسي أو العقلي نحو ألفيا سيدها لدى الباب
وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي عظيم وسوى كان للاستثناء يأتي إعرا
في بابه أو إلى مفرد حال كونه ظاهرا فقط فلا يضاف إلى مضمر وهو أولو نحو
أولو قوة أو أولي الأمر وذو بمعنى صاحب من الأسماء الستة وفروعها أولات
وذوا وذوي وذو وذوا وذوي وذوات وذواتا وذوات وسمع ذو
في الشعر شاذا وقيل هو لحن وقد اجتمعت في ذو حالات متضادة
حيث تكون موصولة بلغة طي كما يأتي فيمتنع إضافتها وبمعنى صاحب فتجب
إضافتها وقد يقطع عنها مجموعا كقوله ولكني أريد به الذوينا وبمعنى
الحقيقة نحو هذه ذات وتلك صفة العرب الزمخشري فقال أجرى
عن اسم ناقص له أوصاف موصول ولازم الإضافة ومضاف و
غير مضاف أو إلى مفرد حال كونه مضمرا فقط فلا يضاف إلى ظاهر وهو
وحدي وحده وحدها وحدهم وحدك وحدكما وحدكم إلى وحدي
وحدنا ولبيك كما مر وأخواته سعديك وحنانيك وهذيك فهي حيث

تكميل

و دوالك الحركة تحت تجريد المضاف من التنوين ونوني التثنية
والجمع وملحقاتهما ان كانت معها نحو تبت يدا ابي لهب وبني اخواتهن وخذ
عشريك لان الاسم يتم بالتنوين والتنوين والاضافة انما هي لاتمام الناقص
فان كانت الاضافة المطلقة اضافة صفة مشتقة الى معمولها فاعلا او مفعولا
كضارب زيد او مضروبه او حسن الوجه فلفظية وتسمى غير محضة وغير حقيقية
اذ المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة من العاملية والمعمولية فلا تأثير للاضافة
في المعنى ولا تفيد الا تخفيفا في لفظ المضاف باسقاط تنوينه ونونيه او
المضاف اليه بنقل ضميره الى المضاف واستتاره فيه او كليهما بالاول في الاول
والثاني في الثاني كما يأتي في الصفة المشبهة والا تكن اضافة صفة الى معمولها
كاضافة غيرها مطلقا واضافتها الى غير معمولها كغلام بكر ومصارع مصر فمعنوية
فتسمى محضة وحقيقية ايضا وتفيد هذه تعريفا للمضاف بما تجدد فيه من نسبة
معنى الى معين ان كان مع المضاف اليه المعرفة فلا يقال غلامك او غلام زيد
او الرجل او هذا الا لمن جاء للعين معهود بحيث ينصرف اللفظ اليه لكونه
اكمل واشهر بغلامية للمضاف اليه فلو استعمل لغير معين فقد خولف اصل وضع هذه
الاضافة فيكون مجازا كاستعمال المعرف باللام لغير معين وتخصيصا للمضاف

بتقليل

بتقليل شركائه حال كونه مع المضاف اليه النكرة بما تجدد بينهما من نسبة معنوية
كغلام رجل لخروج غلام المرأة والمضاف اليه فيهما في الاضافة المعنوية
ان كان جنسا للمضاف شاملا له ولغيره فهي بيانية بمعنى من البيانية كخاتم
فضة وخمسة رجال اذ الفضة جنس يشمل الخاتم وغيره والرجال يشمل الخمسة
وغيرها او كان المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانا حقيقيا او مجازا فبمعنى في
الظرفية كمكر الليل وقائم البيت ونظر الكتاب او كان المضاف اليه غيرهما
لا جنسا ولا ظرفا فبمعنى اللام كغلام زيد ومنه نحو شجر الاراك ويوم
الاحد على المشهور وقيل هو بمعنى من وهو انسب فينبغي ان يعتبر في
الاضافة البيانية كون احد المتضايفين جنسا للآخر صالحا للحمل عليه ليشد
ايضا ولا يضاف لفظ لمساويه كجنس منع وليث اسد لعدم الفائدة
فرع لا يفصل بين المتضايفين اذ المضاف اليه كتنوين المضاف الا
بمفعوله او ظرفه كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وقوله كما خط الكتاب
بكف يوما يهودي يقارب او يزيل او بالنداء كقوله كان برذون ابا
عصام زيد حمار دق باللجام او بلام زائدة نحو لا ابا له وحمله الجمهور على الافصاح فيه
بقرينة لا يدي له ولا بنين له بحذف التنوين فاللام عندهم زائدة بدليل لا ابا

بلا لام تحسينا للفظ وتاكيدا لاختصاص المعنى بالاضافة ورفعا لاستهجان
تعريف اسم لا في بادي النظر وقد اشار الزمخشري فقال اجرى
عن زايد بمنع الاضافة ويؤكدها ويعلق تركيبها ويؤيدها واخرها الذي
هو خافض لها بفصل ما اضيف اليه عنها او بال الموصولة مطردا كغلام الضارب
كما تقع بين حرف الجر ومجروره كمررت بالكاتب وقيل فيها اسم بمعنى الذي فاصلا
حتى صير الخافض والمخفوض مفصولان وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه
مؤنث التانيث ان اراد المظهر تانيثه فيجري عليه حكم المؤنث وبالعكس فيكتسب المضاف
المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره فيلحقه حكم المذكر لكن لا مطلقا بل بشرط
صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه بلا تغير في المراد كقوله الآتي عنقه
وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم اثبت
الفعل المسند الى الصدر لتانيث القناة يقال شرق فلان اذا غص بريقه
فلم يقدر على بلعه والمعنى انك تشرق بالسر الذي افشيته فلم تقدر على كتمانه
كما ان صدر القناة لم يقدر على كتمان دمه وبلعه فافشاه وقوله ثمت شمس
اشعت بنور انارة الليل اشرقت ضياء وما اثبت الفعل المؤنث الى
الضياء لتانيث حمرة الشمس وقوله انارة العقل ونوره مكسوف بطوع الهوى

وطاعة

وطاعته واخره وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر الخبر المشتق
وهو مكسوف مع تانيث المبتدا وهو انارة وحمل الخبر المضمرة باعتبار تذكير
المضاف اليه لا يقال الانارة مصدر لفظا فتذكير الخبر وليس لاكتسابه التذكير
من المضاف اليه لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث لانا نقول معنى
قولهم المصدر يستوي مذكره ومؤنثه انه لا تلحقه علامة التانيث لا انه
يجوز معاملة المذكر والمؤنث في مسنده وضميره مطلقا ولو كان مؤنثا لفظا
لفظيا كالدلالة والارادة ونحوهما ومن ثم اي من اجل اشتراط الاكتساب بتبيين
بصحة الاستغناء عن المضاف امتنع الاول في نحو قامت غلام هند
والثاني في نحو جاء امة زيد لعدم جواز الاستغناء المذكور فلا تقول قامت
وجاء بريدا زيد غلامها وامته وكذا يكتسب المضاف من المضاف اليه المصدرية
كغلام من ضربت والمصدرية كقدمت حين قدم وظرفيته كتمت كل
شهر وبناؤه كقراءة انه لحق مثل ما انكم تنطقون ومن خزي يومئذ
بفتح مثل ويوم من المجرورات المجرور بالحرف وهو ما اي
اسم نسب واسند اليه شيء من فعل او اسم بواسطة حرف جر
ملفوظ لا مقدر فخرج المضاف اليه مطلقا نظرا الى اصل وضعه وانا

نحو لا ابا له عند الجمهور فعلى خلاف الاضافة على ان المبادر من الحرف هنا
غير الزائد لانه الاصل وهو في لا ابا له زائد عندهم فيخرج عن الحد
قطعا وحرف الجر ما وضع لايصال حدث او معناه الى مدخوله ولو
التقدير بالمعنى الاعم والمشهور من حروف الجر تسعة عشر اسقط
المصنف منها باء القسم فلم يعدها مستقلا بل ادرجها تحت
مطلق الباء اختصارا وحاشا وعدا وخلا لمجيئها في باب الاستثناء
وعد واو رب والقسم واحد المعنيين او اسقط واو رب
لان العمل لرب كما عليه البصريون لا للواو كما قال الكوفيون
فبقيت اربعة عشر وهي نوعان سبعة منها تجر الاسم الظاهر و
المضمر فلا تختص باحدهما وهي من لابتداء غاية مكان اتفاقا
كسرت من البصرة الى الكوفة او زمان على الاصح نحو
نمت من العشاء الى الصبح وتعرف بحسن مقابلتها بالى
وتبعيض كاخذت من الدراهم وتبيين نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وتعليل كقوله يغضي حياء ويغضى من مهابته وبدلية
نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقد تزاد على نكرة منفية لتأكيد

عمومها

حروف جار نوزده است
تا واو كاف لام منذ مذ حتى
رب حاشا خلا في عدا على
الى واو قسم من عن
كي باء القسم

عمومها كما جاء من احد او التنصيص عليه لئلا تحمل على نفي الوحدة كما جاءني
من رجل والى لانتهاء غاية مكان او زمان كما مر ومعية نحو من
انصاري الى الله وتبيين فاعلية مدخولها لحب او بغض او معناهما
جاء في تعجب او تفضيل نحو هو احب الي اذا البغض الي وما احبه الي
بغضه الي وعن للمجاوزة حقيقة كرميت السهم عن القوس او
مجازية كطعمت عن جوع وبدلية نحو لا تجزي نفس عن نفس وتعليل
نحو كما فعلته عن امري وعلى للاستعلاء حقيقة كزيد على السطح
او مجازا كعليه دين وتعليل نحو لتكبروا الله على ما هديكم الهداية
وظرفية كدخل المدينة على حين غفلة وفي للظرفية حقيقة كفي
الكوز ماء وفي الدار زيد او مجازية كفي الصبر فرج وتعليل نحو
فذلكن الذي لمتنني فيه وقد تزاد توكيدا نحو اركبوا فيها والباء للا
لصاق حقيقي كامسكت بزيد او مجازي نحو برداء واستعانة
نحو كتبت بالقلم ومصاحبة كدخلت بثياب السفر وتعليل كضربته
بظلمه ومقابلة كبعته بدرهم وتبعيض نحو فامسحوا برؤسكم كما
في صحيح زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وقسم وهو غير باء الاستعطا

في توكيد الطلب كبالله اخبرني وغيره وهو ما يؤكد الخبر كبالله لاقومن وتستعمل
الباء فيهما ومع الظاهر والمضمر بخلاف اخواتها من احرف القسم لانها اصل
حروفه فاختصت باحكام وقد تزاد في نحو كفى بالله شهيدا وكثرت
زيادتها في خبر ليس حتى قد يجر المعطوف على خبرها المنصوب بتوهم وجود
الباء كليس زيد قائما ولا قاعد وقوله بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بجر سابق بجما وقد يعكس
فينصب المعطوف على خبرها المجرور بالباء الزائدة حملا على محله وهو
النصب بليس كليس زيد بقائم ولا قاعدا وقوله فلسنا بالجبال و
لا الحديدا وقلت فيها عامل موجود المحل مع اثر معدوم ومن يعمل الاول
الثاني والثاني الاول وقيل ما عامل وعمل قد اهملا وفي انعدام قد يعد لان
واللام للاستحقاق نحو الحمد لله وللكافرين النار وملك نحو له ما في ال
السموات والارض واختصاص نحو الجنة للمؤمنين وتعليل كقام له
وتوقيت كاقم الصلوة لدلوك الشمس وظرفية نحو نضع الموازين القسط
ليوم القيمة اي في يوم القيمة عند ابن مالك وابتداء كسمعت له صوتا وتبليغ
ان دخلت بعد قول او معناه على سامعه كقلت او رويت له

وتعجب

وتعجب فقط كيا للماء او مع القسم كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد
وتقوية عامل ضعف لفرعيته في العمل او تأخره في العمل عن معموله نحو
مصدقا لما معهم وان كنتم للرؤيا تعبرون وتبيين مفعولية مدخوله
لمعنى حب او بغض في تعجب او تفضيل نحو ما احب او امقت في
وما احبه او امقته لي وقد تزاد للتوكيد كقوله ملكا اجار لمسلم ومعاهد
وهي تكسر مع الظاهر الا المستغاث وتفتح مع المضمر الا الياء
ففي نحو ان الزيدين لهما غلامان وجهان كون اللام ابتدائية فمد
خولها مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان اي هما غلامان وكونها جارة
فهي ومدخولها خبر لما بعده والجملة خبر ان اي للزيدين غلامان وانكره
بعضهم فقال ما مجرور حرف قد قلب مبتدأ موكدا اذ ان له وجهان
وسبعة منها من حروف الجر الاربعة عشر تجر الاسم الظاهر فقط
فلا تدخل على المضمر وهي مذ ومنذ خلافا للمبرد حيث جوز يوم الجمعة ما
رايته مذه ومنذه وتختصان بالزمان غير المستقبل بمعنى من مع الماضي الما
وفي مع الحال نحو ما جاء مذ يوم الجمعة اي ابتداء منه او مذ يومنا هذا اي
فيه هذا اذا دخلتا على غير المعدود واما معه فبمعنى من والى كما رايته

من

مذ ثلثة ايام اي من اولها الى آخرها ورب للتقليل قليلا ويكثر كثيرا
او بالعكس او للتقليل ابدا او للتكثير كذلك او في المباهات او لهما
سواء او لمجرد اثبات بلا تقليل ولا تكثير وان حصل احدهما بالقراين
الخارجة على الخلاف وهي تختص بالنكرة واجاز دارب رجل واخيه
لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفر في متبوعها وبعض التزم تنكير مد
خولها سواء اريد التقليل او التكثير وسواء دلت عليهما بنفسها ام
بقرينة ولا تعدد في المعرفة على وجه صالح للتقليل والتكثير والتاء للقسم
وتختص بالتعجب وباسم هو لفظ الله وشذ ترب الكعبة وشذ تمنه
تالرحمن وتحيوتك وهي كواو القسم فرع الباء ولذا لم تستعمل
مع فعل القسم المذكور والضمير ولا في القسم الاستعطافي بخلاف فهي
لعراقة لذاتك ما عامل ليس له عند الضمير مستقر وقط غليظ اخذ
بالحنث كل غير بر لكن لم يرد في يمين انما استقر ذلك يصفح عن
حنث من حالفه وما اعتذر به الاقل تاء القسم وواوه اذ لا
تستعملان الا في غير الاستعطافي فيلزم الخلف الى نفس الاسم والتكلف
الثاني الباء فانها قد تستعمل في الاستعطافي فلا يلزم الحالف انتهى د

ولاكفاء

ولاكفء لها وحتى لانتهاء غاية مكان او زمان كرايت البلاد حتى
حتى الصين وهي حتى مطلع الفجر وتفرق عن الى بدخولها بعدها
في حكم سابقها مع عدم القرينة وبعدم الجواز كتبت حتى زيد وعمرو
حتى الكوفة ~~سابقها مع عدم القرينة~~ وباختصاصها بالظاهر وبوجوب
كون تاليها اخرا اجزاء سابقها او افراده فلا يقال نمت يومي حتى
الظهر وليلي حتى نصفها بخلاف الى في الجميع والكاف للتشبيه كزيد
كالاسد وللتعليل مع ما المصدرية نحو فاذكروه كما هداكم اي
لهدايته وقد تزاد للتوكيد كما قيل في ليس كمثله شيء والواو للقسم
وهي وان كانت فرعا للباء عند قوم لكنها اكثر استعمالا من
الاصل وفيها لغز الحريري فقال اي عامل نائبه ارحب منه وكرا
واعظم مكرا واكثر الله ذكرا وقد تجر برب كقوله وقاتم الاعماق
عند الكوفيين وقال البصريون الجر برب المضمرة والواو عاطفة
على مذكور او مقدر ولا تختص ثلثة الاخيرة بظاهر معين دايما
قال قد ذكاف الجر على ان المفتوحة المشددة بلفظها ما وجوبا للفرق
بين كاف هذه والمشبهة بالفعل نحو فيا مي كما انت تقوم

اى فيأتيك ودو تسمى ما الكافة وهى زائدة لفظا لان ما بعدها مجرور
محلا بالباء بعدها ومعنى لانها لا تفيد الا فرقا لفظيا وقد تخفف ان بهذه
كيفيت كما ان ستقوم اى كما انك تقوم وقد تحذف ما وهذه
فى الشعر وتكون منوية وعليه قوله كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا
فمن رفع يؤخذ بتقدير ضمير الشان اسما لان والجملة خبرا وعطف
يقتل منصوبا بان مضمرة على المصدر المنسبك من ان ومعموليها
من باب قوله وليس عباءة وتقر عينى كما يأتى وفيه الغز بعضهم
فقال ما زائد لفظا ومعنى لا يزم بنون اذا لم يلق فى المكان ؛؛ الثانى
جاء بعض الحروف الجر اسما وفعلا ايضا كه وهو تسعة من فالاسمية
من القسمية لغة فى ايمن والتبعيضية ايضا عند بعضهم قال الزمخشرى
قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض
فهى فى موضع المفعول به ورزقا مفعول له وقال الطيبى اذا قدرت
من مفعولا كانت اسما وتبعه السيوطى واخطأ فيه وانما اراد
الزمخشرى ان الجار والمجرور فى موضع النصب على المفعول به
بالواسطة الفعلية امر من مان يمين اذا كذب او شق الارض للزرع و

الى اسم

اسم بمعنى النعمة مفرد الآء بالمد وفعل امر لاثنين من وأل اذا لجا او لجوا
مؤكدا بنون خفيفة فى الوقف وعلى اسم بمعنى فوق فيجر بمن وفعل ماض
من العلو وفى اسم بمعنى فم جرا وفعل امر للواحدة من وفى يفى ورب
بفتح الراء لغة فى رب بضمها اسم بمعنى سيد ومالك وفعل
ماض كمد يقال ربه اى رباه واصلحه وحتى اسم امرأة حكاه ابن
ابن مكتوم فى تذكرته عن احمد المصرى ولموضع بعمان ذكره ابن دريد
بيت له وفعل ماض لاثنين من حت اذا سقط او حتى اى فرك
وقشره والكاف اسم بمعنى مثل عند قوم منهم ابن مالك وفعل امر من
وكى يكى وحاشا مصدر بمعنى التنزيه وماض يحاشى بمعنى استثنى
وخلا اسم لرطب الحشيش وماض من الخلو وجاء بعضها اسما فقط
ايضا وهو ثلثة عن بمعنى جانب فيجر بمن ومذ ومنذ لو رفع ما بعدهما
كما رايته مذ يومان وهما ح ظرفان اخبر بهما عما بعدهما عند الا
خفش ومبتدان عند المبرد وظرفان مضافان الى جملة حذف فعلها عند
اكثر الكوفية اى مذ كان يومان وجاء بعضها فعلا فقط ايضا وهو ثلثة
ثلثة اللام امر من ولى اذا قرب منه وعدا ماض من العدوان ينصب ما بعده

كما يأتي في المستثنى وضرب بالضم ماض مجهول من ضرب وفعل امر
منه ايضا الرابع يجوز جر ما يستحق غيره للمجاورة لمجرور اذ لا التباس
ولا فصل بينهما بعاطف او غيره ويسمى جر الجوار كقولهم هذا جحر
ضب خرب بجر خرب لمجاورة ضب وحقه الرفع لانه
صفة جحر وقد يتجاوز عن مجيئه في الشعر مع الفصل بالعاطف والدليل
يقبل التأويل وتاويل ما قبله منهم غير صالح للتاويل ولم تم نفي الشعر خاصة

النوع الرابع من المعرب ما يرد منصوبا وغير منصوب

وهو اربعة اقسام الاول الاسم المذكور بعد الا واخواتها
غير وسوى وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون اي الذي ذكر بعدها
للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه ولو كان سبقه تقديرا
او حكما كما قام الا زيدا اذ تقديره ما قام احد الا زيدا فاحد سابق
تقديرا او ما جاء الا زيدا القوم فان المستثنى سابق تقديرا رتبة
وحكما وان تاخر لفظا فان كان المستثنى مخرجا من متعدد ملفوظ
او مقدر بحيث لولا اخراجه لدخل فيه دخول جزئي في كلي او فرد
في كل فان الواحد المركب ايضا متعدد نظرا الى الاجزاء فمتصل

للتعو

غير الصفة او

المستثنى وهو

لاتصال

لاتصاله بالمستثنى منه لدخوله فيه فالاستثناء لتخصيص
بعد تعميم كما اكرم العلماء الا زيدا وبع عبيدي الا نصفهم والا لم يكن كذلك
فمنقطع كجاء القوم الا حمارا او الا زيدا ان لم يكن منهم فاداة الاستثناء
ح للاستدراك ودفع توهم دخول ما يليها في حكم سابقها فتقدر
بلكن عند البصرية وسوى عند الكوفية فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى
منه لفظا اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع او نصب او جر لقيامه
ح مقام المستثنى منه كلم يقم الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت
الا بزيد ويسمى المستثنى ح مفرغا لانه مفرغ العامل حيث صار يجذب ف[…]
المستثنى منه فارغا عن العمل فيه للعمل في المستثنى او المفرغ له بالتجريد
والاتصال والكلام معه اي مع المفرغ غير موجب غالبا بان يكون منفيا او
في حكمه النهي والاستفهام كلا تضرب او هل ضربت الا زيدا فيمتنع
التفريغ في الموجب غالبا لفساد المعنى كضربت الا زيدا او معناه
ضربت كل احد الا زيدا وقد ينعكس فيصح في الموجب كيفعل الله
الا كذا ويمتنع في غيره كلم يمت الا زيد لكنه قليل واجرى المبرد لو
لولا مجرى النفي للزومهما لمعنى فاجاز تفريغ معهما والمشهور المنع فيهن

المستثنى منه مع المستثنى فان كان الكلام موجبا نصب المستثنى
على الاستثناء موجبا وجوبا كجاء القوم الا حمارا فشربوا منه الا قليلا
وجاء الا زيدا القوم وحكى ابو حيان ابدال المستثنى منه عن بعض العرب
وحمل عليه قوله تعالى فشربوا منه الا قليل فيمن رفع والنصب الا
الا عند الشيخ لانها مقومة لمعنى الاستثناء والعامل ما به يتقوم
المعنى المقتضي الاعراب وهو اقرب وان لم يكن الكلام موجبا فان
كان المستثنى متصلا فالاحسن اتباعه بابداله من المستثنى منه
على اللفظ بدل بعض من كل عند البصرية وبالعطف عند الكوفية
والا عندهم عاطفة بمنزلة لا نحو ما فعلوه الا قليل منهم ومن يغفر الذنوب
الا الله بالرفع حملا على اللفظ المستثنى منه وهو ضمير الفاعل فان تعذر الحمل
على اللفظ يحمل على المحل نحو لا اله الا الله بالرفع حملا على المحل اسم
لا التبرئة وهو الرفع بالابتداء قبل نسخه بلا عند الجمهور وعلى محل لا
مع اسمها عند سيبويه لانهما عنده في محل الرفع بالابتداء وعلى القو
لين انما امتنع الحمل على لفظ اسم لا لان عامل البدل هو عامل المبدل
ولا لا تعمل في المعرفة ولا المثبت معتضر الاحسنية جواز النصب على الاستثناء

كما نص

كما نص عليه السيوطي ومنعه في الجر وان كان المستثنى الذي ذكر معه
المستثنى منه في كلام غير موجب منقطعا فالحجازيون يوجبون الـ
النصب بالاستثناء والتميميون يجيزون ايضا الاتباع
على اللفظ نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب بالاستثناء
والا حمار بالرفع بالاتباع على لفظ القوم وانما منعه الحجازيون
تخلصا عن بدل الغلط ووجهه سيبويه بان المستثنى منه
يقدر عاما اي ما جاء اوشيء الا حمار لكن خص القوم من بين
المفرد المستثنى منه بالذكر حيث ظن ان السامع يستبعد عدم
مجيئهم او ينكره رفعا لاستبعاده او انكاره وتكلف ظاهر ان لم يمنع
منه مانع والمستثنى بخلا وحاشا وعدا ينصب مع فعليتها بالمه
المفعولية لها فانها متعدية في هذا الباب وان كان خلا لازما في غيره
وانما عد سترد وجوبا كما مر وسياتي بيان الخلاف في مرجعه كجاؤ
خلا زيدا والجملة مستانفة لا محل لها عند الجمهور ومحلها نصب بالحالية
عند السيرافي اي خالين عن زيد ويجر المستثنى بها مع حرفيتها كما مر
في حروف الجر وهو قليل في الاولين ولم يحفظ سيبويه في عدا وحفظ

غير المستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية لليس ولا يكون
واسمهما ضمير مستتر وجوبا كما مر وانما وجب استتار مرفوع الفعل
الاستثنائي لانه بمنزلة الا وكما لا يفصل بين الا والمستثنى
كذا لا ينبغي الفصل بينه وبين ما بمنزلتها كما في القوم ليس زيدا
والخلاف في المرجع والمجرور هنا كالخلاف في خلا والجر والمستثنى
بما خلا وبما عدا منصوب وجوبا بالمفعولية ويمتنع جره لان
ما مصدرية فلا يكونان معها الا فعلين وقال سيبويه لم يجئ
بعد حاشا فعلا فلا يقال ما حاشا ولا ينصب تاليه وسمعها
غيره كقوله رايت الناس ما حاشا قريشا وقولهم اللهم اغفر لي
ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع وترك المصنف ما حاشا
لندرته او لعدم ثبوته عنده والمستثنى بغير وسوى بالكسر مجرور
بالاضافة اللازمة لهما كما مر ويعرب لفظ غير بمثل اعراب
المستثنى بالا فان لم يذكر معه المستثنى منه فبحسب العوامل
الكلام معه غير موجب غالبا كما قام غيرك وما رايت غيرك
وما مررت بغيرك وان ذكر نصب في الموجب كما في القوم غيره

واما في

واما في النفي فان منقطع فالنصب في الحجاز والوجهان في تميم والا
فالاحسن اتباعه على اللفظ لو صح والا فعلى المحل نحو لا اله غير الله
بالرفع ولذا تعين رفعه في نحو ما زيد بشيء غير شيء حقير لوجوب رفع
المستثنى في ما زيد بشيء الا شيء على محل المستثنى منه وهو الرفع
بجزئية المبتدا لتعذر الحمل على لفظه او محله القريب وهو النصب بما لان
النصب بما النافية لا يعمل في بعد الا فغير هنا تابع لم يتبع لفظ متبوعه
ولا محله وانما تبع اصل المنسوخ الذي قد يسمى بالمحل البعيد مجازا وغير
العاضر الجندي فقال ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله ياذا الب
ماذا يعلم غير علم نافع بالغت في الالغاز قد حسن تثبت وانشده على الز
مخشري فقال لقد جئت شيئا ادا ومن لفظه اشارة الى الله
المطلوب بقوله ماذا يعلم غير علم نافع وقد علم ان لفظ غير اداة الاستثناء
وليس بمستثنى مع انه معرب باعراب المستثنى ما بعده لكن لتعذر
في اعراب المستثنى لوجوب جره بالاضافة فاعرب غير نفسه بذلك
الاعراب فصير فيها اسم في الاستثناء منصوب به وهو اداة لم
حكمان فقد استعار والغير في الاستثناء اعراب المستثنى به لتعذره فيه

كما عكسوا ذلك في الا صفة حيث استعار واعراب الصفة لما
بعد الا لتعذر اعراب الحرف مع ان صفة هي الا بمعنى غير لا ما بعدها
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقلت فيهما تابع لي ليس
تابعا متبوعه في لفظا او في موضع اخر استعار واجاز ذلك التابع
تابع المتبوع في ذا الموقع وسوى كغير اعرابا عند قوم منهم ابن مالك وعند
ظرف غير متصرف اي منصوب ابدا بالظرفية عند اخرين هم الجمهور
وسيبويه وقد يلخص تماما ان اداة الاستثناء اما حرف كالا او اسم
كغير او فعل كليس او مترددة بين حرف وفعل كخلا وله ادوات اخر
آخر ذكرناها في الشرح منها لما مشددة حكاها الخليل وسيبويه والكسائي
على قلة وابو حيان مقتصرا على السماع ولا يستثنى بها اسم مفرد
بل اما الجملة الاسمية بعد نفي نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد
لما فعلت وفي الدعاء اسئلك بمحمد وآله لما قضيت حاجتي اي ما اسئلك
ابدا الا ان تفعل فيكون منقطعا او الا ذا تفعل فيكون متصلا وجوز
الزجاج ما جاء لما اخوك ولم او لما زيد ولم يثبت الفراء والزمخشري
بقوله اجزنا عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن قط اسمان

الاسماء

الاسماء الثاني مما يرد منصوبا وغيره المشتغل عنه العامل ويسمى
ايضا ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو اسم قبل عامل متصرف
من فعل وشبهه مشغول عن العمل في ذلك الاسم بالعمل في ضميره
او متعلقه بحيث لو سلط ذلك العامل او لازمه او مرادفه
او مناسبه على ذلك الاسم لنصبه كزيدا ضربته او ضربت اباه
او حبست عليه او على دينه او مررت به او بداره اذا عرفت
فاعلم انه اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم عليه بنصب ضميره
اي ضمير ذلك الاسم او بنصب ذلك الاسم متعلقه كما مر
كان لذلك الاسم المشتغل عنه عامله خمس حالات نصبه وجوبا
ورجحانا ورفعه كذلك وتساويهما فيجب نصبه باعمال العامل المذكور
فيه وفي ضميره معا لكلاهما معه عند الفراء وفي الاول فقط بالغاء الضمير عند
الكسائي ويرد عليهما نحو زيد مررت به وبفعل مقدر حذف وجوبا
يفسره المذكور المشتغل عنه اذا اتلا ذلك الاسم ما اي لفظا لا
يتلوه الا فعل كادوات التحضيض هلا والا ولولا ولوما وادوات الا
ستفهام غير الهمزة والشرط غير اما المفتوحة فيقدر فعل بين ذلك

الاسم وهذا اللفظ ليكون ما يليه فعلا كهلا زيدا اكرمته للتنديم او تكرمه
للتحضيض واما الهمزة فقد يليها الاسم واما اما فشرطها فعل لازم واجب الحذف
غير مفسر بشيء عند الجمهور فتقديره اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق
ويجب رفعه بالابتداء اذا لم يكن ما يليه الا الاسم كاذا الفجائية التي يلزمها
المبتدأ بعدها واذا امتنع تقدير الفعل فلا ناصب لما يليها لفظا ولا تقديرا
فيجب رفعه نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقيل انما التزم المبتدأ بعد اذا هذه زيدٌ
لئلا يلتبس بالشرطية فلو اقترن الفعل بقد جاز النصب بتقدير فعل بعدها اذ لا
لبس ح فان الشرطية لا تقترن بقد او فصل بينه وبين ذلك الاسم و
بين ذلك الفعل المشتغل بما اي فاصل له الصدر كالنفي والاستفهام عامله
والتمني والشرط والتحضيض ولام الابتداء ونحوها اذ يمتنع عمل ما بعده فيما
قبله لاستلزامه وقوعه حشوا المنافي في الصدارية والمفسر عندهم كالمفسر
فيما يمتنع عمله في شيء يمتنع ايضا ان يكون مفسرا العامل فيمتنع الحمل على مقدر
مفسر به فيه نحو زيد هل رايته ويترجح نصبه ان لاستيطان الفعل محال ووقوعه الفعل مح
نحو ازيدا ضربته اذ الغالب تلو الهمزة الاستفهام وذلك انما يحصل با
النصب المحوج الى تقدير الفعل او ان حصل بنصبه تناسب جملتين متعاطفين
في كونهما

في كونهما فعليتين وذلك امر مطلوب في باب العطف وهو يفوت بالرفع
بالابتداء نحو قام زيد وعمرا اكرمته اذ لو رفع عمرو لزم عطف الاسمية على الجملة
الفعلية او كان العامل المشتغل فعل طلب امرا كان او نهيا او دعاء نحو زيدا
اضربه او لا تهنه او رحمه الله اذ لو رفع زيد بالابتداء كان مخبرا عنه بجملة
طلبية والاصل لا يخبر بها الا بتاويل كان يقدر زيد مقول في حقه اضربه
كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
وقال ابن سيد وابن بابشاذ المختار الرفع في العام كالاية في قراءة السبعة
والنصب في الخاص كزيدا اضربه وقال سيبويه الاية جملتان فليست من الباب
اي مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استؤنف الحكم فقيل فاجلدوا او
قال المبرد هي من الباب لكن الفاء في الخبر بمعنى الشرط في المبتدأ وهو
ال الموصولة ولا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما اشبههما وما لا يعمل لا
يفسر العامل فيجب الرفع عندهما ويستوي الامران رفعه ونصبه اذا لم
تفت المناسبة بين الجملتين المعتبرة في العطف على التقديرين ولم
يكن لاحدهما موجب او مرجح نحو زيد قام وعمرو اكرمته لتقدير ما العطف في
فيه مسبوق باسمية وفعلية يصح عطف على كل منهما فان رفعت الاسم

المستغنى عنه فى الجملة المعطوفة كانت اسمية فالعطف على الاسمية وهى الجملة
الكبرى مجموع زيد قام او نصبت كانت فعلية فالعطف على الفعلية و
هى الصغرى جملة قام ومرفوعه فيحصل التناسب على التقديرين ويترجح الرفع
فيما عدا ذلك المذكور فى الصور الاربع اذ الرفع مغن عن التقدير فهو اولى
لاولوية عدم التقدير بلا ضرورة نحو زيد ضربته ومن ثم رجحه سيبويه مطلقا
قال النصب عربى كثير والرفع اجود ولذا ايضا منع بعضهم نصبه مطلقا
لكنه مردود بثبوته فى الفصيح الثالث ما يرد منصوبا وغيره المنادى وهو لغة
شخص مدعو وعرفا الاسم المدعو به مسماه حقيقة كيا زيد او حكما
كيا سماء بحرف نايب عن ادعو فيدعى بيا او هيا او اى او وا او ايا المد
بغيرهن مع البعيد بين الداعى والمدعو والمدعو حقيقة وهو ظاهر او حكما كما
لو نودى ساه او نايم او غافل او اصم او عبى او جاهل وبالهمزة
مفردة مفتوحة مع القرب بينهما وبيا مطلقا مع البعد والقرب على المشهور
والتوسط ايضا عند بعضهم وهو اصل احرف النداء وام الباب ولذا اختص باحكام
وظاهر الحد يشمل المندوب بتفسير المتفجع عليه كيا محمداه وا علياه كانك تناديه اذ تشتاقه
وتهواه والمتفجع منه كواويلاه وحسرتاه اى احضر حتى يتعجب منك وهذا ظاهر سيبويه ويختار الجزولى

دبن لها

وقيل المنادى مبالى ويدعوا واختاره ابن حاجب ولعل تركه واهمالا لظهوره
اليه والاول اظهر وقال الحريرى ملغزا ما عامل يصيد اخره باوله وبعده معكوسه
مثل عمله ومعكوسه اى وقلت فى ايا الغز عن حرف بسيط عامل مركب
من اربعة عوامل طرفيه واخره واوله وبعد كل واحد منهما مثل عمله و
هو عكس نفسه ونفس عكسه اخراه عكس اوله بلا ارتياب واحد لا صدره و
اخوته وام الباب والمجموع لفظ ثلاث الياء لكن لو سقط او سقط احدها
به الفناء ويشترط كونه لمن المنادى مظهرا فلا ينادى مضمر مطلقا اذ النداء
خطاب فيلغو امعه ضمير الخطاب وينافيه ضمير الغيبة والتكلم وقول الاحوص
يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذى طلقت عام جعتا ضعيف لا يقاس عليه
مع احتمال كون يا فيه لمجرد التنبيه لا للنداء كما فى الا يا اسجدوا فانت
مبتدأ وانت تؤكيد والموصول خبر وكلام المصنف على التنزل والا
فتوجيه قول الفصيح مقدم على تضعيفه وقال المرادى فى شرح التسهيل وقول
بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب وفى الفية شعبان ولا
تقل عند النداء ويا هو فليس فى النحاة من رواه ومقدر وفى الدعاء عن امير المؤمنين
وعن الخضر عليهما السلام فان ثبت فهو من المستثنيات فلا يقاس عليه وقل يحتمل

كونه هنا اسما ظاهرا اعرابيته او شبهه لا عربيا مضمرا ولعله مراد المراد بها

ويشترط ايضا خلوه اي المنادى او المظهر عن اللام اي ال التعريف فلا يقال يا

الرجل كراهة اجتماع اداتي التعريف لفظا بخلاف يا هذا ونحوه من المعا

رف الخالية عن اداة التعريف لفظا الا في لفظ الجلالة فقالوا يا الله خاصة

لان ال لا تزول عنها لما كانت كجزء منه وقيل فيه للتعظيم لا للتعريف وقيل عوض

عن همزة محذوفة فان اصله اله ويشترط ايضا خلوه عن ال الموصولة

والحرفية غير المعرفة لمشابهتهما لفظا لال التعريف فيمتنع يا الضارب

ويا الذي ايضا وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي شاذ لا يقاس عليه فان

اريد نداء ذي اللام توصل اليه بايها وايتها نحو يا ايها الناس ويا ايها

الرجل وقد يحذف حرف النداء مطلقا كما هو ظاهر المصنف هنا وابن الحاجب

في الكافية ويا خاصة عند المحققين قال الله تعالى يوسف اعرض عن هذا وربنا

لا تزغ وايها المؤمنون الا مع اسم الجنس المنكرة سواء تعرف بالنداء كيا

رجل ام لا كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي لشدة احتياجه اليه بنكره ولا

مع المندوب لان اطالة ومد الصوت به امر مطلوب فيه حتى تزاد في اخره

الالف لذلك فينافيه الحذف وفيه اشعار بدخول المندوب في المنادى عنده كما

ولا مع

ولا مع المستغاث وهو المدعو لاغاثة الداعي في شدة او اعانته في مشقة

لان مقام الاستغاثة يقتضي المبالغة في الطلب والتنبيه فالحذف ينافيه ولا

يستغاث بغير يا ولا مع اسم الاشارة لانه وضع لما يشير اليه الاعلام

نحو طلبك علة للخطاب فاذا استعمل للخطاب والنداء احتاج الى قرينة فيه

عن اصله وهي اداة النداء فلا تحذف ولا مع لفظ الجلالة لفظ الا مع عدم

الميم المشددة العوضة عن يا مطلقا عند الجمهور وفي الاغلب عند من جوز

للضرورة فان وجدت الميم وقيل اللهم لزم الحذف كراهة اجتماع العوض

والمعوض عنه الا لضرورة كقوله اقول يا اللهم يا اللهما خلافا للكوفية اذ الميم عندهم

بقية جملة حذف بعضها الله ام حذفت همزة فعل الامر تخفيفا اي يا الله اقصدنا

بالاجابة في سخفه ابو حيان ورده بدر الدين ابن مالك بانه لو صح لجاز

ان احدهما يا الله امنا ارحمنا قياسا على اللهم ارحمنا وثانيهما اللهم

وارحمنا قياسا على يا الله امنا وارحمنا واللازم منتف اجماعا ورجح ابن

فلاح فانه على قول الكوفيين نظير هلم لتركيبه عندهم من ها وام وعند البصرية

من حرف تنبيه ولم ولا نظير له على قول البصرية والحمل على ماله نظير اولى وارجح

قيد ولا تحذف حرف النداء مع المنادى البعيد ايضا لان الاطالة والمد مطلوبان

فيه لمزيد الابهام بالتثنية تقتضيه المنادى المفرد وهو ههنا ما ليس مضافا ولا
شبهه المعرفة قبل النداء والمفرد النكرة المقصودة اى المعرفة بعده بقصد
معين يبنيان لفظا وتقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية من ادعوك
المبنية لمشابهته الكاف الحرفية وذلك لفظا وعلى ما اى حركة او حرف
كانا يرفعان به قبل النداء نحو يا زيد ويا موسى ويا فتى ويا رجل ويا زيدان
ويا رجلان ويا زيدون ورجال ويا قاض بياء ساكنة بلا تنوين وبالعكس عند
يونس هذا فى المعرب قبل النداء وفى المبنى قبله اولى بالبناء بعده كيا هذا ويا
هؤلاء ويا سيبويه فبنى على الضم تقديرا والمنادى المضاف لفظا او معنى وشبهه
هو ما لا يتم الا بما بعده والنكرة غير المقصودة اى الباقية على تنكيرها ينصب بادعوا
مقدرا عند سيبويه وبالحرف لسد مسده عند المبرد وهو اسم فعل عند ابى على
فالنصب به ايضا نحو يا عبد الله علما كان ام لا ويا ضارب زيد مضافا
ويا طالعا جبلا ويا خيرا من ويا شريفا ابوه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقول
الواعظ يا غافلا والموت يطلبه والمنادى المستغاث يعرب ويخفض مقرونا
بلامها اى لام الاستغاثة المفهومة من لفظ المستغاث ولو مفردا معرفة
لضعف علة البناء وهى مشابهته الحرف بدخول الجار الخاصة بالاسم وبنى فيفتح

لانهما

لانهما لتلك المشابهة ولا لام فيه لكراهة الجمع بين اداتى الا
ستغاثة وبين العوضين اذ اللام عوض الالف عند الخليل نحو يا لزيد
بفتح اللام لان المنادى نايب عن كاف الضمير وهى تفتح معه ويا زيدا
بالالف وكذلك الحاق الهاء وقفا والعلم المفرد الموصوف بابن او
ابنة على خلاف نقل ابن كيسان فيهما حال كون كل منهما متصلا ومضاف
الى علم آخر يختار فتحه عند البصرية ويجب عند بعض نحو يا زيد ابن عمرو
او هند ابنة بكر بفتح زيد وهند اتباعا لفتحة ابن وابنة لعدم الاعتداد
بالحاجز الساكن او اعتبار تركيبهما كخمسة عشر او لاقحام ابن واضافته
الى العلم وغير المختار ضمه لكونه مفردا معرفة وهو مختار المبرد للقياس
ويتعين الضم اتفاقا ان لم يكن المنادى علما او متصلا بهما كان مضافين الى
غير العلم او بدلين او بيانين لا صفتين والمنادى المنون ضرورة يجوز
ضمه ونصبه نحو قال الاحوص سلام الله يا مطر عليها وقد روى بالوجهين
واوجب سيبويه واختار الخليل ضمه للاصح فى المورد فى المفرد المعرفة وقد
المنادى المضاف المكرر قبل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول
فى نحو قول الجرير يا تيم تيم عدى لا ابا لكم فضمه الاصح والاكثر لانه مفرد معرفة

فيتم الثاني بدل او بيان او منادى ثان بتقدير يا او مفعول بتقدير اعني ونصب على
الاضافة الى عدي المذكور يا تحام تيم الثاني بين متضايفين لانه عين المضاف او
الى مقدر بغير المذكور مشهور في توابع المنادى وقد جرت عادتهم بذكرها مع افرادها
عن بحث التوابع لطولها بكثرة مباحثها وتوابع المضاف تنصب مطلقا سواء كان
المنادى معربا او مبنيا كيا زيد او رجل او عبد الله صاحب بكر او اخانا او شريف
البلد او نفسه ويا رجلا رحيم القلب ويا الله معين الضعفاء اما التوابع المفردة
اي غير المضاف بقرينة المقابلة فتشمل شبه المضاف ايضا فهي نوعان حيث
اعراب متبوعها وبنائه فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه
النكرة غير المقصودة والمستغاث باللام والمتعجب منه والمنون ضرورة
تعرب باعرابه من اي التوابع كانت كيا عبد الله الظريف ويا اخانا وبكرا
وزيدا اجمعين وتوابع منادى المبني وهو مفرد المعرفة والنكرة المقصودة
على ما يرفع به ان كانت من التاكيد والصفة وعطف البيان جاز ان ترفع
حملا على لفظه لشبهه ضمة البنائية للرفع الاعرابي في حدوثها بحرف
النداء كما في اسم لا التبرئة وان نصب حملا على محله وهو النصب بادعوا
كما هو قياس توابع المبنيات كيا زيد زيدون اجمعون واجمعين والبدل كالمنادى

المستقل

المستقل مطلقا مبنيا كان المنادى او معربا كيا زيد بشر او ابا بكر اما
المعطوف بالحرف فان كان مع ال كيا زيد والحسن والرجل ففيه الو
جهان على خلاف في المختار فالخليل يختار رفعه لشبهه بضمة المتبوع
ولانه اكثر ولان المعطوف منادى مستقل تقديرا وان امتنع دخول يا عليه
لفظا لوجود ال ويونس يختار نصبه لانه يمتنع كونه منادى مستقلا فلا يحمل على
على اللفظ بل على المحل ليكون مفعولا وفصل المبرد فان كان المعطوف
كالخليل والصعق علمين في العلمية وعدم افادة ال التعريف فهو كالخليل
يختار رفعه وان لم يكن المعطوف مع ال فكالبدل فهو كالمستقل
مطلقا كما مر كيا زيد وبشر ويا اخانا واجاز المازني والكوفيون نصبه ويا
على يا مع ال غير قال ابن الحاجب في شرح الكافية ان المبرد يختار
نصب ما يلزمه ال كالصعق ورفع غيره كالحسن وتبعه صاحب اللباب
والى مع وغيرهما وليس كما وهم بل يختار الرفع في العلم مطلقا
سواء لزمته ال ام لا كما عرفت وقد حكاه غير واحد منهم بلفظه
وتوابع ما اي منادى مبني تقدير ضمه كالمعتدي اي المنقوص كيا موسى
ويا فتى ويا قاضي وغازي فيما بني بعد النداء وكالمبني قبل النداء كهذا

وهؤلاء وتابط شرا وبعلبك فيهما الوجهان كتوابع المنادى
المبني المضموم لفظا من غير فرق فترفع توابع ما قدر ضمه للبناء والمقدر
في متبوعها حملا على اللفظ التقديري كما ترفع توابع المضموم لفظا
على لفظ ضمة اللفظي وتنصب للنصب المقدر حملا على المحل وهو النصب
بادعو كما تنصب تلك ايضا لذلك ووصف هذا النصب
بالمقدر ليس كما ينبغي لانه محلي لا تقديري الا ان يراد بتقديره عينه
محلا وفرضه بحسبه لا التقديري العرفي او يجعل على في الموضعين متعلقا بلفظ
المقدر لا بلفظ المقدر كيا موسى الفاضل او الفاضل اجمعنا او اخانا و يا
هؤلاء العالمون اجمعون او العالمين اجمعين فنحو هؤلاء فيهما حكمان
حكمان بناء تقديري هو ضمة على انه منادى مفرد معرفة واعراب محلي هو
النصب بادعو وقد يجوز تسميتهما محلين الاول محلا قريبا والثاني
بعيدا او يجوز اتباعه على محليه نصب لفظا وقد الغز فيه فقيل يا هؤلاء اجر
واسالكم ما اسم له لفظ ومعنيان ويرعى لفظه في تابع والموضعان
قد يراعيان و اللفظ من كذلك موضع من موضعيه عادمي بيان
ومن لطف الايماء الى المطلوب بقوله يا هؤلاء في تقدير ضم المنادى

المرخم

المرخم غير المضاف والمستغاث والمندوب والجملة تخفيفا بحذف حرف
من آخره وهو الغالب كيا صاح ويا حار في صاحب وحارث علمين وفي
يا مال او حرفين زائدين في حكم واحد كيا مرو في يا مروان او مختلفين ثانيهما
اصلي والاول حرف مد زائد ساكن والحركة من جنسه ولو تقديرا
مكمل اربعة فصاعدا كيا منص ويا مسك ويا مفض ويا مصطف
في منصور ومسكين ومفضال مصطفو او مصطفين اعلاما لان ا
اصلها مصطفيون او مصطفيين او كلمة ان كان مركبا كيا بعل في
يا بعلبك ويرخم ذو التاء بحذفها مطلقا ولو ثلاثيا وغير علم كيا ثب و
جار و فاطم في ثبة وجارية وفاطمة والمحذوف كالثابت في
الغالب ابقاء سابقه كما كان كما مر وقد يعطى فيضم سابقه كانه الآخر
كيا حار بالضم بل قد يعطى ايضا كيا كرا ويا ثمو في كروان وثمود
مما يرد منصوبا وغيره مميز اسماء العدد فانها لوقوعها على كل معدود تحتاج
الى مميز يعينه ومميز الثلاثة الى العشرة وهي ثمانية الفاظ مجرور باضافتها
اليه ومجموع ليوافقها في التعدد وهو مكسر من جموع القلة غالبا وقلة نحو ثلاثة
قروء وسبع سنبلات واستثني اسم الجنس واسم الجمع فلا يجمعان

اكتفاء بجمعيتهما معنى ويجر ان بمن او الاضافة كثلاثة تمر او قوم وثلثة
من التمر او من القوم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وكان في المدينة
تسعة رهط وكذا ثلثمائة الى تسعمائة لرفضهم جمع مائة قال الحريري
اجزئ عن مائة بمعنى مئات ها وكلمة بمعنى كلمات اراد المائة المميزة
لثلث الى تسع ونحو قولهم كلمة الشهادة وكلمة لبيد ومميز مائتين
العشرة والمائة فما واحد عشر الى تسعة وتسعين مركبا كان كما مر او
بسيطا كالعقود منصوب على اصل التمييز وشذ الجر مع العقود
ومع كعشرة وزرهم فلا يقدح في القياس ومفرد لحصول الغرض
به فيغني عن تثنيته وجمعه كاحد عشر كوكبا ومميز المائة والالف وتثنيتهما
مائتين والفين وجمع الوف والالف مجرور بالاضافة مفرد كعندي
مائة او مائتا او الف او الفا او الوف كتاب وانما لم يعتد جمعها
لانهم رفضوا وتركوا جمع المائة في باب العدد فلم يسمع ثلث مئات
او مئين مع ان قياس مميز ثلثة واخواتها الجمع وقوله ثلثمئين لها
للملوك وفي بها اشناذ ضرورة وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة
الاخوين ثلثمائة سنين وقد تميز بمفرد منصوب كقوله اذا عاش



الفتى مائتين عاما واصول العدد اثنتا عشرة كلمة هي واحد الى عشرة
ومائة والف وغيرها فروع حاصلة منها بتثنية او جمع او بفرع او
اضافة كالفين والوف واحد عشر وثلثمائة فالواحد والاثنان يذ
كران مع المعدود المذكر كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو
اله واحد ويؤنثان مع المؤنث كنفخة واحدة وامرأتين اثنتين
وكذا الحادي والثاني الى العاشر ولا يجمع معهما اي الواحد والاثنين اسم
المعدود مميز لهما لا يقال واحد رجل والاثنان او اثنا رجلين بل
يكتفى عنهما بالمعدود مفردا او مثنى ويقال رجل رجلان لدلالته
على الجنس والعدد كليهما واما في نحو الهين اثنين واله واحد فهما تاكيدان
للعدد المفهوم من المعدود فليس من الباب بخلاف البواقي حيث
يجب جمعها مع المعدود اذ لا يستفاد الجنس الا منه ولا العدد الا منها
والثلثة الى التسعة مفردة ومركبة والعشرة مفردة بالعكس فتؤنث
للمذكر وتذكر في المؤنث سواء كانا حقيقيين كثلاث بنات نسوة وخمسة
رجال ام لا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام فذكر العدد
مع ليال لتانيث ليلة وانث مع ايام لتذكير يوم اذ العبرة فيهما بحال مفرد المعدود

فان جاز فيه الامران فالامران كخمسة او خمس السنية اوسوق
وفيه قال الحريري اين تلبس الذكران براقع النسوان
وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال هذا كله مع الذكر التمييز
ووحدته واما مع حذفه كصمنا خمسا من شهر اي خمسة ايام فيؤنث
العدد تغليبا للمونث على المذكر لسبق الليل في تاريخ العرب لانها
اول الشهر وهو ما بين الهلالين وكذا لو ميز بتمييزين مختلفين
تذكيرا وتانيثا مفصولين عنه بمن او بين نحو بعنا عشرا من عبد
وامة اي من المجموع في عشر بين يوم وليلة اي عشرة ايام وعشر ليال
فيؤنث العدد تغليبا للمونث قياسا على التاريخ وذلك
ما نقص من قال ما موضع يغلب الانثى به او لفظا بعدت في
الذكران انتهى وتقول في المركب احد عشر اثنا عشر بتذكير
الجزئين في المذكر واحدى عشرة اثنتا او ثنتا عشرة بتانيثهما في
المونث وتسكن شين عشرة في الحجاز وفي لغة الى اربع حر
كات وتكسر في بعض تميم وتفتح في الباقين وتقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر بتانيث جزء الاول فقط في المذكر وثلث

عشرة الى

عشر الى تسع عشرة بالعكس في المونث فالعشرة بعد التركيب ترجع
الى القياس فتؤنث بالتاء وتذكر بتركها بخلاف ثلثة الى تسعة
وفي الثمان عشر اربع لغات فتح اليا كاخوته وهو احسن ثم تسكينها
ثم حذفها بفتح النون او كسرها ليدل على الياء كما قد تحذف
قبل التركيب ايضا فيجري اعرابه على النون كقوله لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان ويستويان اي المذكر والمونث في عشرين واخواتها
من العقود الى تسعين وفي مائة والف فردهما ثم بعد عشرين تعطف
ثاني جزئي المركب وهو العقد على الاول وهو النيف بعاطف مذكور
فتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة بتذكير جزء
الاول للمذكر وتانيثه للمونث لكن لا يقال واحد وواحدة بل
احد واحدى وتعكس في ثلثة الى تسعة فتقول ثلثة وعشرون رجلا
وثلث وعشرون امرأة وهكذا الى تسعة وتسعين رجلا وتسع
وتسعين امرأة ثم تعطف النيف على مائة والف وفردهما
عنهما مائة ونيف او الف او ثلثمائة او الف وثلثة رجال او ثلث
نسوة الا في التاريخ فانه بالعكس كسنة ثمان ومائة والف

تقول

المبني انواع منها المضمر وهو ما اسم وضع لمتكلم او مخاطب
حاضر او غائب سبق ذكره سواء وضع لهذه
المفهومات العامة ليستعمل في واحد معين من افرادها كما
هو المشهور او للافراد انفسها ملحوظة في ضمن تلك المفهومات
بوضع واحد عام كما عليه المحققون وسواء سبق مرجع الغائب
لفظا كزيد هو قائم او معنى كاعدلوا هو اقرب للتقوى او رتبة
كضرب اباه زيد واليهما اشار بقوله ولو حكما فخرج لفظ المتكلم
والمخاطب والغائب وسائر الاسماء الظواهر لانها كلها غيب لكنها
ما وضعت للغائب مطلقا لا بشرط سبقه والترديد لمنع الخلو لا
الجمع فدخل المشترك بين المخاطب والغائب كالف قاما وقوما
وواو قاموا وقوموا ونون قمن فيهما فان استقل الضمير لفظا
بحيث استعمل مفردا بلا حاجة الى اتصاله بغيره فمنفصل كهو واياه
والا يستقل كذلك فمتصل بارز كتاء قمت او مستتر وجوبا او
جوازا كالمنوي في قام وقم والمتصل اما مرفوع محلا او منصوب
او مجرور والمنفصل غير مجرور ولم يسمع الا مرفوعا او منصوبا فهذه

خمسة انواع

خمسة انواع نوعان للمنفصل وثلثة للمتصل ولكل نوع اثنا عشر
لفظا فالاول ضرب الى ضربنا والثالث غلامه وله الى غلامنا
ولنا والرابع هو الى نحن والخامس اياه الى ايانا ولا يسوغ استعمال
المنفصل الا لتعذر المتصل لانه اخصر والغرض من وضع الضمير الا
ختصار فلا يعدل عنه الا لمانع كتقديمه على عامله لغرض لانه انما
يتصل باخره كاياك نعبد او فصله عنه بلفظ لذلك كما جاء
الا هو او حذف عامله كاياك والاسد لتحذير اي اتق او احذر او
كونه غير صالح لاتصاله به كالحرف والعامل المعنوي مع ضمير مرفوع
نحو ما هن امهاتهم وانا ربكم او وصفا سند الى غير ما هو كزيد له
بكر ضاربه هو اذا كان الضارب زيدا اذ لو قيل زيد بكر
ضاربه لافهم العكس بناء على جعل الضمير المستتر لبكر والبارز
لزيد كما هو الظاهر فالاتيان بالمنفصل دليل على ارادة الاول
دون الثاني اذ لو اراده لاكتفى بالمتصل ولم يعدل
عنه مع ظهور المراد منه فحمل عليه ما ليس فيه كزيد فرسه راكبه
هو وهند بكر ضاربته هي طردا للباب بخلاف ما لو كان الخبر فعلا كزيد

بكر يضربه او يكتفي فيه بالمتصل لقوة الفعل بالاصالة في تحمل الضمير
ولغو فيه فقلت قلنا لنحوي على شرعه اصلنا الخطام في غره
من عامل الاسماء في مضمرها اولى به من فعلها فارعه وانت في كل تعبير
بعد الآخر اعرف منه وغير مرفوع كهاء سلنيه وسألكه بالخيار
بين المتصل لاصله والمنفصل لئلا يتوالى اتصالان في فضلتين و
هما سيان في ظاهر الاكثر ورجح الوصل في التسهيل والفصل فيما
يحكي عن الشلوبين وهو بعيد نعم يرجح الفصل بالاتفاق مع جر
الاول نحو عجبت اياه او اياك او حبك اياه مع جواز الوصل نحو ولو
لعدكان حبك حقا يقينا ويجب الوصل مع المرفوع الاول
كذلك كسألتك وسألته وزيد سالك الا في باب كان
فان المختار فيه الفصل عند سيبويه والوصل عند آخرين نحو كنته
وكنت اياه مسألة قد مر انه يشترط سبق مرجع الضمير الغائب
لكن قد يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب مفسرا بها
بتلك الجملة تفسيرا بعد الابهام ويسمى مذكره ضمير الشأن
ومؤنثه ضمير القصة رعاية للمناسبة لا لان تذكيره باعتبار عوده الى
الشأن

الى الشأن وتأنيثه باعتبار عوده الى القصة كما توهم بعضهم اذ ال
ضمير انما يرجع الى المتعقل في الذهن لا لهذين اللفظين نعم نا
سب التعبير عن ذلك المتعقل بالاول في المذكر وبالثاني
في المؤنث كقل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين
كفروا وانما يجب تفسيره بجملة خبرية لانه بمعنى الشأن والقصة
وذلك لا يكون الا جملة متضمنة لنسبة تامة خبرية وفيه الرد على
من قال انه مفرد لفظا ومعنى مفهم معنى كلام فيه لفظا ثانيا ويجوز
مطلقا تذكيره باعتبار المتعقل شأنا وتأنيثه باعتبار انه قصة و
لكن يحسن تأنيثه ان كان في الجملة المفسرة مؤنث ووقع ذلك
المؤنث فيها عمدة كما فاعلا او مبتدأ او تذكيره ان كان فيها مذكر
كذلك وقد يستتر هذا الضمير في كان وكاد ولا يجوز حذفه اذ يؤتى
به لغرض المبالغة فحذفه ينقض الغرض الا تبعا لغيره كما في باب ان
المفتوحة المخففة من المثقلة ولا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه
فعلا كان او حرفا ولا يثنى ولا يجمع لعوده الى متعقل واحد يعبر عنه
بالشأن والقصة ولو فسر بجملتين او جمل ولا يفسر بمفرد غير جملة تامة

وان يكاد الذين كفروا وانه لما قام عبد الله
الشأن ان [illegible] المحذوف [illegible] ان

ولا يتبع بتأكيد او بدل او بيان اذ الغرض منه الابهام او نعت لان
الضمير لا ينعت او منسوق لان هذا الضمير مخبر عنه بجملة وانما استغنى عن
الرابط لانه رابط بنفسه في الجملة فلو عطف عليه غيره شاركه بكونه
مخبرا عنه بجملة خالية عن الرابط وهو ممتنع في غيره ولا يفسر الا بامر عظيم
خطير اذ المبالغة لا يليق به الحقير نحو هو الامير راكب قال الشيخ رضي كان
المخاطب لما احس بما يوجب الاستفهام عن الشأن من اضطراب
الناس وتراكم الركبان سأل فقال ما الشأن فقيل هو الامير را
كب فلا يقال هو الذباب طاير ونحو هي هند كريمة ذكر مثالين لما
عدل فيه الابتداء الاول للمذكر والثاني للمؤنث وانه الامير را
كب لما عمل فيه حرف ناسخ وقوله اذا امامه كان الناس صنفان
لما عمل فيه فعل ناسخ ذكر بعض المحققين وهو الشيخ الرضي
عود ضمير الغائب الى المرجع المتأخر عنه لفظا ورتبة في خمسة
مواضع اذا كان الضمير مرفوعا باول عاملين متنازعين على
اسم ظاهر بعدهما واعمل الثاني وفاقا للبصرية نحو اكرمني و
اكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع لزيد وهو متأخر

عنه لفظا

عنه لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه مفعول لفعل متأخر في رتبة متا
خرة عن الفعل فضلا عن الضمير المتقدم او كان الضمير فاعلا في
باب نعم وبئس مفسرا بتمييز على فاعل الباب نحو نعم او
ساء رجلا زيد فالفاعل ضمير مستتر مبهم يفسره التمييز المتأخر
لفظا ورتبة على المشهور فزيد هو المخصوص بالمدح او
الذم وقيل هو مبتدأ والجملة خبره فالمرجع مقدم رتبة
وقيل هو الفاعل فلا ضمير او كان الضمير مبدلا منه اسم ظاهر يفسره
نحو ضربته زيدا فالضمير المنصوب في ضربته يعود الى بدله زيد المتا
خر لفظا ورتبة او كان الضمير مجرورا برب الجارة على ضعف و
شذوذ ولذا عد رب في حروف الجر مما يختص بالمظهر نحو ربه
رجلا ولذا يجب افراده وتذكيره عند البصرية خلافا للكوفية حيث
وجبوا مطابقة التمييز نحو ربهما امرأة وربهم رجالا او كان الضمير
للشأن والقصة كما مر لرجوعه الى الجملة المفسرة المتأخرة لفظا
ورتبة لانها خبر له بناء على ظاهر تفسيرهم له والا فالتحقيق
رجوعه الى متعقل في الذهن في سؤال مقدر كما مر وذكروا

وذكروا عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في مواضع اخر غير مشهورة منها
الأول المخبر عنه بمفرد مفسّر بخبره كقوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا و
قولهم هي النفس تحمل ما حمّلت ان جعلته جملتين ب المميز بها لبيه في غير باب نعم
ورب نحو فقضاهن سبع سموات قالهما الزمخشري ضمير مفعول
اتصل بفاعل مقدم كضرب اخوه زيدا عند الاخفش وابن جني حيث جوّزه
لشواهد شعرية كثيرة وقصره الجمهور على الضرورة ثم ... يقع بين المبتدأ وخبره
مع النواسخ وعدمه ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ مفيد للتوكيد والحصر
وان ما بعده خبر لا نعت ويسمى فصلا لفرقه بينهما وعمادا لاعتماد اهم
عليه في ذلك ولا بد من تعريف الجزاء وامتناعه من ال نحو اولئك
هم المفلحون وان ترن انا اقل منك فان دخل لام الابتداء فهو مبتدأ
مستقل وان لم يكن فصلا نحو ان زيدا لهو قائم وانا لنحن الصافون
فان كان من الضماير المشتركة بين المرفوع والمجرور جاز كون اللام
جارة فينقلب الضمير معها خبرا لما بعده نحو ان الزيدان لهما غلامان فالمعنى
على الأول ان الزيدين غلامان لغيرهما وعلى الثاني العكس وقد تقرر فيه
بيّن لنا مجرور حرف ان غداة في حليته من رفعه بالابتداء فالعكس

لا يفهم

من مفهومه مفهومه والحرف توكيدا اذا المبتدأ ومنها اسماء الاشارة وهي
ما وضع لمشار اليه وليشار به اليه اشارة حسية كما هو المتبادر فلا نقض
بغيرها من المعارف فلو استعملت في غير محسوس كذلكم الله فمجاز فان قيل تعريفها
بالمشار اليه دور اجيب بوجوه الأول ان المراد بالحد المعنى اللغوي و
بالمحدود العرفي ب ان اسم الاشارة كالعلم الجنس الفاظ مخصوصة لغلبته
فيها فلا يراد معناه الاضافي كعبد الله علما ج ما قيل ان المراد بكل المحدود
معناه اللغوي وغايته توقف معرفة المحدود على معرفة جزئية البديهي التصور
فلا دور لعدم العكس فللمفرد المذكر ذا وللمثنى ذان حال كونه مرفوع المحل
وذين حال كونه منصوبه ومجروره فقيل الالف والياء علامتين للاعراب ولا
الياء منقلبا من الالف كما في المثنى المعرب بل كل منهما اصل موضوع برأسه
في غنى عن الآخر فهو مختلف للدلالة على معان مختلفة لكن الاختلاف في هذه
المواضع حيث وضع لكل معنى لفظا مستقلا بيانا للمراد الى العوامل فهو معها
لا بها وفيه نظر لمن قال وان جيء به مع غيبة عوامل لا ده البيان
واما ان هذان لساحران فيمن شدد ان فيسر هذان بالالف اسما
لان بعد متاول بوجوه ا ان حرف جواب بمعنى نعم فما بعده مبتدأ

من المحدود ح

وخبره هي حرف ناسخ اسمه ضمير شان مقدر ورد الوجهان بان اللام
المؤكدة لا تدخل خبر المبتدأ وبانه جواب في حديقة المفردات ان
هذان اسم ان في لغة من جعل المثنى بالالف دائما وقيل ان تلك الفرقة في
المعرب وقيل اجتمعت في هذان الفان اصلية وزائدة للتثنية فحذفت احداهما
لالتقاء الساكنين فمن جعل المحذوفة هي الثانية قال ببنائه لان الالف هذا لا يقبل التغيير
التغيير ومن جعلها الاولى اعرب به رفعا بالف التثنية ونصبا وجرا بياء منقلبة
عنها قلت وعليه يتمشى تلك اللغة لكن الاول يدل ببنائه لا يقول بذلك
فالقول بالبناء عليه بناء بلا اساس وانحراف عن القياس وللمؤنث
للمفردة وتا وذي وذه باسكان الهاء او كسرها بلا ياء وتي وته كذه
في الوجهين وللمثناة تان رفعا وتين نصبا وجرا كذان وذين وللجمعها
اي المذكر والمؤنث اولاء مدا في الحجاز بكسر الهمزتين وقد تقلبان فيكتب
فيكتب بالالف وقصرا في نجد فيكتب بالياء فهو للعقلاء غالبا ومن غيره
قوله والعيش في اولئك الايام وقد يقال اولا باشباع ضم الهمزة الا
ولي وهلا بقلبها ها واسماء الاشارة قد تدخلها ها التنبيه كهذا
وهاتان وهؤلاء وتلحقها كاف الخطاب الحرفية المتصرفة تصرف
تا تان
الاسمية

الاسمية غالبا ومن غير ذلك خبر لكم وتبيين حال المخاطب تذكيرا وتا
نيثا وافرادا وتثنية وجمعا بلا لام للمتوسط كذاك وتاك وتلك ومعه للبعيد
في الحجازية كذالك وتلك الا في المثنى والجمع عند من مده والا فيما دخله
حرف التنبيه فلا لام للبعيد في هذه الثلثة وتميم لا يأتون باللام مطلقا
وث ربما تر الى الزمان والمكان وغيرهما ويختص بالمكان هنا وههنا
للقريب وهناك وههناك للمتوسط وهنالك وثم بفتح المثلثة
وهنا بفتح الهاء او كسرها مع التشديد وهنت للبعيد وقال الشيخ قد
يراد بهنا وهناك وهنالك الزمان قال ومنه قوله تعالى هنالك
الولاية لله الحق اي حينئذ الموصول وهو نوعان حرفي واسمي
فالحرفي كل حرف مصدري اول مع صلته اي معموله المتصل به بالمصدر
ولا عائد له اذ لا يعود ضمير الى حرف والمشهور منه خمسة وهي ان
المفتوحة المشبهة بالفعل وصلته جملة اسمية تاول بمصدر الخبر مضافا
وان المفتوحة الناصبة للمضارع وصلتها فعل متصرف مضارع او ماض
وقيل او امر وما المصدرية وصلتها فعل متصرف غير الامر وقيل او جملة اسمية
غير مصدرة بحرف على قلة وهو مختار الشيخ لقوله ع ٣٢٤ بعوا في الدنيا

ما الدنيا باقية وهي ظرفية او غيرها وقد سبقتا في ما دام وكي النا
صبة وصلتها المضارع ولو على الخلاف ولم تثبت مصدريتها
عند الاكثر وتوصل عنده مثبتها بفعل متصرف غير الامر نحو اولم يكفهم
انا انزلناه اي انزالنا اياه وبلغني انك منطلق اي انطلاقك
او انك زيد او في الدار اي كونك زيدا او استقرارك فيها
وان تصوموا اي صومكم خير لكم ولولا ان من الله علينا اي منه وحكى سيبويه
كتبت اليه بان قم اي بالقيام وبما نسوا اي بنسيانهم يوم الحساب
ولكيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون حرج وسلمت كي
ادخل الجنة اي لدخولها وايود احدهم لو يعمر الف سنة اي تعميره
الف سنة وقيل لو فيه شرطية على حذف الجواب ومفعول
يود اي يود التعمير ولو يعمر لسره ذلك ولا يخفى تكلف والموصو
ل الاسمي ما اي اسم افتقر الى صلة وضمير فيها عائد عليه رابط
بينهما والصلة جملة خبرية فعلية او اسمية معهودة كجاء الذي اعطيته
اذا كان الاعطاء معلوما للمخاطب او مبهمة للتهويل والتفخيم كقوله
فغشيهم ما غشيهم واما صفة محضة دالة على الحدوث كاسم الفاعل

والمفعول

والمفعول لانهما بمعنى الفعل وتختص بال نحو الضارب اذ اصله ال ضرب بمعنى الذي
ضرب ثم غيروا وجعل ال لمشابهته لفظا ال الحرفية المختصة بالاسم على الفعل
فجعلوا معلوما بصورة اسم الفاعل ومجهولا بصورة اسم المفعول تحرزا عن ذلك
فلو استعملا للثبوت نحو الطالق والضامر او غلبت اسميتهما كحارث
ومنصور علمين لم يقعا صلة لخروجهما عن معنى الفعل كالصفة المشبهة واسم التفضيل
فال فيهما حرف تعريف لا اسم موصول وقد توصل شذوذا بالمضارع كقوله
ما انت بالحكم الترضى حكومته وبالظرف كقوله من لم يزل شاكرا على المعه
وبالجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم (اي القوم الذين) ولا يقع الموصول جزء الكلام
الا بصلته فهو المستحق للاعراب وهي من قيوده وتتمته ولذا عدوا جملة الصلة
مما لا محل له من الاعراب كما يأتي الا انهم اعربوا صدر الموصول باعراب الكل لانها
لعدم استقلالها لفظا كانت كالجزء من لفظ صلتها كال الحرفية فاجريت مجراها
ولان صلتها مفردة لفظا وان كانت بمعنى الجملة فلا بد لها من الاعراب
واذ لا اعراب لها اعربت باعراب ما هي قيد له وهو الموصول وقد الغز فيه
فقيل ما حكم لها حكم التجرد واما اسمان واول اعرابه في الثاني وذلك من محل
حالة بها هو الناظر كالعيان وقوله للناظر تلويح الى المطلوب وهو اي

الموصول الاسمي الذي للمذكر المفرد العالم وغيره نحو ابراهيم الذي وفى وافرايتم
الماء الذي تشربون والتي للمؤنث كذلك نحو قوله تعالى التي تجادلك
وقبلتهم التي كانوا عليها ويصغر على اللتيا يقال فعل بعد اللتيا والتي ويراد
بعد صغر الامر وكبره اي بعد شقه وينبغي ان خرج عن الموصولية فلا تحتاج
الى صلة وقيل يراد بهما الداهية والغرض بهما بعضهم فقال وما اللذان جرداه
من صلة لكن هما في الاصل موصولان وقد يغني بما حكاه بعض النحاة جائني
الذي والتي اي الرجال والنساء من غير قصد صلة ولمثناهما اللذان واللتان
بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء ان كانا منصوبيه
ومجروريه كذان وذين وكان قياس تثنيتهما وجمعهما اللذيان واللتيان
باثبات الياء كقاضيان وذيان وتيان بقلب الالف ياء كفتيان لكنهم
حذفوا اواخرها فرقا بين المعرب والمبني كما في قوانين التصغير فقالوا اللذيا
واللتيا وذيا وتيا بفتح الاول وتعويض ضمه بالف في الآخر وقيل بعض العرب
يجمع بينهما وتميم وقيس شددوا نونهما عوضا عن المحذوف او تاكيدا للفرق
وقيل للبعد في اسم الاشارة ولا يختص ذلك بحال الرفع خلافا للبصرية
فقد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين واحد ابنتي هاتين بالتشديد كما روي

به واللذان

به واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان ونحو رب وبعض ربيعة يحذف
نون اللذان واللتان دون ذان وتان ففي الموصول ثلاث لغات
وفي الاشارة لغتان وثلث فيهما اي نون في المثنى شددوها في لغات كلهم
قد شددوها والاولى قصرا كالهدى وقد يمد واللذين بالياء مطلقا رفعا
ونصبا وجرا لجمع المذكر العالم نحو الذين آمنوا وقوله رايت بني عمي الالى يخذ
لونني وقد يجيئهما لغيره كقوله تعالى في الاصنام ان الذين تدعون من دون الله
وقوله يحجني موصى الصبيان ابا منا الاولى سروا علينا والزمان فريق
والواو رفعا لغة هذيل او عقيل قال نحن اللذون صبحوا الصباحا واللائي بهمزة
قبل الياء كالجائي واللاي واللواتي بتاءين مثناة من فوق قبل الياء لجمع المؤنث
ويكتب الذي والتي مفردين ومجموعين بلام واحدة ومثناهما بلامين فرقا
وهذه موصولان صريحة في معانيهما والباقي مشتركة بين المذكر وغيره وهي
من للعالم غالبا كمن عنده علم الكتاب لغيره قليلا كمنهم من يمشي على رجلين
لشموله الطير وما بالعكس نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وما عندكم ينفد
ال للجميع ولا توصل الا بصفة كما مر واي بالتشديد اعربها الاخفش والكوفية
مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم مضافة اذا حذف صدر صلتها كما هو نحو ثم لننزعن

نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي الذي هو اشد منهم وقد تعرب ح

ايضا فقد قرئت في الآية بالنصب ولا يعمل فيها الا فعل مستقبل متقدم قال الكسائي

كذا خلقت اي وقد تؤنث وتثنى وتجمع وذو الطائية للعالم وغيره قالوا الا

وذو في السماء عرشه وقال وبئري ذو حفرت وذو طويت والمشهور بناؤها

على السكون ولزوم افرادها وتذكيرها وحكى غير ذلك ايضا وذا الكائنة بعد ما ومن

الاستفهاميتين للمذكر والمؤنث لو لم تكن اشارية ولا ملغاة ولا مركبة مع ما

او من كما ياتي اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت بذكر فعل متعد

بعد ذا خال عن ضمير نصب فذا موصولة وما ومن الاستفهاميتان مبتدآن

وذا مع صلتها خبر والعائد مقدر اي ما ذا صنعته ومن ذا رايته قال سيبويه وقيل

ذا مبتدا وما ومن خبران قدما للزوم تصدرهما لا مبتدآن لانهما نكرتان وفيه

الافادة مع تخصصهما بالعموم ومثله الخلاف في اين زيد والجواب عنه ح رفع مفعول

الصلح او زيد برفعهما بالخبرية لمحذوف اي الذي صنعته الصلح والذي رايته زيد

ليطابق الجواب السؤال في الاسمية ويجوز النصب بتقدير فعل دل عليه السؤال

لكن الاول اولى ولذا اقتصر عليه المصنف وتلك الغائية اي جعل ذا زائدة كانه

قيل ما صنعت ومن رايت على راي الكوفية وابن مالك ثم جواز زيادة الاسماء

فهما اي ما ومن

فهما اي ما ومن ح مفعولان للفعلين قدما للتصدر بهما ولك ايضا تركيبها مع ذا

وجعل مجموعهما بمنزلة كلمة واحدة فلا يستحق الا اعرابا واحدا فماذا بمعنى اي شيء

ومن ذا بمعنى اي شخص لعموم ما واختصاص من بالعالم وضعا كالشخص عرفا

فالكل اي مجموع ماذا ومن ذا مفعول مقدم والجواب على التقديرين الالغاء

والتركيب نصب بفعل دل عليه السؤال توفيقا بينه وبين الجواب في الفعلية ويجوز

الرفع مرجوحا ولذا تركه المص وقس عليه اي على ما ذكر نحو ماذا عرض ومن ذا قام

مما فعله لازم فيجوز جعل ذا موصولة والغائها وتركيبها كما مر الا ان الجواب هنا

رفع مطلقا اذ السؤال جملة اسمية على التقادير ويمتنع النصب اذ الفعل المدلول

عليه السؤال قاصر لا ينصب المفعول في الرفع وجهان احدهما جعل المرفوع خبرا

لمبتدا مقدر والآخر جعله فاعلا لفعل دل عليه السؤال والاول اولى للمطابقة

المركب وهو ما اي اسم ركب من لفظين مهملين او موضوعين اسمين او فعلين

او حرفين او مختلفين تركيبا ليس بينهما نسبة حاصلة منه فخرج المركب الاضافي والاسنادي

كعبد الله وتابط شرا فان تضمن اللفظ الثاني منهما حرفا فان حقيقيا او حكما

بنيا اي اللفظان الاول لافتقاره الى الثاني والثاني لتضمنه معنى حروف العطف

على الحركة اشعارا باصالة الاعراب بالفتح جبر الثقل التركيب كخمسة عشر اذ اصله وعشر

فهو متضمن للعاطف حقيقة وهو ظاهر ومنه حيص بيص وحيث بيث وأشباههما وحادي
عشر بفتح الياء في الأفصح ويجوز الإسكان كثاني عشر وهو ليس متضمنا للحرف حقيقة
إذ معناه واحد من أحد عشر لا واحد وعشر لكنه فرع مأخوذ من أصل متضمن للحرف وهو أحد عشر
تاسع عشر فكان متضمنا له حكما وكذا أخواتهما إلى تسعة عشر وتاسع عشر إلا اثني عشر واثنتي عشرة
اثنتي عشرة إذ الجزء الأول منهما معرب على المختار لشبهه بالمضاف في سقوط النون والتاء
مبني لتضمنه الحرف وقيل كلاهما مبنيان في اختلاف الأول رفعا ونصبا وجرا كما لا اختلاف
ذان وذين وإلا يتضمن الثاني حرفا بني الأول لامتزاجه وأعرب الثاني غير منصرف إن
علا العلمية والتركيب كبعلبك علما للبلد بالشام إن لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب وإلا بني
هو أيضا كما كان كسيبويه فإن ويه قبل تركيبه مبني لأنه اسم صوت وعلى
الحركة دفعا لالتقاء الساكنين بالكسر على القاعدة فيهما فهو مثال المتضمن أي المبني قبل تركيبه ولا
للنفي    من المبنيات أسماء الشرط والاستفهام لوضعها المعاني حرفية
وقد مر تفصيلها في مبحث الإضافة وحكى الأخفش عن يونس إعراب من الاستفهامية
في لغة بعض العرب ضرب منٌ منًا لمن قال ضرب رجل رجلا عن زيد
مع أن من هذه واجب التصدر وقد فاتها هنا وفيها الغزنين قال ما ذو بتاء
مع التصدر أي حالاه في ذينك المكانين    الكنايات وهي كم وكأين وكذا

للعدد

للعدد وكيت وذيت للحديث فكم استفهامية بمعنى أي عدد فتمييزه منصوب
مفرد نحو كم عبدا ملكت أثلثة أم خمسة أو مجرور بمن مضمرة إن جرت بحرف نحو بكم
درهم بعته وخبرية للتكثير فتمييز مجرور مفردا أو مجموع وإفراده أكثر وأفصح وتشتركان
في البناء على السكون ولزوم التصدر وتفترقان في اقتران بدل الأولى بالهمزة
الاستفهام كما مر والثانية ببدل الإضرابية نحو كم درهم أخذت ألوفا بل ألوفا
واختصاصها بالماضي كرب وكأين للتكثير ولها الصدر وتمييزها مفرد مجرور
بمن ظاهرا نحو وكأين من نبي أو مضمرا كقوله كأين قاتل للحق يقتضي لا بالإضافة
كما زعم ابن كيسان قال لو نونها تنوين أثبت مع الإضافة وهما ضدان
الغزنين قال أجروا ما اسم مضاف ثابت التنوين فيه اجتمع الضدان
أراد به كأين على رأي ابن كيسان وكذا للعدد مطلقا وقيد للحديث أيضا
وتمييزه منصوب مفردا أو مجموع وتكرره بالواو أكثر منه بدونه ومن أفراده
نحو له كذا وكذا درهما وكيت وذيت مبنيان على الفتح وقد يضم والكسر وكيه بنية
مما بالواو كقلت كيت وكيت وكان ذيت وذيت وحكى أبو عبيدة كيه كيه بالهاء فتحا
وكسرا    أسماء الأفعال وهي عاملة غير معمولة تعد على معناها وهي إما بمعنى
ماض كشتان وهيهات أي افترق وبطؤ وبعد وكسرعان وشكان أي

او بمعنى الامر كصه ومه وآمين ورويد وبله وحيهل ودونك وعليك وامامك و
ووراءك بمعنى اسكت وانكفف واستجب وامهل ودع وايت وخذ والزم وتقدم
وتأخر وتنح وكفعال من الثلاثي المجرد مطرد كنزال وتراك بمعنى انزل واترك
او بمعنى المضارع كوي وواها وواو ويه بمعنى اتعجب واوه واف بمعنى اتوجع و
اتضجر ومنونها نكرة وغيره معارف وذو الحالين ذو حالين كصه ومه وقد يستعمل
بله على ثلثة اوجه اسم فعل بمعنى دع فينصب ما بعده بالمفعولية واسم استفهام بمعنى
كيف فيرتفع تاليه بالخبرية او الابتداء على الخلاف في نحو اين زيد ومصدرا
فيجر على الاضافة نحو بله زيدا بالنصب اي دعه وبالرفع اي كيف هو وبالجر بمعنى
ترك زيد من باب اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله وفيه الغرض فقلت
يا من لنا لطفا ايا ماجد ما اسم ثلاثي لنا جامد رفع ونصب ثم جر لنا
سيلوه في استعماله وارد معناه مع كل الاوجه معنى جديد امه الناشد وقال
ابن هشام لا يلحق اسماء الافعال ضمير مرفوع بارز وبذلك رد قول من زعم انهما
تعال وهيهات كقوله تعالى تعالوا وهاتوا برهانكم كل اسم العم فرع متلبس

[illegible]

باب اعراب سابقه اي الجنس اعرابه من رفع او نصب او جر لفظيين كان اعرابهما
ام تقديريين ام محليين ام مختلفين وهي خمسة النعت وهو ما اي تابع دل



على معنى كائن في متبوعه دلالة مقصودة بالوضع كما هو المتبادر من مطلق سواء اكان النعت
متبوعه بذلك المعنى بواسطة كنعته بحال متعلقه ام لا كنعته بحال نفسه سواء اكان التابع
مشتقا ام لا فخرجت اخواته لانها لم توضع لتلك الدلالة وان لزمتها احيانا
ولكن الاغلب اشتقاقه بلا اشتراط خلافا لمن شرطه فالحق ان اقسامه اربعة
الاول المشتق وهو كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
وصيغ المبالغة الجامد المتاول بالمشتق اتفاقا كالمنسوب واسم الاشارة
وذي بمعنى صاحب كمررت برجل بصري وذي مال اي منسوب الى البصرة
صاحب مال حاضر المصدر كرجل عدل رضى فطر او صوم وهو ما اول بالمشتق
عند الكوفية وبتقدير ذو عند البصرية ولذا التزموا افراده وتذكيره كما لو صرح
بذو الجمل وتاتي في محلها وتقسم الالفاظ بحسب الاحتمالات العقلية الى ما يوصف
ويوصف به كاسم الاشارة والمعرف بال وما لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر
واسم الاستفهام والشرط والحروف وما يوصف ولا يوصف به وهو العلم وكالجمل وهو
اي النعت اما بحال موصوفه وحينئذ يطابقه في اربعة من عشرة ويتبعه اعرابا رفعا او نصبا
او جرا وتعريفا او تنكيرا او افرادا او تثنية او جمعا وتذكيرا او تانيثا الا فيما يستوي
مذكره ومؤنثه كالمصدر وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول فانه لا يؤنث لفظه

بالذات والا فهو ايضا مطابق بمعنى لما مر في بحث الجزم انه مذكر مع المذكر مؤنث
مع المؤنث غير انه خال عن علامة التانيث لفظا واما نحو نطفة امشاج وثوب
اسمال فقال سيبويه افعال فيه واحد لا جمع وقيل جمع النعت باعتبار اجزاء
المنعوت فالنطفة اشياء كل منها مشج اي مخلوط والثوب قطع كل منها
سمل اي خلق وقليل افعال جمع قلة فهو بحكم المفرد ولذا افرد ضميره في قوله تعالى
مما في بطونه اي الانعام وقال السخاوي ما اسم مفرد في حكم جمع وما هو باسم جمع و
اسم جنس ومجموع الى صفة المفرد فيه لتمام عن لبس واراد بالاول نحو رهط ونفر وابل
وبالثاني نحو افعال فيما مر وقال الزمخشري اجرى عن نعت مجرور ومنعوته مرفوع ذي
منعوت موحد نعته مجموع وعنى بالاول نحو هذا جحر ضب خرب كما مر في الجوار على
وبالثاني نحو ثوب اسمال او بحال متعلقه اي متعلق موصوفه ح تبعه اي النعت
موصوفه في الثلاثة الاول الاعراب والتعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي ففيها
تفصيل فان رفع النعت ضمير الموصوف ونصب ذلك المتعلق على التمييز او جره
بالاضافة فالنعت موافق لموصوفه في هذه الخمسة ايضا كما يوافق في الثلاثة فهو اذن
كنعته بحاله يوافق في الكل اذ المسند الى ضميره مسند اليه حقيقة فله حكمه نحو جاءتني امرأة
كريمة الاب او كريمة ابا بتانيث النعت لتانيث الموصوف مع تذكير المتعلق

ورجلان كريما

ورجلان كريما الاب او كريمان ابا ورجال كرام الاب او كرام ابا بتثنية
النعت او جمعه مع افراد المتعلق والا يرفع الضمير موصوفه بل رفعه المتعلق فكالفعل لو
حل محله في وجوب المطابقة لمرفوعه المذكر مطلقا والمؤنث الحقيقي وجواز الوجهين برجحان
التانيث مع المؤنث اللفظي او الحقيقي المفصول بغير الا فلا تجب مطابقته لمتبوعه في الخمسة
نحو جاءتني رجل حسنة جاريته كحسنت او رجل عالية او عال داره كعلا او علت مع
رجحان التانيث فيهما ولقيت امراتين او نسوة حسنا عبداهما او عبيدهن كحسن
او قائما او قائمة في الدار جاريتها او جاريتهن مع رجحان التانيث للفصل بغير الا
والمؤنث في ذلك فقلت ما مفرد ذكرته فرد الى نعتا لجمع جاء للمنسوب او
صيغة التثنية منهن فمن ابداه فهو الامر للاسوة اذا تعددت المنعوت وجب
تثنيتها او جمعها بحسب المنعوت ان اتحدت معنى متعدد اكان المنعوت كجاء
بصري ومكي عالمان او زيد وبكر وابوهما الفضلاء ام واحد اثنين او مجموعا
كجاء الرجلان فاضلان ورجال شعراء والا فالتفريق كقوله على ربعين
مسلوب وبال وقولك جاء رجال شاعر وكاتب وفقيه قال السخاوي وجمع
نعت افراد اجتنبا محسنا صنعا ومن للنعت دون معنى الوصف بمفرد يرى او
عين بالاول نحو جاء زيد وبكر وابوهما الفضلاء وبالثاني ما قاله قوم منهم ان

النعت له محل خاص من موصوفه كأعور وأعرج في العين والرجل والصفة عامة كالعظيم
والكريم لكن البصرية لا يفرقون بينهما فالله سبحانه يوصف اتفاقا ولا ينعت عند ثعلب و
من تبعه المعطوف بالحرف ويسمى المنسوق وعطف النسق لانتساق المعا
طفين وتبعهما في المقصود بالنسبة وهو تابع بواسطة احدى الحروف العاطفة
الواو لمطلق الجمع سواء كان مع الترتيب نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم ام لا
نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فانجيناه واصحاب السفينة
ومع التعقيب والمهلة والفاء للجمع والترتيب والتعقيب كما يأتي في المفردات او ثم
للجمع والترتيب والمهلة خلافا للفراء والاخرين محتجا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة
ثم جعل منها زوجها واجيب بانه لترتيب الاخبار والتراخي في الايجاب والرتبة
لا في الوجود وفيه وجوه اخر يأتي بعضها او حتى للجمع والانتهاء ويأتي في المفردات
او ام المتصلة فقط في المشهور والمنقطعة ايضا عند ابن جني ويتبين هناك او او
للتفريق واحد الامرين للشك لبثنا يوما او بعض يوم او الابهام نحو انا
او انت المحق او التخيير ان امتنع الجمع كتزوج هندا او اختها او الاباحة حيث
جاز كجالس زيدا او بكرا او بل للاضراب وسيأتي او لا لنفي حكم المعطوف
عليه عن المعطوف ويشترط كونها بعد اثبات او طلب وبين متعاندين غير مقترنة

بعاطف آخر

بعاطف آخر كجاء زيد لا بكر او رجل لا امرأة فالعاطف في جاء زيد لا بل بكر هو بل
ولا رد على السابق وفيما جاء زيد ولا بكر هو الواو ولا تأكيد لما في المعنى جمعهما في
حكم النفي او لكن بالتخفيف وتعطف غير مقترنة بالواو مفردا على مفرد منفي لتحقيق حكم
الاول ونفيه عن الثاني كما جاء زيد لكن بكر فان العاطف في نحو ما كان محمد صلعم ابا احد من
رجالكم ولكن رسول الله هو الواو ولكن ابتدائية اي ولكن كان رسول الله وباب عطف جملة
على جملة بالواو وقيل بل مفرد وقيل العاطف لكن والواو زائدة وكذا لو تلتها جملة كانت
ابتدائية لا عاطفة فتستعمل بالواو نحو ولكن كانوا انفسهم يظلمون او بدونها
كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر وكذا بعد الا
يجاب كقام زيد لكن عمرو لم يقم فيمتنع لكن عمرو وعلى العطف خلافا للكوفية
نحو جاء زيد وعمرو ومثال الواو المحتمل للمعية والترتيب وعكسه جمعناكم والاولين
لا يحتمل الترتيب وليست من حروف العطف اما المكسورة المشددة خلافا للجمهور
لما يأتي ولا ايّ خلافا للكوفية ولا اي المفسرة خلافا للبعض ولا الا خلافا للقوم منهم
الاخفش والسخاوي وقال الاخفش تجيئني تجيء مكان اما والمعنى اذا جاءت
كغيره عطفت بمعنى الواو حينا فان بنيت جئت بكل خير اراد توليهم
الا بمعنى اما بالكسر والتشديد نحو اما ان ينطق بخير والا فاسكت اي واما ان

تسكت ومعنى غير فيكون صفة والفرق بينهما وبين الاستثنائية في نحو له علي دراهم
الا دانق بالنصب على الاستثناء وبالرفع على الصفة ان الدرهم تام في
الاخير ناقص بدانق على الاول وبمعنى الواو في قوله تعالى لئلا يكون للناس
عليكم حجة الا الذين ظلموا والذين بمعنى ولا الذين وفيه اقوال اخر ذكرناها
في الشرح وقد يعطف الفعل الجزئي مطلقا على اسم مشابه له بمعنى كاسم الفاعل
للحدوث كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا وصافات ويقبضن
اي اللاتي اغرن فاثرن ويصففن ويقبضن فيمتنع هذا طويل ويحيي اذ ليس
طويل بمعنى الفعل فضعف قبض جعل ثم في خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
عاطفة على واحدة بمعنى توحدت وانفردت الا ان واحدة للثبوت لا للحدوث
نعم يصح تقدير توحدت بقرينة واحدة وهو اجود من تقدير انشاءها كما قيل
ومنهم اول الفعل بالاسم فقال اي فالمثيرات والقابضات فيصح المثال عنده
بتاويل يجيء بجاء او بالعكس بان يعطف على الفعل اسم شابه له كقوله ام جئني
قد جئني ودارج ارحني ودرج والا يعطف على المصدر قبل استيفاء معموله
ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا ان يؤكد
عاطفة لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه عمدة فالعطف عليه كالعطف على جزء كلمة

الا مع الفصل

الا مع الفصل بينه وبين العاطف بالضمير المنفصل تاكيدا له لانه يشعر بانفصاله
عن عامله معنى فيضعف جزئيته بعض الضعف بدون توهم ان العطف على الفاعل
لا عليه او بفاصل ما غير الضمير اي فاصل كان ومع توسط لا النافية بين العاطف والمعطوف
لا لكنه يوهم بها الفصل بين المتعاطفين نحو جئت انا وزيد يعطف زيد على التاء للفصل
بالمنفصل ومنه اسكن انت وزوجك خلافا لابن هشام في الاوضح فان زوجك عنده فاعل
لمحذوف معطوف بالواو على اسكن عطف جملة على اخرى اي وليسكن زوجك
وليس معطوفا على الضمير المستتر لعطف مفرد على مفرد والا لزم رفع فعل الامر للاسم
الظاهر وهو ممتنع لوجوب استتار فاعله قلت الممتنع كون الظاهر مرفوعا به
لا تابعا لمرفوعه لاغتفارهم فيه ما لا يغتفر في المتبوع ولذا جاز رب شاة وسخلتها
يا زيد والحارث وانك انت وممتنع رب سخلتها ويا الحارث وان انت على ان
التقدير بينما مع انه خلاف الاصل والظاهر يفيت فوائد الضمير لانه لمجرد التاكيد ولانه
يفيد صحة العطف وان افاد التحرز عن صورة الممتنعة ونحو قوله تعالى بل خلوها من
صلح بعطف من على واو الجمع للفصل بالمفعول وقوله ما اشركنا ولا اباؤنا بعطف اباؤنا
ونا على الضمير في اشركنا لتوسط لا بين العاطف والمعطوف وجاء مع المنفصل نحو لم
تعلموا انتم ولا اباؤكم وكنتم انتم واباؤكم في المرفوع المتصل فيصح العطف على المنصوب مطلقا كقوله

وبكرا وعلى المنفصل كذلك كجاء هو وابوه لانهما ليسا كالجزء ويعاد الخافض
مطلقا على المعطوف على ضمير مجرور وجوبا بالاجماع ان كان المعطوف على المجرور
مجرورا قطعا والضمير المجرور لا ينفصل فلا بد من اعادة العامل الجار ليتقوى به كمررت بك
وبه وعلى المشهور بين البصرية ان كان مظهرا لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد
من اتصال الضمير المرفوع بعامله لانه جائز الانفصال بخلاف المجرور واذ ليس له منفصل
حتى يؤكد به ثم يعطف عليه كما فعل في العطف على المرفوع التزموا اعادة الجار
اذ لا مسوغ سواها وزاد الرضي والجرمي تاكيده بمنفصل مرفوع كمررت بك انت
وزيد والفراء تاكيده بظاهر نحو بك نفسك وزيد ولا يعاد عندهما سماع
وجوز الكوفيين وابن مالك العطف بلا اعادة الجار مطلقا استنادا الى
الشعرية وغيرها وقال ابن هشام في الاوضح الاعادة اكثر من عدمها فليست شرطا
لازما لقراءة ابن عباس تساءلون به والارحام بالجر وحكاية قطرب ما فيها
غيره وفرسه على المشهور يستثنى موضع يمتنع فيه عطف الظاهر سواء اعاد الجار
ام لا وهو الضمير المجرور بلولا عند سيبويه ومن تبعه من الجر به لان لولا عندهم
لا تجر الظاهر فلو اعيد ارتفع الظاهر بعده بالابتداء كما هو القياس الاحرف الجار
الزائدة وما بحكمها ولو لم يعد امتنع العطف وموضعان يعطف فيهما على الضمير المجرور

بلا اعاده

خلافه صحيح

بلا اعاده اذا التبس المراد معها كجاء زيد لو اريد غلام واحد فيشترك اذ
لو قيل وغلام زيدا وهم الاشتنية اذا كان المعطوف جملة ان او ان
المصدرية مع صلتهما لجواز حذف الجار معهما قياسا مطردا نحو عجبت من
زيد وعجبت منهما وانه يحب نص عليه الدماميني في التسهيل والعزت المواضع
الثلاثة فعلت ما خافض لا تعطف عليها ظاهرا اذ ليس للمضمر المخصوص به اصلا
وان اعدته ما ذاك ما ذا اخر فقد جوزوا العطف على ما جر به من مضمر ان كنت قد
تصدرته من غير رد الخافض في لفظ ما عطفته طردا واجماعا لهم بيننا ان وجد
ولا يعطف اثنان بعاطف واحد على معمولي عاملين مختلفين اعرابا على المشهور
كضرب غلام زيد بكرا وبشر خالد الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في
الدار زيدا والحجرة عمرا بتقديم المجرور اذ العاطف كعامل ضعيف فلا يكون
كعاملين مختلفين مختلفين فليقتصر على ما سمع من المثالين ومنعه سيبويه والمبرد
الزمخشري واولوا المسموع بتقدير الجار ولا يكون من عطف جملة على جملة واما
العطف على معمولي عامل واحد او معمولات فجائز اتفاقا كضرب زيد بكرا وبشر
هند العطف باعتبار المعطوف عليه اقسام العطف على اللفظ وهو الاصل
كما مر العطف على المحل وله عند المحققين شروط ظهور ذلك المحل في الفصيح

موافقة للاصل وجود ما يقتضى له ولذا اجاروا العطف على خبر ليس بالنصب

فى نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا ونحوا نحو مررت بزيد وبكر العدم ظهور نصب المعطوف

بمررت وفى نحو هو ضارب زيد واخيه لان الاصل فى الصفة اعمالها معه لشروط العمل

لها عمل فعلها لا اضافتها الى معمولها ونحو ان زيدا ذاهب وبكر الان رافع زيد هو الابتداء

قد نسخ بان فلا رافع له معها وقد جوز المص للاخير بشرط مضى الخبر وفاقا للفراء

تمسكا بقوله تعالى ان الله برئ من المشركين ورسوله واجيب بان رسوله

عطف على المستتر فى برئ للفصل بالظرف او مبتدأ لمقدر اى ورسوله كذلك

العطف التلقينى وهو ان يعطف له احد المتخاطبين قوله على قول الاخر وهو ضربان احدهما

ما صح جميع المتعاطفين فى قول ذلك الاخر كما قال زيد لاعطين بكرا فيقول عمرو

وبشرا ومنه قوله تعالى واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا امنا وارزق اهله من

الثمرات من امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر على تجويز الزمخشرى عطف من كفر

على من امن وثانيهما ما لا يصح فيه ذلك كقولك فى المثال وغلامك تريد اعلام زيد اذ

لا يصح ان يعطى زيد لاعطين بكرا فيقول وغلامك تريد اعلام نفسه بل يجب ان يقول

وغلامى ومنه قوله تعالى قال انى جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتى على تجويز الزمخشرى

عطف ذريتى على كاف جاعلك وفيه الغرض فقلت ما عاطف للجمع قد وضعا لى

لفظا من

لفظا من قدرا منه وفقا واللفظ معطوف له حامل الا فيه متبوع ولا عامل تقديره الفا

ايا كالهى حال من المتبوع والعوامل حتى بدا من موضع ثالث هذا ان مع ما جاء من حادث

لا يعيب المعطوف بالعطف جماع المتبوع باعارض العطف على التوهم كعطف المجرور

على منصوب ليس لتوهم زيادة الباء فيه نحو ليس زيد قائما ولا قاعد كما مر فى حروف الجر

وحمل عليه قوله تعالى فاصدق واكن فيمن جزم اكن وفيه العزم سيوطى وقال اجاجلكم

ما تابع غير تابع لمتبوعه فى موضع او لا لفظ ويحل ايضا بنحو ما زيد بشئ غير شئ

كما مر فى المستثنى انشدنا التاكيد وهو تابع يفيد تقرير نفس متبوعه فيدل على ان

المراد به نفسه لا غيره على تجوز او سهو او نسيانا كفرية الامير نفسه او تقرير شموله

الحكم لافراده او اجزائه دفعا لتوهم التخصص نحو جاؤا كلهم والماء كله طاهر وهو اى

التاكيد اما لفظى وهو اللفظ المكرر بعينه نحو جاء زيد زيد او بمراد فه تحقيق جدير او بمهله

كحسن بسن وشيطان ليطان فانه ايضا كتكرير الاول لكن لم يكن المقصود منه

تقرير المتبوع او شموله بل مجرد تزيين اللفظ وهو غرض ضعيف لا يعتد به كرهوا التكرير

لاجله فغير والثانى بعض التغيير واما نحو اسكن انت فالمؤكد المستتر وان لم يكن لفظا

حقيقة الا انه بحكمه فهو مكرر حكما وكذا فى رايتك انت ومررت بك انت اذ الثانى

هو الاول معنى وان افترقا اعرابا واتصالا وانفصالا لابناء على ما تقرر من ان الضمير اذا اكد

بغير كان الثاني مرفوعا منفصلا سواء كان الاول مرفوعا ام منصوبا ام مجرورا
وفيه قلت ما تابع في غير فهم مرفوع في اي اعراب اي المتبوع والثاني التأكيد
اللفظي سمع اصلا عندهم ممنوع اردت بالاول الامر وبالثاني المحذر منه في
احذر الاسد فقد حكاه ابن هشام في تذكرته لا يجوز تكريره لئلا يجتمع البدل
والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار في نحو الاسد نائبا عن الفعل ويجوز في غيره من الاسماء
مطلقا او معنوي وهو العمدة والفاظه محصورة النفس والعين بمعنى الذات لدفع
وهم تجوز او سهو ويطابقان المتبوع المؤكد في غير التثنية فيفردان للمفرده
ويجمعان للجمع وهما اي النفس والعين فيهما في التثنية كالجمع تقول جاء زيد نفسه
او عينه وهند نفسها او عينها والزيدان او الهندان انفسهما واعينهما و
الزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن واعينهن وحكى ابن كيسان تثنيتهما
للمثنى تبعه ابن مالك وغلطهم ابو حيان وانما اكد المثنى بالجمع اكتفاء بتثنية
المضاف اليه وهو الضمير المثنى ونظيره قوله تعالى صغت قلوبكما وانفسهما وبالاول
قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب عند الجميع وهو من الشواذ نحو اياك
واياه عند الخليل وكلا وكلتا للمثنى ومعناها التقرير الشمول بشرط اتحاد المسند كقام
الرجلان او زيد وبكر كلاهما ويمتنع قام زيد وقعد بكر كلاهما لتوارد عاملين على

معمول و

معمول وفي نحو جاء زيد واتى بكر قولان لاتحادهما معنى وتغايرهما لفظا وكل وجميع وعامة
لغيره اي لغير المثنى من مثنى ومفرد او جمع ذي اجزاء يصح افتراقها ولو حكما حسا نحو
العبد كله او جميعه او عامته او نصفيه كليهما اذ يصح افتراق اجزاء العبد في حكم البيع و
ان لم يصح حسا وجاء القوم كلهم لصحة افتراقهم حسا ايضا فيمتنع عرفت الا كله
لعدم التركيب وجاء العبد كله لامتناع افتراق اجزائه في الحكم المجيء فيلوا التأكيد وكذا
اختصم الزيدان او تقاربا كلاهما وتتصل الفاظ التأكيد المعنوي كلها وجوبا بالضمير مطابقا
بق في الافراد والتذكير واضدادها للمؤكد عائد عليه رابطا لها به وقد تتبع لفظا كل
لمبالغة التأكيد باجمع واخواته اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة والمعجمة حال كونها
مطابقة للمؤكد في الجملة السابقة كبعت عبدي كله اجمع اكتع ابصع ابتع وامتك
كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وعبيدي كلهم اجمعين اكتعين ابصعين ابتعين واماتك
كلهن جمع كتع بصع بتع ولا يتبع بها غير كل فلا يقال جاء واجمعهم اجمعون ولا
الزيدان كلاهما اجمعان ومن نص على عدم مجيء تثنيتهما مطلقا الشيخ وابن هشام
والسيوطي في الاوضح لا يجوز تثنية اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا كما استغنوا
بتثنية سي عن تثنية سواء واجاز الكوفيون والاخفش ذلك فيقولون جاء
الزيدان اجمعان والهندان جمعاوان ولا يؤكد النكرة المحضة توكيدا معنويا

لان تعيين الذات مقدم على تقرير النسبة والشمول فينبغي وصفهما بهما ثم تأكيدهما
لا مع القافية كقولك صام الشهر كله وقوله اعتكفت اسبوعا كله وهزمت
عسكر كله ومن ثم امتنع صمت شهرا او رأيت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز
شربت شهرا كله لحصولها هذا عند الكوفيين والاخفش وغيرهم ممن جوز تخالف
التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا ومنعه البصريون مطلقا قالوا الفاظ التوكيد معارف فلا
يؤكد النكرات وحملوا ما جاء منه على البدل او الضرورة او الشذوذ واذا اكد الضمير
المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا اي اذا ما اريد تأكيده بالنفس او العين فانما
يؤكد بهما بعد تأكيده بالمنفصل نحو قوموا انتم انفسكم في البارز وقم انت نفسك
في المستتر ولا يكفي هنا الفصل بغير المنفصل فيمتنع قوموا اليوم انفسكم وعدلي نفسك و
الفرق في ذلك بين التأكيد والعطف ان المعطوف منفصل عن متبوعه لفظا بالعاطف
ومعنى بتغايرهما غالبا فيكفيه فاصل ما بخلاف التأكيد لاتصاله بمؤكده لفظا واتحاده به
معنى الرابع البدل وهو التابع المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب الى متبوعه اي المقصود
بالاصالة نسبة ما نسب الى المتبوع اليه فنسبته الى متبوعه توطئة وتمهيد لنسبته اليه سواء
توافقت النسبتان اثباتا او نفيا كقام او ما قام اخوك زيد ام اختلفتا كما
قام الا زيد احد فخرج النعت والبيان والتوكيد لانها غير مقصودة بالنسبة لا اصالة ولا تبعا بل

مكملات له

مكملات له والمنسوق مطلقا اذ ليس المقصود فيه نسبة ما نسب الى متبوعه بعينه اليه بل المقصود
هناك اما نسبة غير ما نسب الى متبوعه اليه كجاء زيد وبكر او نسبة ضده اليه كجاء زيد لا
بكر وما قام زيد بل بكر او لكن بكر ولذا قالوا البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه والمعطوف
مقصود مع متبوعه واقسامه اربعة بدل الكل من الكل وهو ما ذاته عين ذات المبدل
فلا يشترط كونه ذا اجزاء وان اوهمه لفظ الكل ولذا قال ابن مالك الاولى تسميته
بالبدل المطابق او الموافق دفعا لايهامه وتسميته المشهورة نظرا الى الغالب او لمقابل
بدل البعض من الكل وهو ما ذاته جزء ذات متبوعه نصفا كان ام اقل ام اكثر فيشترط
كونه ذا اجزاء و بدل الاشتمال واختلف فيه فقيل هو الذي اشتمل عليه
المبدل منه لا لكونه ظرفا او مظروفا له بل لكونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
يتشوق السامع عند ذكر المبدل الى ذكر البدل فيكون كالبيان بعد الاجمال
نحو قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه بابدال قتال عن الشهر فمنه
بنى الامير وكيله وقيل هو ما اشتمل متبوعه عليه او هو على متبوعه اشتمال الظرف على المظروف فيه
فالاول كالاية والثاني كسلب زيد ثوبه فنحو بنى الامير وكيله ليس منه بل بدل
الغلط ولا بد في بدل البعض والاشتمال من ضمير عائد الى المبدل مذكور كما مر
او مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اي منهم وقتل اصحاب الاخدود

النار اي فيه وقيل اصله ناره فناب أل عن الضمير والبدل المباين للمبدل منه وهو
ثلاثة اقسام لانه ان ذكر للمبالغة في المرام والترقي فيما سيق له الكلام سمي بدل
البداء بمعنى الظهور بعد الخفاء كانه ظهر بعد خفائه وبدل اضراب ايضا فلا يكون المبدل
ساقطا عاريا عن الفائدة كقولك حبيبي قمر شمس كانك ادعيت غلطك في
الاول لانحطاط القمر عن ان يشبه به حبيبك فهو ابلغ من قولك ابتداء حبيبي شمس وقد
يقع ذلك من الفصحاء بل من مجالس البلاغة او ذكر لتدارك الغلط فيكون المبدل
ساقطا فبدل الغلط اي بدل من لفظ هو الغلط او بدل وقع بسببه لاجل تداركه
الا ان البدل هو الغلط نحو جاء زيد الفرس عمرو اذا اردت الاخبار عن الفرس فسبقك
لسانك الى زيد غلطا فتداركته فان وقع الغلط من الجنان لا اللسان فبدل نسيان
نبه عليه في الهامش وقال ابن هشام في الاوضح والاكثر سموها بدل الغلط غير فرق ولا
يقع هذان من فصيح بل ولا من رويته من غير فصيح وقال الدماميني لا وجه لذلك لان النسيان
وفلتة اللسان لا ينافيان الفصحى الفصاحة نعم الاحسن في المباين باقسام العطف ببل
لا يبدل الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من الضمير الغائب لان
الظاهر غائب والضمير الحاضر اخص واعرف منه والبدل هو المقصود بالنسبة فلا يكون احط
واخص من المبدل منه بخلاف ضمير الغائب نحو ضربته زيدا نعم ان افاد الظاهر شمولا جاز

ابداله

ابداله من الضمير الحاضر ايضا كقوله تعالى يكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا بابدال اولنا
وآخرنا من مجرور لنا خلافا للاخفش حيث جوزه مطلقا محتجا بقوله بكم قريش كفينا
كل معضلة ويجوز مطلقا اتفاقا في بدل البعض والاشتمال فانهما لما افادا فائدة
زائدة على المتبوع تسامحوا في انحطاط البدل قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر منكم وقال الشاعر بلغنا السماء*
مجدنا وسناؤنا وآخر بيتك فؤادك فيمن بيت وقال بعض المحققين منهم
ابن مالك وهشام في التسهيل وفي الاوضح لا يبدل المضمر مطلقا مضمر [illegible] توافقا
غيبة وحضورا ام لا ولا من الظاهر لعدم السماع وما مثل به لذلك فمن
الفن مصنوع على العرب قال ابن هشام لا يبدل مضمر من ظاهر واما نحو رأيت زيدا
اياه فمن وضع النحويين وليس بمسموع ونحو قمت انت ولقيت زيدا اياه ليس منه
بل الثاني تأكيد لفظي فيهما اما في نحو قمت انت ومررت بك انت فبالاجماع وفعلى
ابن مالك وابن هشام وقال المرادي انهم اجمعوا على جواز كونه تأكيدا لا على تعينه
لتجويزهم الابدال ايضا واما في نحو رأيتك اياك فعند الكوفيين وصححه ابن مالك
بان المنصوب المنفصل متصله بمنزلة المرفوع المنفصل من متصل والمرفوع تأكيد فكذا
المنصوب وقال الشاطبي الظاهر كما عليه البصريون انه لما ثبت عن العرب انهم اذا

اراد التوكيد اتي بالضمير المرفوع المنفصل مطلقا فيقال قمت انت ورايتك انت
ومررت بك انت واذا اراد البدل جعله على وفق الاول فيقال جئت انا
انت ورايتك اياك ومررت بك بك فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في
غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه غيره بالقبول وهم المؤتمنون فيما ينقلون
فلا يعارض بقياس انتهى ملخصا وصرح بذلك غير واحد منهم وفيه قلت
ما تابع بالنعت في اعرابه اذ خالف المتبوع في اعرابه ان كان توكيدا وذا قد
طويلا ان كان من ابداله في بابه واما في نحو لقيت زيدا اياه فقد عرفت
انكار ابن هشام له بكلام المص كانه على التنزل كما قال ابن مالك الصحيح عندي
انه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا وقال
ابن هشام فيما قاله نظر اذ لا يؤكد القول بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو
الفاضل وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا او مبتدا او فصلا ولم يجوز احد كونه
تاكيدا كما جوزوا في انك انت كون انت تاكيدا او مبتدا او فصلا وفيما قاله نظر
لان هو في المثال يدفع توهم التجوز في زيد فيصلح للتوكيد وان كان اضعف واجماعهم
على المنع ممنوع فقد جوزه الكوفيون وابن مالك وابن الحاجب وغيرهم
لا يجب توافق البدل لمتبوعه تعريفا وتنكيرا مطلقا فيكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين

ولا في

ولا في الافراد وضديه والتذكير وضده كاعجبني زيد وجهه او خصلتاه الا في بدل
الكل كجاء اخوك زيد وامك هند وابناك الزيدان واعمامك المحمدون الا
اذا كان احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت
كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت وكذلك جزء بقطعه
على البدل بتقدير مبتدا او فعل عطف البيان سمي به لانه عين الاول معنى
كانه تكريره وعطفه على نفسه البيان غير انه لم يات بعاطف لاتحاد معنى
وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد اخوك وان افترقا من حيث انه
يوضح ذات متبوعه والنعت يوضح معنى فيه فخرجت هي لان من شانه الشيء وغيره والتوابع
لانها لم توضع للايضاح وان افادته احيانا وبعضهم يتبع البيان متبوعه في اربعة
من عشرة احد الاعاريب الثلثة وواحد من الافراد وضديه وواحد من التذ
كير والتنكير وفرعيه كالنعت فيما يشترك في مطابقة المتبوع وتوضيحه ويفترقان
باشتراط جمود البيان واشتقاق النعت عند الاكثر وغلبتهما عند بعضهم فقالوا
البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات اشتراطا او غلبة وعلى الاخير جوزوا
ملك الناس اله الناس بيان وكون الرجل في بهذا الرجل نعتا ويفترق البيان عن
البدل في امور ان المبدل منه ساقط بخلاف مبين في زيد في نحو هند قام اخوها

بيان لا بدل والا لكان اخو ما ساقطا لان المبدل منه مستغنى عنه وهو ممتنع فان
اخو ما بمعنى لا بد منه لاشتماله على ما لا بد منه من رابط جملة الخبر بالمبتدأ هذا على قول المأخذ
فيما حكى المبرد عنه من ان المبدل ساقطا لفظا ومعنى والحق سقوطه معنى لا لفظا بمعنى
انه غير مقصود بالذات كغيره من المتبوعات لا انه مطروح بالكلية والا لكان
بدل الف عن مثلا فاعله لا تابعا للف عن اذ لا فاعل ح سواء فلزم فساد باب البدل
ان البدل في نية التكرار العامل بخلاف البيان وح فالحارث في نحو يا زيد
والحارث وزيد في جاءني الضارب الرجل زيد بيانان لا بدلان والا
كان التقدير يا الحارث والضارب زيد وهما ممتنعان لامتناع دخول حرف
النداء على ذي اللام واضافة الصفة المحلاة بها الى الاعلام فالضابط ان البدل
لا بد من صحة حلوله محل المبدل بخلاف البيان وقد تبين اعتبارهم في الثواني ما لا يعتبر في
الاوائل ان البيان لا يقع بجملة ولا بعين لفظ الاول المفرد بخلاف
المبدل كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقراءة يعقوب وترى
كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية لكن بشرط فيه اذا كان
المبدل ان يفيد فائدة زائدة على فائدة الاول كما في الآية ان البيان لا يكون
الا بمعرفة لمثلها بخلاف البدل فانه لا ... في شرح المفصل

الاول منادى والثاني مضافا اليه لان البدل في نية تكرار العامل

للمشابهة بالفعل فانها الاصل في العمل ثم الحروف ثم الاسم فانه يعمل عمل الفعل
لمشابهته له وهي ايضا كالتوابع خمسة المصدر هو اسم الحدث الذي اشتق
منه الفعل عند البصرية والموصول نعت الاسم لا الحدث والمتبادر من الاشتقاق
هو الاصغر وهو اتحاد الحروف الاصلية والترتيب والمعنى كضرب وضارب وله
ضربان آخران صغير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتحاد الحروف دون الترتيب كقفز و
قرن واكبر وهو اتحاد بعض الحروف دون بعض كثلم وثلب ثم المصدر الثلاثي
المجرد سماعي ارتقى في المشهور الى اثنين وثلاثين كقتل وعلم وشغل ورحمة
ونشدة وحمرة وسرقة وقلنة وذهاب وكتاب وسؤال وزهادة وغيابة و
وقبول ودخول وليان ونزوان وحرمان وغفران وطلب وكبر
وهدى ودعوى وذكرى وبشرى ورحل وصعوبة وسعاة ومحمدة وكراهية
وجاء على فاعل وفاعلة كفالج وكاذبة وفي البيان ان كلا من فعل بالفتح وفعل
بالكسر متعد وقاصر وفعل بالضم قاصر لا غير وقياس المصدر من المتعدي
فعل بفتح فسكون كفهم وضرب واكل ومن قاصر الاول ان دل على
تقلب فعال كاباق او ولاية وحرفة فعالة كذلك كامارة وتجارة او
تقلب فعلان بفتحتين كغليان وجولان او صوت او داء ففعال بالضم

نحو ارث ثاء او فعيل كشهيق او كلاهما كنبيح ونباح او سير فعيل كوزيف والا فعول
كقعود من قاصر الثاني فَعَل بفتحتين كفرح فان كان وصفه افعل وفعلاء شرا كرُكة واعنى
عنه فعلة بالضم فعول كشفع وشفعة وكدرة وادمة وفعالة بالفتح في المعاني الثابتة
كندم وندامة وكسعادة وشقاوة واما فعل بالضم فقياسه فعولة بالضم وفعالة بالفتح
كرطوبة وصراحة وما خالف ذلك فسماعي كجد جدودا ومات موتا وحكم حكما
باب بيوتة وتم تميمة وذهب ذهابا من فعل بالفتح ورغب رغوبا ورضي رضا
ونجل نجلا من فعل بالكسر وغلظ غلظا وكمل كمالا وشرف شرفا وحلم حلما من فعل
بالضم وخولف في نحو حسن حسنا فقال سيبويه يبنى بقياس خلافا للزجاج وابن عصفور ومصدر
غيرها قياسا بيّن في محله والمصدر الميمي في اوله ميم زائدة لغير المفاعلة وهو اسم المفعول
من غير مجرد الثلاثي مطلقا وفعل بفتح العين من مجرده مطلقا كمسعى ومجاد كمذهب ومدخل
ومضرب ومحل الا في نحو موعد وموسم ويصلح الجميع للزمان والمكان ايضا الا مفربا فانه
يكن عشر لهما فرقا وغير ذلك لا ينقاس فبابه النقل لا القياس كمرجع ومطلع بالكسر ومميل
معصية ومجيئ ويعمل كل مصدر عمل فعله بالاصالة عند ابن مالك لانه اصل الفعل والاشتقاق
ويلزمه اعماله مطلقا وبشابهته عند الجمهور لانه بمعنى فعل مقرون بحرف مصدري
لذا اعملوه مطلقا ماضيا وحالا ومستقبلا الا اذا كان مفعولا مطلقا لانه ح ليس بتقدير الفعل اذ

ليس ضربت

ليس ضربت زيدا بمعنى ضربت ان ضربت واما نحو ضربت ضرب الامير اللص فليس
المصدر فيه مفعولا مطلقا في الاصل بل تقديره ضربا مثل ضرب الامير الا اذا
كان المفعول المطلق بدلا من الفعل سادا مسده بعد حذفه وجوبا ففيه مع وجهان
اعمالا الفعل المحذوف لانه الاصل والمصدر لانه بدل منه وصحح الوجهان اعمال المصدر للنصب
او البدلية وهو يطلب فاعلا فقط ان كان قاصرا او مع مفعول واحد او اكثر بحسب فعله ان
كان متعديا فيضاف لواحد ويعرب الباقي باعرابه كاعجبني ضرب زيد بكرا
وبكر زيد واعطاؤك اياه درهما والاكثر ان يضاف الى فاعله لان المضاف اليه
تتمة المضاف وجزئه والعمدة احق بالجزئية من الفضلة وغير الاكثر اضافته للمفعول او
تجرده عنهما مطلقا لوجود ال كما يأتي او التنوين كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما نصب باطعام ولا يتقدم معموله عليه مطلقا عند قوم وهو ظاهر المصنف ولا الظرف
وشبهه على الاصح وفي الدعاء اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار و
قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وبلغ معه السعي وتقدير عامل قبل الظرف كما قيل تكلف
مستغنى عنه مع توسع دائرة التوسع فيه واعماله في فاعل او مفعول صريح حال
كونه مع اللام ضعيف قياسا لبعده عن الفعل باقترانه بال التعريف الخاصة
بالاسم كقوله ضعيف النكاية اعدائه بنصب اعدائه بالنكاية وهو مصدر نكى عدوه

او فيه اذا قلة وجرحه اي ضعيف بحكاية ابايهم وعند الكوفية وبعض البصرية مطلقا
وبعضهم في غير المعاقبة للضمير كيحسن الضرب بكرا فان جاز نحو مالك والضرب زيدا اذ المعنى
وضربك زيدا فال عوض عن الضمير ومنه البيت اي ضعيف نهي بحكاية تبين والصحيح
لان ال في شواهد الجواز معاقبة للضمير ويشترط في اعماله ايضا عدم التاء والتصغير
والتثنية والجمع اذ يقل بذلك شبهه بالفعل وقد يعمل اسم المصدر عمله وهو قياس
عند نحاة الكوفة وبغداد كقوله فان ثواب الله كل موحد وقوله وبعد عطائك
المائة الرتاعا اي اثابة الله واعطائك

## اسم الفاعل واسم المفعول

واسم الفاعل ما دل وضعا على حدث وفاعله فخرج اسم المفعول لكن على معنى الحدوث
بان يفيد حدوثه وتجدده عن فاعله مقيدا باحد الازمنة الثلثة وان لم يدل بنفسه على
ذلك الزمان فخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان على حدث وفاعله على
معنى الثبوت ودخل بقيد الوضع نحو ضامر وطالق وعالم مما تجرد عن معنى الحدوث
واستعمل في الثبوت وخرج به نحو عدل بمعنى عادل فان كان اسم الفاعل صلة لال الموصول
الداخلة عليه عمل عمل فعله المعلوم مطلقا ماضيا وحالا ومستقبلا اعتمد على ما يأتي
ام لا لوقوعه موقع الفعل لما مر ان الضارب زيدا بمعنى الذي ضرب زيدا فعدل به
الى صورة الاسم والمعنى بحاله وان لم يكن صلة لال فيشترط لعمله في مفعول صريح كونه

للحال او

للحال او الاستقبال ليتحقق مشابهته للمضارع لفظا لموافقتهما في الحركات والسكنات
وترتيبهما كمشابهته له معنى ايضا واعتماده على نفي او استفهام بحرف او فعل او اسم
كما ضارب زيد الان او غدا او على اسم مخبر عنه او موصوف كزيد ضارب بكرا
او رجل مكرم بشرا الان او غدا او على ذي حال كمررت بزيد راكبا فرسا الان او غدا
وانما اشترط ذلك في اسم الفاعل دون المصدر لانه يطلب الفاعل والمفعول بنفسه لانهما
من ضروريات الحدث واسم الفاعل وان كان اقوى منه لكنه وضع لذات متصفة بالحدث
والذات من حيث هي هي لا تقتضي فاعلا او مفعولا فاقتضاؤه لهما بتضمنه
للحدث لا بنفس معناه المطابقي كالمصدر فبهذه الشروط يقوى شبهه بالفعل واقتضاؤه
لمقتضياته اذ النفي والاستفهام بالفعل اولى والوصف والحال والمخبر به في المعنى
مسند الى الموصوف وذي الحال والمخبر عنه والاسناد حق الفعل لكن لا يجب اعماله
بالشروط بل يجوز معها اضافته ايضا كقوله تعالى هل هن كاشفات ضره والله متم
نوره فيمن جر فهي تجوزه لا موجبة فاضافته معها جائزة ولفظية وبدونها
واجبة ومعنوية ورجح سيبويه معها الاعمال على الاضافة وعكس ابو حيان و
قال الكسائي هما سيان ولا يعمل اسم الفاعل مجردا عن ال اذا كان بمعنى
الماضي لضعف الشبه بكل من الماضي والمضارع لانه يشبه الاول معنى فقط والثاني

لفظا فقط خلافا للكسائي واحتج بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه حيث اعمل باسط
ولم يضف مع مضيه واجيب بانه حكاية حال وذلك بان يقدر الماضي لغرابته
واقعا في الحال باحضاره للمخاطب وتصويره في ذهنه ليتعجب منه حق التعجب بقرينة قوله
قبيل ذلك وترى الشمس ونقلبهم وايضا لو جاز عمله ماضيا كانت اضافته لفظية
وليس كذلك لوصف المعرفة به في قوله الحمد لله فاطر السموات اغير الله اتخذ
وليا فاطر السموات وقد يقال ان الماضي لكونه معلوما بوقوعه فيه تعريف المعرفة يعني
وان كان لفظه منكرا فلا باس بوصف المعرفة به سيما مع تعينه كفاطر السموات
واختلف ايضا في اسم بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة الثلثة فقيل لا يعمل كالماضي
فاضافته حقيقية وقيل يعمل فاضافته لفظية وقيل انها تتناول الماضي والاخيرين فيصح
اعماله نظرا الى الاخرين فاضافته لفظية وعدمه نظرا الى المضي فهي حقيقية و
اسم المفعول ما دل وضعا على حدث ومفعوله اي مفعول به على الحدث والايقاع
اذ المفعول بلا قيد هو الحدث ولذا سمي مفعولا مطلقا وخرج به اسم التفضيل و
الصفة المشبهة فلم يحتج الى التقييد بكونه على معنى الحدوث وبالوضع نحو رجلان و
جريح ولا يبنى من ناقص مطلقا ولا قاصر الا بعد تكميله بمجرور به وهو في العمل والشرط
كالخبر اسم الفاعل فيعمل عمل فعله المجهول بما مر من الشروط وهي شروط عمله في

صريح المفعول

صريح المفعول به فيعملان مطلقا في الظرف وشبهه اذ يكفيهما رائحة من الفعل وفي
الفاعل ونائبه اذ يمتنع خلوهما عنهما كالفعل لشدة احتياجه اليهما ولذا ايضا
كان الاسم وهو مرفوعهما ظاهرا كزيد ضارب ابوه او مضروب ابوه او مضمرا كزيد بكر ضاربه اي هو
فان اضيفا الى المرفوع انتقل ضميره اليهما فيرتفع بهما كزيد ضارب الاب او مضروب الاب
اي اذا اصله ضارب او مضروب ابوه فلما اضيفا الى الاب انتقل ضميره اليهما مرفوعا
بهما فلو لم يكن في مرفوعهما ضمير فلا بد للاشتقاق كزيد ساكن في داره امير وضاربه ابوك
امتنعت الاضافة اليه لاستلزامها خلوهما ظاهرا عن المرفوع وهو ممتنع و
كل ما يرتفع بالفعل المجهول يصح ان يرتفع بالفعل المجهول باسم المفعول وما لا فلا
قال ابن المعطي في الفيته مسئلة بها امتحان النشاة اعطي بالمعطى به
الف مائة وكسي المكسو فروا جبة ونقص الموزون الف حبة وهذه مسئلة للامتحان
الاذهان دائرة بين اهل الفن في اجتماع فعل المجهول واسم مفعول مما يتعدى لاثنين و
صورتها اربع ذكرها ابن القواس اوليها اشتغالهما بالحرف نحو اعطي بالمعطى به الف
مائة فمائة مرفوع باعطي وهو مفعوله الاول نائب عن فاعله وبالمعطى في موضع نصب على
المفعول الثاني والف مرفوع بمعطى وبه نصب به كذلك وهو صلة ال ولا يرتفع الف با
عطي ومائة بمعطى حفظا للصلة بمرفوعه ولا اعطي المجرور لوجود المفعول الصريح

اي اعطيت بالثوب المعطى به زيد الفا مائة والثانية تجردهما عن الجار نحو كسي المكسو
فروا جبة فمكسو مرفوع بكسي وجبة مفعوله الثاني وضمير ال في مكسو مرفوعه وفروا مفعوله
الثاني له ولم يرفع بكسي ليتصل كل بمرفوعه نعم لو رفعته بمكسو وجبة بكسي ونصبت مكسوا
وضميره وقلت كسي المكسو اياه فروا جبة جاز على حد صورة الاولى لعدم اللبس
الثالثة اشتغال الاول فقط بالحرف كاعطى بالمعطى الفا مائة فترفع باعطى مائة
لا المعطى لمكان الجار فيهما نصب به محلا ومرفوع معطى ضمير ال والفا مفعوله
الثاني والرابعة اشتغال الثاني فقط كاعطى المعطى به الف مائة فالاولى رفع
المعطى ونصب مائة باعطى ويجوز عكسه ايضا ويتعين الف للرفع بمعطى

الصفة المشبهة باسم الفاعل في الدلالة على حدث وفاعله وهي ما دل وضعا على حدث
وفاعله على معنى الثبوت اي كونه مطلق في الحال الحاضر وحصول مجرد عن التقييد بالتجدد
والحدوث في احد الازمنة الثلثة فتدل هي على الاتصاف بالحدث في حال
التكلم مطلقا واسم الفاعل على حدوث الاتصاف وتجدد في احد الازمنة الثلثة
لا بمعنى انها موضوعة لزمان الحال وهو لاحد الازمنة بل بمعنى وضعها للحضور والتجدد
اللازمين لتلك الازمنة قال ابن مالك في العمدة في تعريف الصفة انها مصوغة لغير تفضيل
فاعلية من اصل فعل لازم وقال في شرحها خرج بذلك اسم الفاعل اللازم المباين حضور وقيد

بقرينة

بقرينة وقال ابن القواس ان الصفة تدل على الثبوت في الحال سواء ثبتت في
غيره ام لا بخلاف اسم الفاعل فانه يستعمل في كل من الازمنة الثلثة ويعمل حالا واستقبالا قال
ولذلك اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتي بها على زنة اسم الفاعل فيقال في
حسن حاسن من الحسن مطلقا في الحال وحاسن لمن حدث له الحسن الآن او غدا
او امس وفي التنزيل وضائق به صدرك فعدل عن ضيق الى ضائق اذ قصد
عروض ضيق حصل وزال لا تجرد ثبوته في الحال وقال الفراء العرب تقول لمن لم يمت
انه مائت وما يقال ميت الا لمن قد مات وكذا يقال هو سيد قومه اي الآن و
سائدهم عن قليل وبهذا اتحقق المرام غير الواحد من الاعلام واما نحو قوله تعالى انك
ميت وانهم ميتون فلا يخرج عن وجه وجيه وكذا قولهم الجملة الفعلية للحدوث والا
سمية للثبوت معناه ان الفعلية تفيد حدوث النسبة في احد الازمنة الثلثة
والاسمية لاثباتها في الحال غير تقييد بالحدوث والتجدد في احد الازمنة لا انها
للدوام والاستمرار في جميعها كما سبق الى بعض الاوهام ثم اعلم ان خروج اسم الفاعل
والمفعول عن الحد واضح واما اسم التفضيل فداخل قطعا على المشتهر من انه للثبوت
اللهم ان نقول ارادنا دل على حدث وفاعله فقط على الثبوت واسم التفضيل
يدل على ذلك وزيادة فيخرج قطعا ويفرق الصفة عن اسم الفاعل بعموم

اي اخذ صيغتها من الفعل اللازم ولو نقلا او تنزيلا فهي المتعدي كحسن وصعب
حسن وصعب اللازمين وضامر وحمن ورحيم من رحم بالكسر المنقول الى
رحم بالضم اي صار الرحم طبيعة او المنزل منزلة اللازم كزيد يعطي ويمنع
بخلاف اسم الفاعل المصوغ منهما كضارب وذاهب وشارب وسالم وقائم
وقياسها من فعل بالكسر فعل بفتح فكسر في الاعراض كفرح وفعل وافعل في الخلق و
الالوان كاشنب واسود وفعلان بالفتح في الامتلاء وضده كريان وشبعان
وعريان وعطشان وفعيل في قوة او ضعف كقوي وعيي وسعاين ومريض
من فعل بالضم فعيل غالبا كظريف وشريف ثم فعل بفتح فسكون كرطب وعذب
ثم افعل كاخضب لذي حمرة الى كدرة وفعل بفتحتين كبطل وفيعل كجيد وفعال
بالفتح كجبان او الضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب وغيرها سماع كشيخ وطيب
وعفيف من فعل بالفتح وبعدم جواز كونها صلة لال على المشهور لان الصلة اما
جملة او مفرد بمعناها كاسمي الفاعل والمفعول لانهما للحدوث كالفعل بخلاف الصفة
فانها للثبوت فليست بمعنى الجملة وقد يقع صلة مع القرينة على ارادة الحدوث
وبعملها بغير شرط زمان خاص من الثلثة كما في اخويها لان عملها لمشابهة المضارع
فلا بد كونها بمعناه وعملها لمشابهة اسم الفاعل فيما مر وبمخالفة الصفة فعلها في

العمل لانه

العمل لانه قاصر لا ينصب وهي تنصب تشبيها بالمفعول كما ياتي بخلاف اسم الفاعل
فانه يعمل مثل عمل فعله لا غير وبعدم جريانها على لفظ المضارع بخلافه فانه جار عليه
موافق له في عدد حروفه وحركاته وسكناته وترتيبها وبعملها في السببي كهو حسن
وجهه دون الاجنبي فلا يقال حسن وجه بكر بخلاف اسم الفاعل فانه اقوى فيعمل فيهما
كضارب ابن زيد وبعدم تقدم معمولها عليها بخلافه ولمعمولها ثلاث
حالات الرفع بالفاعلية لها بلا اضمار فيها في المشهور لئلا يخلو عن فاعل او
معه ابدا من ضمير موصوفها بدل بعض او كل من كل كما قاله الفارسي لكنه لا يطرد
فيما حكاه الفراء والكوفيون من قولهم امراة حسن الوجه قويم الانف بتذكير
الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معمولها معرفة باللام او الاضافة
وعلى التمييز ان كان نكرة اذ لا ضرورة في ارتكاب التجوز والتشبيه مع امكان موافقة
القياس والجر بالاضافة اليه وهو يعني ابدا لا يختلف معناه باختلاف اعرابه
الغرض بان وما الذي اعرابه يختلف من غير ان يختلف المعاني وهي اي الصفة
مع كل من هذه الوجوه الثلثة اما مقرونة باللام او لا فهذه ستة والمعمول اربع
كل من هذه الستة اما مضاف الى ضمير موصوفها ولو بواسطة او باللام او مجرد عنهما
فقد صارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب احوالها الستة في احوالها الثلثة

فالممتنع

فلكل من رفع المعمول او نصبه وجره تمام ستة صور لانه بال او الاضافة او بدونهما والصفة
في كل من هذه الثلثة اما بال او لا نحو حسن او الحسن وجه او وجهًا او وجهه برفع وجر او نصبه
او وجه او الوجه او وجهه كذلك واسم الفاعل من اللازم واسم المفعول مما يتعدى لواحد
المنسوب مثل في تلك الوجوه واحكامها فترفع الفاعل ونائبه بالفاعلية وتنصبهما
للتمييز او التشبيه بالمفعول وتجرهما بالاضافة كقائم الاب ومضروب الاخ وبصري الجد
بالادجر السابقة وفيها تشبيه بالفاعل ونائب عن فاعل باوجه الاعراب تجريان
فالممتنع منها من الثمانية عشر اثنان اضافة الصفة بال الى معمولها المضاف الى
ضمير موصوفها بواسطة او بدونها نحو الحسن وجهه او وجه ابيه اذ يمتنع اضافة اللفظية
بلا تخفيف ولا تخفيف هنا لانه اما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه بالجر او
او بحذف ضمير موصوفها من فاعلها او ما اضيف اليه الفاعل واستتاره فيها نحو
الحسن الوجه او وجه الاب بالحسن اذ اصله الحسن وجهه او وجه ابيه او بحذفهما معا كالحسن الوجه
بالجر ولم يحصل بهما شيء منهما اذ التنوين انما سقط بال لا بالاضافة وتجويز الفراء
للعكس بكريم الحسن وجهه ايضا كذلك الى المجرد عن ال او مضاف الى المجرد عنها
نحو الحسن وجه او وجه اب فانه وان خفف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكن فيه
اضافة معرفة الى نكرة وهي عكس ما عهد من الاضافة الحقيقية كذا قال الشيخ وابن الحاجب

لكنه لا يوجب

لكنه لا يوجب الامتناع واختلف في صورة اضافتها مجردة الى معمولها المضاف الى
ضمير موصوفها نحو حسن وجهه فجوزه سيبويه والبصرية لحصول الخفة بحذف التنوين
لكن في ضرورة الشعر خاصة على قبح اذ التخفيف بحذف الضمير اولى فتركه مع امكانه و
اختيار التخفيف بحذف التنوين ترجيح المرجوح والكوفيون مطلقا بلا قبح لحصول الخفة
في الجملة وهو مختار ابن مالك قال ورد في الحديث صفر وشارحها واعور عينه اليمنى
قال ومع جوازه ففيه ضعف ووافقه ابو حيان اما البواقي فالاحسن منها ذو الضمير الواحد
لحصول الربط فالزائد زائد على قدر الحاجة وهو تسعة والضمير في سبعة منها في
الصفة وهي الحسن الوجه نصبا وجرا وحسن الوجه كذلك مع تنوين الصفة والحسن وجها
وحسن وجها وحسن وجه وفي الاثنين في المعمول وهما حسن وجهه والحسن وجهه برفعه فانهما
ح لا تحمل الضمير لامتناع اجتماع فاعلين والحسن ذو الضميرين لوجود الرابط مع زائد غير
محتاج فلا تقبيح وان لحطاوي الحسن الخالي عن ذلك الزائد وهو اثنان حسن وجهه والحسن
وجهه بالنصب لاشتمال الصفة ومعمولها على ضمير موصوفها والقبيح هو الخالي عن الضمير
لعدم الرابط وهو اربعة حسن الوجه او وجه والحسن الوجه او وجه بالرفع والضابط ان المعمول
في غير الممتنعين اما مضاف او مرفوع او لا مضاف ولا مرفوع فالضمير واحد في الصفة على الثاني
وفي معمولها على الاول وهو حسن او مضاف غير مرفوع فاثنان وهو حسن او بالعكس

فحال وهو قبيح الصفة الرافعة لمعمولها خالية عن الضمير مفردة ابداً كالفعل فلا تثنى
ولا تجمع بتثنية فاعلها الظاهر وجمعه مطابقة له تذكيراً وتأنيثاً لا لموصوفها وذات الضمير
تطابق موصوفها في الجميع كهند حسن الوجه او وجهها برفع المعمول او حسنة الوجه او وجهها
بجره والزيدان حسن الوجه او الوجهان او وجههما برفعه او حسنا وجه بجره او حسنان
وجهاً قد يعمل الجامد لتضمنه معنى اسم الفاعل او الصفة عملها في الفاعل كزيد اسد ابوه اي مفترس
او شجاع وقمر اخوه اي حسن وضيء مررت بقاع عرفج كله بالرفع وبقوم عرب اجمعون
بتأكيد الضمير المستتر في عرفج وعرب بالمرفوعين لتضمنهما معنى خشن وفصحاء

اسم التفضيل ويسمى افعل التفضيل ايضاً وهو ما دل على مبهم موصوف بزيادة في حدث
معين على غيره ممن شاركه في اصل ذلك الحدث كما يفهم من لفظ الزيادة فخرج
نحو زائد وغالب لعدم دلالتهما على زيادة في الزيادة والغلبة المشتركتين وكذا اسم
الفاعل المشتق من باب المغالبة كطاولته وطلته طولاً فانا طائل اي ذو غلبة بالطول
لطول اذ الظاهر اشتقاق طائل بهذا المعنى من الطول بمعنى الغلبة في البعد الطولي لا
الطول فلا يدل على الاتصاف بزيادة على حدث المشتق منه بل الاتصاف بنفسه و
عبر بالموصوف ليشمل ما قام به الحدث وما وقع هو عليه فيدخل من افراد المحدود ما بمعنى
فاعل كاعلم او مفعول كاشهر وظاهر اطلاقه الاكتفاء بالمغايرة الاعتبارية فيدخل نحو

بزيد

هذا البسر اطيب منه رطباً وهو افعل للمذكر وفعلى للمؤنث ولا يبنى اسم التفضيل الا من فعل
ثلاثي وهو في عرف النحاة ما حروفه ثلاثة كما في عرف الصرف فقيد المجرد كما في الكافية فعليه
تام لا ناقص متصرف فيه لا جامد دال على معنى قابل للتفاضل والزيادة والنقصان
كما وكيفاً غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا يبنى اسم التفضيل من غير الفعل فيمتنع احنك
الحنك والص من اللص بمعنى اكل واسرق وقولهم الص من شظاظ شاذ خلافاً لابن
القطاع حيث حكى لص كذا اي اخذ المال خفية ولا من فعل رباعي نحو دحرج و
حرج او ثلاثي مزيد فيه وشذ اخصر واعطى من اختصره واعطاه وانما لم يبن منهما لان
صيغته لا تسع زيادة على ثلاثة بعد الهمزة فيتعذر بناؤه منهما مع بقاء جميع حروفهما
لما مر ومع حذف الزائد على الثلاثة للالتباس ويطرد عند ابن مالك والاخفش
افعل من المزيد فيه وقالا ليس الا حذف احدى الهمزتين وقد حذفت في تكلم سفاره
اذ اصل اكرم اكرم ولا من الافعال الناقصة صار واخواته في المشهور خلافاً لابن ابادي
والشيخ رض قال رحمه الله لعل علة المنع ما اشتهر من عدم دلالتها على حدث فان
افعل للزيادة في الحدث فلا يبنى من غيره لكن الحق خلافه فلا مانع وان لم يسمع نحو هو اكون
منك منطلقاً اي اقرب اذ اغلب الانطلاق وانت اصبر منه عالماً اي اشد اتصافاً
الى العلم لا تماماً لم يتصرف نحو وعسى من حكم الفعل الدالة على الحدث والزمان كبئس ونعم

او لاكتفائهم بتصرف مرادفيه كيذر ويدع حيث تركوا ماضيهما اكتفاء ولا مما لا يقبل
التفاضل كحيي ومات اذ لا يتصور الزيادة او نقص في الحيوة والموت ولا مما صيغ منه
افعل لغير التفضيل نحو عور وخضر وحمق من افعال الالوان والعيوب الظاهرة والباطنة
لمجيء اعور واخضر واحمق منها صفات مشبهة لغيره اي غير التفضيل فلو بني له ايضا التبس ولذا
جاء اجهل واضل واظلم للتفضيل من العيوب الباطنة لعدم مجيئها صفات مشبهة فلا حاجة
الى استثنائها كما قيل لعدم المنافات فان فقد شرط من شروط بناء الاسم التفضيل فقط
توصل الى افادة التفضيل فيه باشد ونحوه كاعظم واكثر ويذكر بعده اسم من لفظ الفعل قد
منصوبا على التمييز نحو اكثر مالا واعز نفرا واشد بياضا وحمرة وبياضا وعمى وصبرا
وموتا ويجوز ذلك في جامع الشرائط ايضا للنص على جهة التفضيل نحو اكثر او احسن علما
واما قولهم فلان احمق من ابن هبنقة على معنى التفضيل بقرينة من فهو شاذ لمخالفة القياس
وقوله صلى الله عليه وسلم في وصف ماء الكوثر ابيض من اللبن نادر قليل فلا يقاس عليهما خلافا للكوفيين
في الاخير وجوز ابن مالك ذلك اي ما صيغ من بيوضا اذا فاقه بياضا فالمعنى ان غلبة بياض
الماء وتفوقه على بياض غيره اكثر من غلبة بياض اللبن عليه او تكون من متعلقة بمحذوف
اي ابيض واصفى من اللبن وكذا سمع اسود من حنك الغراب واحمر من الدم وقد
القبيحين بهذا احسن من ذاك يعني قل فتجا وحذفوا همزة اخير واشر تخفيفا لكثرة الاستعمال

واثباتهما

واثباتهما نادر كقراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر وقوله بلال خير الناس وابن الاخير
وشذ حذفهما من احب كقوله وحب شيء الى الانسان ما منعا ويستعمل اسم التفضيل وجوبا
باحد الثلثة وجوه اما مقرونا بمن الداخلة على المفضل عليه وهي لابتداء غاية الارتفاع
والانحطاط عند سيبويه وبعده امتناع مقابلتها بالى وللمجاوزة عند ابن مالك
وهو اقرب فامتناع طول عن مخالفها المانع لفظي لا معنوي فان من صلة افعل بمنزلة جزئه
فلا يبدل او معرفا باللام ويقال انها للعهد او مضافا الى المفضل عليه فالاول المقرون
بمن ولو تقديرا مفرد مذكر دائما سواء وافق موصوفه ام لا نحو زيد اهند او الزيدان
او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو ولان من كالجزء له
ولذا لا يفصل عنه باجنبي فلو ثني او جمع او انث وحده كان كتثنية بعض لفظ او
جمعه او تانيثه بدون تمام او معها كان كتثنية لفظين او جمعهما او تانيثهما وهما متغايران
قال تعالى ليوسف واخوه احب بنعم ضمير موصوفه فيه يطابق موصوفه في ذلك وقد
يحذف تكلمة من مع المفضول للعلم به نحو الله اكبر اي من كل شيء او من ان يوصف وقد تقدم
وجوبا مع مجرورها ان كان استفهاما او مضافا اليه نحو انت ممن او من غلام من افضل
وضرورة في غيره كقوله فاسمائهم تلك الطغاين الملح والثاني المعرف باللام يطابق
وجوبا موصوفه فيما مر ولا يجامع ال فيه مع من لحصول الغرض باحديهما فلغو الاخرى

نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون
او الافاضل والهندات الفضليات والفضل ويقتصر على السماع فلا يقال في اشرف واظرف
اشارف واظارف بل اشرفون واظرفون ولا شرفى وظرفى فيهما وكذا مجدى في
اكرم والمجد فيقتصر التي الفصح وقوله بالاكثر منهم حمل على زيادة ال للضرورة او تعلق
من بمقدر منكر مبدل المذكور اى لست باكثر اكثر منهم او كونها تبعيضية لا تفضيلية اى
لست حال كونك منهم بالاكثر حصى والثالث المضاف ان اضيف الى نكرة وجب
تذكيره وافراده ابدا ومطابقتها للموصوف نحو هو افضل رجل وهي افضل امراة وهما
افضل نساء واما قوله ولا تكونوا اول كافر به فبتقدير اول فريق كافر او معناه لا يكن كل واحد منكم
وان اضيف الى معرفة وقصد به تفضيل اى تفضيل موصوف على من اضيف اليه افعل وهو الغالب
وجب كونه اى الموصوف منهم اى ممن اضيف اليه افعل ولو قال منه كان اجود دليلا يوهم
وجوب الجمعية وانما يكون فردا من مدلوله من حيث هو هو لا من حيث المفضولية والا
لزم تفضيله على نفسه وغيره وجازت فيه المطابقة لموصوفه في الافراد والتذكير وضدهما
حملا على ما مع ال وعدمها بافراده وتذكيره دائما حملا على ما مع من قال ابن هشام وهو
الغالب وفي الافصح خلاف نحو الزيدان اعلما الناس والهندان فضليا الناس بالمطابقة
كقوله تعالى هم اراذلنا او الزيدان اعلم والهندات افضلهن ومنها كقوله ولتجدنهم احرص الناس



وعلى هذا القصد يمتنع يوسف احسن اخوته او الحسن لخروج يوسف عن اخوته للاضافة وعن الحسن
لتباين الحقيقة وان قصد تفضيله على جميع ما عداه مطلقا من افراد المضاف اليه وغيرها لا على
من اضيف من بين افراد المفضل عليه يعرض بالذكر لا بالحكم فلا يجب كون الموصوف من بعض
المضاف بخصوصه بل يكفي كونه من المفضل عليه مطلقا نحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش بمعنى انه افضل الخلق
من بين قريش فاضافته الى القبيلة لتوضيحه او تشريفهم او غير ذلك وعلى هذا يجوز يوسف احسن اخوته
والزيدان احسنا اخوتهما والزيدون احسنوا اخوتهم اى الموصوف احسن الناس كلهم من بين اخوته
اى اخوته وقد يضاف الى غير افراد المفضل عليه بما يفيد التخصيص والتوضيح او غيرهما من الاغراض
كما مر ونحو هو اعلم بغداد اى اعلم الناس مطلقا وهو مختص بتوطن البغداد دون الغريب ان
نسخ المتن هكذا وان تفضيله مطلقا فمفرد مذكر مطلقا نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن
اخوتهما وهو غلط صريح لاجماع النحاة على وجوب المطابقة ح وتعقبه فيه كلمة لكلمة في كتبهم حتى
التهذيب المص فقيه هكذا ان قصد به الزيادة على من اضيف اليه وجب كونه منهم وجاز الوجهان
جهان او ازيادة مطلقة فالمطابقة انتهى وحاشاه رحمه الله ان يقع مثله من مثله فلذا احتجنا
وابدلناه بعبارة التهذيب اذ لا مجال في مسع ذى صحاح الامنة التي نسخ النساخ فكم
افسد الراوى كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشئ
لم يرده المصنف والمنسلخ عن معنى التفضيل مطابق ابدا نحو الناقص والاشج اعدلا بنى مروان

أي عاد لا اهم ويرفع اسم التفضيل الضمير المستتر اتفاقا لانه معمول ضعيف لكونه
عاملا غير الحروف ولا ينصب مفعولا به الصريح بنفسه او بطريق الظاهر الا جماعا التي قيد بالافعال
الغريزية القاصرة فيمتنع هو اشربهم عسلا واكلهم خبزا والمنصوب في اعرف نفرا تمييز لا مفعول
فان قلت من في قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله ليست مجرورة بالاضافة اليها اذ لم يقصد انه تعالى
اعلم من المضلين فهي مفعول به قلت من موصولة او موصوفة مفعول الفعل المقدر يدل عليه اعلم
اي يعلم من يضل او استفهامية مبتدأ ويضل خبرها والجملة مفعول علق عنه المقدر ولا خلاف في
جواز نصبه به بواسطة من التفضيلية كما مر او جار آخر كهو اعلم بالفقه واقول على الذباب او
في الباب ورفعه للظاهر قليل في لغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رايت رجلا احسن منه ابوه بنصب احسن
على النعت منه ابوه فلو رفع صح اجماعا بلا قلة وضعف فيكون خبرا مقدما فاعلا
لضمير المبتدأ المؤخر وهو ابوه والجملة صفة رجل والرابط ضمير منه وابوه ويكثر ذلك
اي رفعه للظاهر في مسئلة الكحل وضابطها ان يقع افعل لفظا صفة لاسم جنس منفي
ومعنى لمتعلقه المفضل باعتبار على نفسه باعتبار آخر تفضيلا منفيا نحو ما رايت رجلا احسن
بالنصب في عينه الكحل بالرفع باحسن منه من الكحل في عين زيد اي ما رايت رجلا يحسن
الكحل في عينه احسن منه في عين زيد قال سيبويه انما جاز رفعه للظاهر هنا لان الكحل
لو لم يكن فاعلا لكان مبتدأ واحسن خبرا كما مر في رايت رجلا احسن منه ابوه فيلزم فصل افعل

عن من

عن من التفضيلية باجنبي غير معمول له هو الكحل وذلك ممتنع لما مر وقال المص وفاقا لابن الحاجب
لانه اي افعل هنا بمعنى الفعل لصحة حلوله محله مع بقاء المعنى بحاله فيقال ما رايت رجلا يحسن في
عينه الكحل كحسنه في عين زيد بخلاف الاثبات فيمتنع رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد بنصب احسن لان ايقاع الفعل محله يغير المعنى وقاس ابن مالك النهي والاستفهام
على النفي ومنعه ابو حيان وقوفا مع السماع وفي الاوضح الاصل ان يقع بعد الظاهر ضمير يعود
اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مر وقد يحذف الثاني فتدخل من على الظاهر او محله
ذي المحل فيقال كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد وقد لا يذكر بعد الظاهر المرفوع
شيء فيقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل والمعنى واحد والمصنف اقتصر على الاصل

الاسماء غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما من علل
تسع نظمها المص تسهيلا للضبط بقوله موانع صرف الاسم تسع فعجمة وجمع وتانيث
وعدل ومعرفة وزايد بافعلان ثم تركيب كذاك ووزن الفعل والتاسع الصفة

اعلم ان الاسم اما مبني وهو غير متمكن او معرب وهو ان اشبه الفعل في فرعيته الاشتقاق فيه
والاسنادية للاسم بالعلتين او ما بمنزلتهما اعرب لاصالة الاعراب في الاسماء لكن
يمنع من تنوين التمكن والجر الخاصين بها لشبه الفعل الممتنع من خواصها جمعا بين الحقين فسمي
ممتنعا وغير منصرف وغير امكن والا صرف وسمي منصرفا وامكن وذلك لان كل علة من

التسع فمنع الشيء بعلتين منها تحصيل الاسم فرعيتان كفرعيتي الفعل ففرعية العجمة
للعربية اذ هي الاصل في كلام العرب والجمع للافراد والتانيث لضده والعدل
للمعدول عنه والتعريف للتنكير والالف والنون المزيدتين للمزيد فيه والتركيب للاجزاء
ووزن الفعل لوزن الاسم اذ الاصل في الاسم ان يكون اوزان الاسماء
لا الافعال والصفة للموصوف الا ان الجمع بصيغة منتهى الجموع والتانيث بالالف نزلت
واحدة منهما منزلة علتين لقوتهما لا بانتهاء والصرف فيه هو التنوين التمكن وحده لانه الدال
على المكنية الاسم في الاعراب فمنعه سقوط هذا التنوين فقط وانما تبعه الجر فاسقطوه
تاييدا للغرض من اسقاط التنوين وهو ابعاد غير المنصرف عن الاسمية في الغاية الزمخشري
اخرى عن شيء من العلامات يشفع لاحقه في السقوط الثبات وفسر الشيخ وي بالتنوين
لانه المقصود بالاسقاط مما لا ينصرف وسقط الجر لاخوته له في الاختصاص بالاسم كما
يسقط الرجل عن منزلته فيسقط اتباعه وقيل الصرف التنوين والجر فسقوطهما
من غير المنصرف بالاصالة لا يتبع الاخر وتظهر فائدة الخلاف في نحو عرفات كما ياتي
فالعجمة ويعرف كونه غير عربي بتعرف نقل اهل اللغة او خروجه عن اوزان المحصورة للاسماء العربية
كابريسم او تصديره بنون بعدها راء كنرجس او ختمه بزاي بعد دال كمهندز او اجتماع
الجيم فيه مع الصاد المهملة كالجص او مع القاف كمنجنيق او الكاف كاسكرجة او كونه

خماسيا

خماسيا او رباعيا عاريا عن احرف الذلاقة التي يجمعها مر بنفل ويمنع صرف العلم في العلم
العجمي العلمية وهو ما جعل علما بوضع العجم لا العرب العلمية كقالون للقاري المعروف بشرط
زيادته على الثلثة بدون ياء التصغير كابراهيم اذ اصل العربي كونه ثلاثيا لانه اخف
الحروف ولا اكثر لثقله بخلاف العجمي فانهم لا يراعون خفة الاوزان فلو كان العجمي
ثلاثيا ضعفت عجمته لموافقته للاصل في الاسم العربي فلا تؤثر ولم يمنعوه بعد تصغيره
ايضا مع زيادة يائه ... باكان ولا اثر لتحرك الاوسط فلا يغني عن الزيادة
على الثلثة عند الاكثر خلافا لابن الحاجب فنوح منصرف اجماعا وشتر عند الاكثر علما
لحصين بديار بكر والجمع يمنع صرف ما هو على وزن مفاعل ومفاعيل وفواعل و
فواعيل وفعالل وفعاليل وافاعل وتفاعيل كمساجد ومصابيح وخواتم وخواتيم جمع
ودراهم ودنانير وافاضل واعاجيب وتفاسير بالنيابة عن علتين لانها كصيغة الجمع
كما كالب لا كلب وكلب واقاويل لاقوال للقول فهو بمنزلة جمعين ويشترط عدم التاء
لوجود نحو مفاعلة في اوزان المفردات كرفاهية كراهية وبذلك تضعف جمعيته
فصيارفة وفرازنة منصرفان وان دامت الغرابة بمكان اذ يمنع الصرف بعد الجمع وحده
وبالتاء مع علة اخرى وينصرف اللفظ باجتماعهما فيه وفيه قد يا علة تمنع الا ... صرفه
وهي واخرى مستقلان وقال الحريري اية تاء اذا الحقت اماطة الثقل واطلقت المعقول

والملحق به اي بالجمع حضاجر علما لجنس الضبع فمنع اعتبار الاصل فانه جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن سمي به جنس الضبع مبالغة كأن كل فرد منه بمنزلة جماعة في عظم البطن
واما سراويل فهو وان كان مفردا في الاصل ايضا لكنه امتنع للشبه بالجموع وزنا فهو مفرد
لفظا جمع وزنا وحكما وقيل جمع لسروالة تقديرا كان قطعة كان منه سروالة والاخره
العلمية وان سمي بهما فيمتنع علما ايضا خلافا لسعيد الاخفش وقيل اجماعا ولذا امتنع
شراحيل وهو جمع سمي به الرجل والتانيث ان كان بالالف نحو حبلى وحمراء فانه عن علتين
كالجمع ينزل لزومها البنية الكلمة منزلة علة تانيث والا يكن بالالف المقصورة والممدودة
منع صرف العلم حتما وجوبا ان كان معه احد شروط اربعة بان يكون مؤنثا بالتاء لفظا سواء
كان مؤنثا معنى ايضا كفاطمة او لا كطلحة فيمتنع بالعلمية والتانيث بتاء لازم حيث
صارت جزءا من العلم فلا يمتنع نحو فاطمة وصفا لعدم لزوم التاء او زائدا على الثلاثة
كزينب فيمتنع للتانيث المعنوي والعلمية او متحرك الوسط كسقر او اعجميا كجور كنور
علما لحصين بديار بكر ممنوعهما للعجمة والتانيث المعنوي تنزيلا لثقل حركة سقر وعجمة
جور منزلة حرف رابع خلافا لابن الانباري في الاول فانه جاز صرفه كهند والعجمية
شرط لتاثير التانيث لا مؤثرة فلا ينافي لما مر من عدم تاثيرها في الثلاثي فلا تحتم
منع صرف فاقد الاربعة كلها كهند بل يجوز منعه لوجود علتين وصرفه لعدم تحتم المنع بعدم

لزوم

شرط خلافا للزجاج اذا اوجب منعه لان السكون لا يغير حكما اوجبه العلتان
ولذلك يستحسنه الجمهور تحاشيا عن الغائهما وقال ابن جني هو القياس والاكثر في
الاستعمال وترجيح الفارسي صرفه مردود اذ لا سلف له ولا خلف وعلى المشهور
يستثنى المنقول من المذكر الى المؤنث كزيد علما لامرأة لثقله بنقله وهو مذهب
سيبويه وخالفه عيسى والجرمي والمبرد فجعلوه كهند وهو ظاهر المصنف اذا
سمي مذكر بوصف مجرد عن التاء لاختصاصه بالمؤنث كحائض ومرضع صرف
عند البصريين لانه عندهم مذكر وصف به المؤنث لامن اللبس وحملا على المعنى
بتاويل حائض بشخص حائض ونحوه واريد بعدم التاء في تصغيره ويمتنع عند الكوفيين
لانه عندهم مؤنث غير انه استغنى عن التاء لاختصاصه بالمؤنث معنى وفيه القوة
بقولهم العظيمة كوفية الثقيلة تحتشي تقدر ذكرت لفظا ومعنى وهي بعد انثى والعدل
اعتبار تحول الاسم عن صيغته الاصلية التي ينبغي ان يكون عليها الى اخرى لا
لاعلال او قلب او ترخيم او الحاق فخرج تحول المشتقات عن المصدر لانه ليس
صيغتها الاصلية وتحول دم عن دمو لانه ليس الى اخرى ومقام عن مقوم للاعلال
وشك عن شاكك للقلب وحار عن حارث للترخيم وكوثر عن كثر للالحاق بجعفر
وهو يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها فيمتنع به وبالوصف كرباع وربع

المعدولين عن اربعة اربعة بدليل تكرر معناهما المقتضي لتكرر اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثلث بالاجماع وخماس ومخمس الى عشار ومعشر على الاصح لحكاية ابي عمرو والشيباني
وابي حاتم وابن السكيت وخلف الاحمر وغيرهم فلا يسمع قول من لم يسمعها لتقدم مثبته الا
ثبات على مثبته النفي واعتبار الوصف فيهما لا ينافي عدم اعتباره في اصولها لعروضه
لانه عارض هناك استعمالا في نحو مررت بنسوة اربع واصلي ثابت بالوضع هنا ولذا
لا تستعمل الا نعوتا واحوالا او اخبارا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث ورباع وصلاة الليل مثنى مثنى بخلاف الاصول وكأخر كعمر في مررت
بنسوة اخر اذ هو جمع اخرى مؤنث آخر بفتح الخاء بمعنى المغاير وهو اسم تفضيل والقياس فيه
ان يقال بنسوة آخر ورجال آخر ورجلين آخر وامرأتين آخر بافراده وتذكيره ابدا
لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما كما مر فعلم انه معدول عن آخر وكذا
آخر واخواتها من وقوع آخر لكنهم خصوا آخر بالذكر لان اخرى امتنع للالف وهو واضح من
عدله وآخران وآخرون معربان بالحرف فليسا من الباب واما آخر فلا عدل فيه لموافقته
للقياس وان لزم في فروعه وانما امتنع هو لوزن الفعل والوصف واما اخرى مؤنث
آخر بالكسر فيجمع على اخر لانه صفة مشبهة لا اسم تفضيل بمعنى كون الاول ايضا اسم
تفضيل كلام مفصل في الشرح حق التفصيل هذا هو العدل التحقيقي وهو ما تحقق اعتباره بدليل آخر

غير منع

غير منع الصرف والتقديري ما لا دليل عليه سواه واشار اليه بقوله ويقدر العدل لمانع
غير منصرف وليس فيه من العلل التسع سوى العلمية اذ هي وحدها لا تمنع الصرف فلا بد من تقدير
علة اخرى ولا يصح ذلك الا في العدل فيقدر فيه حفظا للقاعدة عن الكسر حمل عمر بتقدير
نحو لها عن زاحم وعامر ولذلك لم يقدر في طوى فيمن لا يصرفه علما للبقعة لوجود
التأنيث المعنوي فيه مع العلمية وفي الافصح المعرفة المعدولة تحت انواع فعل جمع فعلاء
في التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المتبوع معدولة عن فعلاوات
وات لانه قياس جمع فعلاء اسما كصحراوات لصحراء سحر معينا وظرفا مجردا
عن ال والاضافة فانه معرفة عن السحر وقيل بمعنى لتضمنه معنى ال فلو ابهم كنجيناهم بسحر او
غير ظرف او مع ال والاضافة لم يكن معدولا فعل علما للمذكر كعمر وزفر وزحل
فعال علما للمؤنث كحذام وقطام في تميم فانهم منعوا صرفه فقال سيبويه للعلمية والعدل
عن فاعلة والمبرد للعلمية والتأنيث المعنوي فان ختم براء كسفار لماء ووبار لقبيلة بنوه
على الكسر الا قليل منهم والحجازيون يبنون الجميع على الكسر تشبيها بنزال كقوله اذا قالت حذام
فصدقوها امس اذا اريد به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقترن بال ولم
يقع ظرفا فبعض تميم يمنع صرفه مطلقا لانه معدول عن الامس كقوله لقد رأيت عجبا مذ امسا
وجمهورهم يخصه بحالة الرفع والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا لتضمنه معنى ال او قرن بال

او الاضافة تعرب اجماعا وان قصد به معين ظرفا مجردا عنهما بني اتفاقا والتعريف بشرط تأثيره
في منع الصرف العلمية اي كون هذا النوع من انواع التعريف بان يكون علما لشخص كمحمد او جنس
كاسامة فالسبب هو التعريف لانه فرع التنكير وانما العلمية شرط لان غيره من اسباب التعريف اما
سبب للبناء كالمبهمات سوى اي واية او ملزم للمنع كالاضافة وال او غير لازم كالنداء
لدورانه فيه على قصد المتكلم للتعيين وعدمه مع ايجابه البناء في بعض الصور والالف والنون
المعبر عنهما في البيتين بزائدي فعلان يمنع صرف العلم افرد ضميرهما لانهما معا سبب واحد
كعمران وعثمان والوصف غير القابل للتاء سواء لم يكن له مؤنث اصلا كلحيان بكبر اللحية
او كان تأنيثه بالالف كسكران فان مؤنثه سكرى في الافصح واما سكرانة في بني اسد فضعيف
ردي ويقال لهم مناكير لا يؤنثونها فعريان منصرف لوجود عريانة ورحمن ممتنع لانتفاء
رحمانة خلافا لشرط وجود فعلى هذا اذا لم يكن علما والا فممتنع قطعا وقال ابن هشام انه لم
يستعمل صفة الا مجردا عن ال الا في ضرورة ولذا جعله في البسملة بدلا من لفظ الجلالة لا صفة
فلا فائدة يعتد بها في تحقيق علميته او وصفيته        تعرف زيادة الالف والنون
بوقوعهما بعد ثلثة اصلية فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف جازت اصالة التضعيف
مع زيادتهما وزيادته مع اصالة النون فحسان وحيان من الحس والحيوة ممنوعان وزنهما
فعلان ومن الحسن والحين منصرفان وزنهما فعال وقد قال بعض الملوك لحيان النحوي حيان منصرف

ام لا فقال

ام لا فقال ان حياه الملك فغير منصرف والا فمنصرف ولا يخفى لطفه       جمع ابنية فعلان
مؤنثها فعلى الاربع عشر انث بالتاء فصرفت وقد جمع ابن مالك اثنتي عشر منها
فقال لاجر فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا
وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا والحق المرادي الباقيين
بقوله وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا والتركيب المزجي وهو جعل اللفظين واحدا يمنع
صرف العلم كبعلبك الا اذا كان الثاني مبنيا كسيبويه خلافا للجرمي حيث جوز اجرائه
مجرى بعلبك والاول ان كان معتلا بني على السكون كمعدي كرب وقالي قلا
والا فعلى الفتح واضافته معربا الى الثاني وفتحهما لغتان وليس منه نحو تأبط شرا اتب
قرناها وان صار علما بالغلبة فانه مركب كلامي باق على ما كان عليه قبل العلمية اذ التسمية
به ليس بوضع لذات المسمى بل للدلالة على امر متعلق بها لتذكيرها قصة عجيبة
عن بيته فعيين مبني على الحكاية وقيل معرب تقديرا ووزن الفعل ما يستحقه الفعل و
ينبغي كونه عليه مختصا به او غالبا فيه وشرط لمنع الصرف الاختصاص بالفعل بان لا يوجد في اسم
عربي الا منقولا من فعل فانه عارية لا تقدر الاختصاص او تصديره اي الوزن او الاسم الموزون
به بزيادة تمن زوائده اي زوائد الفعل الدالة فيه على التكلم والغيبة والخطاب من حروف
اتين وان لم تدل على ذلك في الاسم ويمنع وزن الفعل باحد الشرطين صرف العلم كشمر

مضعف العين علم الفرس فيمتنع للعلمية ووزن المختص بماضي التفعيل واما تقم
للصدم وشلم لبيت المقدس فعجميان وامتناعهما للعلمية والعجمة لا وزن الفعل لعدم تأ
ثيره في الاسم العجمي وكضرب علما بالبناء للمفعول اذ البناء للفاعل لعدم اختصاصه
لا يؤثر الا عند الفراء وعيسى ابن عمرو وكذا صرف الوصف غير القابل للتاء اما الانثى
لا يؤنث بالالف لا غير كاحمر وافضل وانما شرط ذلك لان قبول التاء يبعد عن الفعل
لاختصاص التاء الحرفية المتحركة في الآخر بالاسماء فيضعف وهو لطلب القوي في اثر العلل
ينصرف لوجود يعملة لتانيث كذلك وقال بعض المحققين لا يصح التمثيل به لانه اسم
لا وصف لا يقال جمل يعمل او ناقة يعملة نص عليه في القاموس وغيره فالاولى التمثيل
بارمل للاتم لوجود ارملة ويشترط ايضا لزوم الوزن للاسم فينصرف امرؤ في لغة اتباع
الراء الآخرة وان كان نصبا كاذهب وجرا كاضرب امرئ لبعده عن الفعل اذ لا اتباع فيه
وايضا عدم تغييره باعلال على وزن الاسم فلا يؤثر وزن ضرب مجهولا في
في نحو رد وقيل لاشتغاله بالادغام والاعلال على وزن قفل ودئك والصفة كونه وهي
كون الاسم دالا على ذات مبهمة متصفة بحدث معين تمنع صرف الوزن الفعل
كما شرط كونها الاصل فيه اي اصلية ثابتة وضعا كاحمر لا عارضية كاربت بمعنى ذليل
لانه وضعا اسم فلا تؤثر كالا تقدح الاسمية العارضية في ادهم للقيد واسود

واربع

وارقم للحية وعدم قبول التاء فاربع في مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين قبول التاء
في نحو مررت برجال اربعة وعروض وصفيته لانه وضع اسما لعدد معين وفيه
رد على الشيخ رضي حيث قال لم يظهر لي الان وجه قاطع عدم تاثير الوصف
العارض والاحتجاج باربع مدخول لجواز استناده الى انتفاء شرط وزن الفعل في
الوصف وهو عدم قبول التاء وليس بشيء لحصول القطع به بصرف ارنب بمعنى
ذليل مع انه لا يقبل التاء فهو في اربع من جهتين وجميع الباب بكسر جرا على اصله وجوبا
مع اللام ولو موصولة كمررت بالاصم من المساجد والاضافة اي اضافة الى غيرها
كمررت باحمدكم واحمركم والضرورة كقوله عصايب طير تهتدي بعصايب وقوله
عطوف رؤف من يسمى باحمد كما قوافي القصيدة تين والمنصرف ام لا فيه اقوال
اولها قوى او ثالثها وهو التحقيق انه منصرف ان زالت بذلك احدى
علتيه كعلمية المضاف او ذي اللام والا فلا كالاحمر والاحمركم وقد يكون الممتنع للضرورة
كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره او تناسب كقراءة نافع سلاسلا واغلالا
وقد اجتمعا في قراءة قواريرا قواريرا بتنوين الثاني للضرورة الفواصل والاول
للتناسب واستثنى صاحب البسيط المقصور لان تنوينه يؤدي الى زيادة
ساكن وحذف آخر فلا يفيد ورد بانه يفيد اذا احتاج الوزن الى تبديل الالف

اي منظور ومحوث

اي قبول التاء وعروض الوصفية

بما يقبل الحركة فينوّن ليلتقي ساكنا فيكسر      غير المنصرف ضربان ما لا
ينصرف مطلقا معرفة ونكرة وهو ما امتنع بالجمع اوبالى او الالفين او الوصف
مع الالف والنون او العدل او الوزن الفعل وما لا ينصرف معرفة فاذاه
نكر صرف وهو سبعة ولا ثالث لهما ونظم ذلك علم الدين النحاوي بقوله
ما جمع مع حبلى وحمراء بعدها وسكران يتلوه احاد واحمر فذي ستة لم تنصرف
كيفما اتت سواء اذا عرفت او تنكر وعثمان ابراهيم طلحة زينب ومع عمر
قد حضرموت ليسطر واحد فاعدد سبعة جاء حرفها اذا نكرت والباب
في ذلك يحصر وسره ان العلمية في السبعة مؤثرة بنفسها او شرط المؤثر
فينتفي بالتنكير كلتا العلتين على الاخر واحديهما على الاول وفيهما قال الزمخشري
اجزي عن سبب اذن في الذاهب بتعمير سائر الاسباب لا فرق في منع الصرف
بين العلم ومصغره اذ لا تزول عليته بتصغيره فان به سببه الاخر كالعدل والف
التأنيث وبزيدي فعلان ووزن الفعل والجمع صرف كما في عمير وحبيلي و
سريحان وشمير وجنيدل في تصغير عمر وحبلى وسرحان وشمّر وجنادل وكذا
لو زال به شرطه كالزيادة على الثلثة في بريه وسميع في التصغير ترخيم لابرهيم
وسمعيل اذ لا اعتداد بيا التصغير كما مرّ والا فكما كان كطلحة وبريهم وقع ويمنع

المنصرف

المنصرف بعد تصغيره لاحداثه سبب المنع كنوير في النار علما او شرطه كتحمه كهنيف في
في هند ومن الغريب ان تصغير ابيض وهو ابيّض موازن المضارع بيضه
بتبيضا لكن اذا سمي بالمضارع منع للعلمية ووزن الفعل واذا سمي بالمصغر صرف
اذ همزته اصلية ووزن الفعل لا يؤثر مع عدم اختصاصه الا بتصدره باحدى زوائده
الاربع وفيه الغز السيوطي بقوله ما اسم تصغيره فيشبه لفظه لفظ المضارع فا
الى علما فان احد ينازع نحو جوار ممتنع نصبا اتفاقا فتثبت ياؤه مفتوحة وتحذف
نهارا رفعا وجرا فينون كقاض ثم اختلف فيهما فقيل ممتنع للجمع وتنوينه عوض عن
الياء المحذوفة وقيل منصرف لتغير صيغة منتهى الجموع بالاعلال فلا تؤثر وتنوينه للتمكن
ويونس وعيسى والكسائي يبنونه على سكون الياء رفعا وفتحها جرا المشترك امتناع
عرفات للعلمية والتأنيث فتنوينه في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات للمقابلة
لا الصرف وكسره للحكم الاصل قبل العلمية او لانه غير المنصرف تبعا المنع عن التنوين تنوين
العوض عن تنوين الصرف فكانه لم يسقط فلم يسقط الكسر وقيل منصرف واختاره الز
مخشري ووجهه بان التاء المذكورة مع الالف قبلها علامة الجمع وليست للتأنيث
وان غنيت عن علامته كتاء بنت واخت لاختصاصها بالمونث مع الاستثناء بالمذ
كوره لا يصح التقدير ايضا تلك العبرة بلفظ التاء والا لم تؤثر في نحو حمزة وطلحة

فيما يتعلق بالافعال مما لابد ذكره في بحث المضارع

من بنيها بالاعراب اصالة كالاسم عند الكوفيين ولمشابهته اسم الفاعل عددا و
المفعول كالاسم عند غيرهم فيرتفع بالتجرد عن جنس الناصب والجازم او جميع افرادهما
عند الفراء وحذاق الكوفيه وبحرف المضارعة للاسم عند ثعلب وبوقوعه موقعه
عند البصريه قالوا ولذا امتنع رفعه بعد ما يليه الاسم كلم ولن لاخواتها وقال ابن
هشام الاصح الجاري على السنة المعربين هو الاول واجاب عن الثاني بان جزء
الشيء لا يعمل فيه وعن الثالث بارتفاعه بعد هلا مع عدم وقوع الاسم بعدها
وينصب باحد اربعة احرف على الاصح لن وهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا
للشيخ والزمخشري في غير الانموذج تقول لا ابرح مكاني فاذا اكدت قلت
لن ابرح لا لنفي التاكيد كما وقع فيه من بيان تاكيده للنفي بان لا تنفي افعل ولن لنفي
اني افعل على ان نفي الاول اكد من نفي الثاني وان كان المنفي بالعكس اللهم
الا ان يراد ان لا يفعل افعل بازاء افعل فهو في النفي مثل افعل في النفي مثل
افعل في الاثبات فلا بد لان على امر زائد على مجرد النفي والاثبات وكذا لن
افعل واني افعل فتاكيد لن في النفي كتاكيد ان للاثبات فلن في مراتب النفي
تساوي ان في مراتب الاثبات وذهب الزمخشري في الانموذج الى انها لتابيد

النفي

النفي قال لن افعل معناه لا افعل ابدا وقد تعرض له جمع كثير واعترضه الصغير والكرد واعترض
ما قيل عليه فقد ابن مالك الحامل له على ذلك المعنى اعتقاده اي الزمخشري في لن تراني
ان الله لا يرى ابدا قلت بعلم الفطن بذلك الحامل لابن مالك حيث تبع شيخه
في تجويز رؤية الله بالابصار في الدنيا والآخرة نعوذ بالله من صفقة خاسرة فهو متهم كما صحا
فلا يعتمد على اعرابه وقولهم لو كان للتابيد لجاز تقييده بزمان منقطع فلن اكلم اليوم انسيا
لتنافي ولا بالابد في لن يتمنوه ابدا للتكرار سخيف اذ الكلام في المعنى الحقيقي المفهوم عند الا
طلاق فلا ينافيه اقترانه بقرينة صارفة عنه الى غيره او تاكيد التابيد بصريح لفظه وعند
سيبويه والجمهور لنفي المستقبل منقطعا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او
مؤبدا نحو لن يغنوا عنك من الله شيئا وكانهم جعلوا المقدر المشترك وسندوا التحديد ولنا
بيدا الى قراين خارجه وهو قريب فلا ينافي في ذلك انكارهم اقتضائه للتابيد بنفسه وكذا
ومعناها السببية سببية ما بعدها لما قبلها خارجا او العكس ذهنا او كليهما معا كالكي
ادخل الجنسه وهي المصدرية وقد مرت في الموصول لا التعليلية فهي جارة والناصب بعدها
ان مضمرة وقد تظهر في الشعر فالجملة بها وبما بعدها مصدر مخفوض بكي ويتعين المصدرية ان قلت لاما
جاز لم نحو لكيلا تاسوا والتعليلية ان تليها اللام او ان نحو كي لتنقض حقي وقوله كيما ان تغر و
تخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة بتقدير اللام قبلها وعدمه وفي نحو قوله اراد

ولم يجعلوها عاملة النصب

لكنها ان نظر بقرينة تاكيد كي للام في التعليل او تاكيد ان لكي في انسبك وان
وهي ايضا مصدرية واهملها بعضهم حملا على ما المصدرية وخرج عليه قوله تعالى
لمن اراد ان يتم الرضاعة فيمن رفع يتم وقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما
وان التي بعد لفظ العلم او معناه غير ناصبة بل مخففة من المثقلة فتعمل عملها واسمها
ضمير شان حذف تبعا لاحدى النونين نحو علم ان سيكون افلا يرون الا يرجع
وفي ان التي بعد الظن وجهان كونها مخففة تنزيلا له بالعلم وناصبة على ظاهره وهو
ارجح ولذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في ان حسبوا ان لا
تكون فتنة فقرء الاخوان وابو عمرو بالنصب والباقون بالرفع واذن والمشهور
حرفية وقيل اسم واصل اذن اكرمك في جواب انيك اذا تاتيني اكر
مك حذفت الجملة المضاف اليها لدلالة السؤال عليها وعوض عنها التنوين
واضمرت ان بعدها وهي للجواب والجزاء ابدا عند قوم وغالبا عند اخرين قالوا
وقد تتمحض للجواب في نحو قولك اذن اظنك صادقا لمن قال احبك الان فانها
هنا للحال ولا مجازاة الا في الاستقبال وتنصبه اي تنصب اذن المضارع بشرط كونها
مصدرة في جملتها مباشرة اي متصلة بالمضارع وحال كونه اي المضارع مقصودا به الاستقبال
لا الحال نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال ازورك فيجب جزمه فان ترتيبه

اذن ازرك

اذن ازرك ورفع في انا اذن ازرك لعدم تصدرها وفي اذن زيد
يكرمك للفصل بغير ما استثنى وفي اذن تصدق لحالية ويجوز الفصل بينهما بالقسم
كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب وبلا النافية نحو اذن لا اهينك اذ
القسم للتاكيد والنافية في حكم المنفي فلا يمنعان وقال ابن بابشاذ وبالنداء
والدعاء وابن عصفور وبالظرف والكسائي وهشام بمعمول الفعل نحو اذن
درهما اعطيك لكن رجح الكسائي النصب وهشام الرفع وفي المضارع بعد
اذن التالية للواو والفاء الوجهان رفع لعدم تصدرها بسبق العاطف
ونصب نظرا الى ان ما بعد العاطف مستانف وان المعطوف على الاول
اقرب قال تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن لا يؤتون الناس
نقيرا وقرئ بنصبهما شاذا هذا اذا لم يكن هناك مجزوم صالح للعطف عليه والا
جاز جزمه ايضا نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان عطفت على الجواب
جزمت ما بعد اذن وان عطفت على جملتي الشرط وجوابه معا فالوجهان
وينصب المضارع بان حال كونها مضمرة جوازا اي اضمارا جائزا في خمسة مواضع
بعد الحروف الاربعة الواو والفاء وثم واو العاطفة له للمضارع على اسم صريح
غير منسبك من حرف مصدري ولا ماول بالفعل نحو قول زوجة معاوية

آخره
تشيب الطفل من قبل المشيب

لبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا و
عطف المصدر المنسبك منهما على لبس اي لبس عباءة وقرة عيني وفي نسخ المتن
للبس باللام ومثله في الاصح لابن هشام وقيل هو تحريف والصواب الواو عطفا
قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وليس بواضح وكقوله
لولا توقع معتر فارضيه اي توقع معتر فارضاي اياه وقوله اني وقتلي سليكا
ثم اعقله اي اني وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله
الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة نافع بنصب يرسل
بان مضمرة وعطفه على وحيا والخامس بعد اللام كي وهي التعليلية تضاف الى كي لانها
بمعناها وفي محلها اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة نحو سلمت لادخل الجنة
اي لان ادخلها بمعنى كي ادخلها قال تعالى وامرنا لنسلم وان قرن بلا وجب الظهار
ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم اهل الكتاب والا تثقل اللفظ بالتقاء اللامين
وينصب ايضا بالمضمرة وجوبا بعد خمسة احرف لام الجحود وهي المكسورة المسبوقة بكون
ناقص ماض ولو معنى فقط منفي قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم و
سميت لام الجحود لملازمتها للجحد والنفي وموضع الجملة نصب خبر الكون عند الكوفية فاللام
زائدة للتوكيد وجر باللام عند البصرية فهي متعلقة بخبر مقدر اي ما كان مريدا لان يفعل

واحتجوا

واحتجوا بمجيء الخبر مصرحا في قوله سموت ولم تكن اهلا لتسمو وبذلك
تفارق لام كي لتعلقها بالمذكور وفرق ابو حيان بينهما بعشرة اوجه ان لام
كي لا تقع الا بعد كلام تام بخلاف هذه وان ما بعد لام الجحود لا يكون الا مرفوع
كان بخلاف ذلك وان هذه لا تقع بعد المستقبل فلا يقال لن يكن الله ليغفر له بخلاف
لام كي نحو ساتوب ليغفر الله لي وان هذه يمتنع ايجاب ما بعدها فلا يقال ما كان
زيد الا ليضرب بكرا بخلاف تلك نحو ما اسلم الا ليدخل الجنة وان هذه لا يتقدم
النفي قبلها الظرف نحو ما كان زيد امس ليذهب بخلاف اختها او العاطفة
كائنة بمعنى الى او الا على الخلاف نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى او الا
ان تعطينيه فقول بعضهم او بمعنى الى ان او الا ان فيه تسامح و فاء السببية
وواو المعية حال كونهما مسبوقين بنفي محض غير مسبوق باخر ولا منتقض بالا نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين سواء
كان النفي بحرف كما مر ام بغيره كليس زيد حاضرا فنكلمه وقلما تاتينا فتحدثنا او
او طلب كامر كزرني فاكرمك وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى او نهي
نحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بمعنى لا تجمع بينهما او دعاء
بصريح فعل طلبي كقوله رب وفقني فلا اعدل عن وقولك رب اغفر لي وتوسع رزقي

او استفهام نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه وهل تأتيني فتحدثني او تمن
نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا وليتك تأتيني فتكلمني او عرض نحو الا تنزل
فتصيب او وتصيب خيرا او تحضيض نحو هلا تأتينا فتحدثنا او وتحدثنا والحق الفراء الترجي
مع الفاء لقوله لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن نصب خلافا للبصرية
وحتى بمعنى الى الغائية او كي السببية اذا اريد بالمضارع بعدها الاستقبال حقيقة
بمعنى تأخره عن زمان التكلم نحو اسير حتى تغرب الشمس اي الى ان تغرب واسلمت
حتى ادخل الجنة اي كي ادخلها او حكاية ونظرا الى ما قبله عند وقوع القصة المحكية كقوله
تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فيمن نصب يقول نظرا الى استقباله بالنسبة الى الزلزال
المحكي لتأخره عنه وجودا فان اردت بالمضارع بعد حتى هذه الحال تحقيقا كسرت
حتى ادخلها اذا قلت حال الدخول او تأويلا نحو زلزلوا حتى يقول الرسول في
قراءة نافع بالرفع على حكاية الحال الماضية كانت حتى ح حرف ابتداء
يستأنف ما بعدها فيرتفع المضارع بعدها ان كان فضلة وسببا عما قبلها كما مر
فلا يرفع ان كان عمدة كسيري حتى ادخلها او غير مسبب عنه كسرت حتى تطلع الشمس لان
الابتدائية منقطعة عما قبلها لفظا فلا تكون عمدة وركنا منه ولانها لو لم تكن مدخولها مسببا
عما قبلها ارتفع ارتباطها معنى ايضا فيختل النظم والتأليف بالكلية في تمام الكلام

فيهما في

فيهما في بحث المفردات والجوازم للمضارع نوعان ما يجزم
فعلا مضارعا واحدا وهو اربعة احرف اللام المكسورة وقد تسكن بعد واو وفاء
او ثم ولاء الطلبيتان الدالتان على طلب مطلقا فدخل لام الامر نحو ليقم زيد ولاء
الناهية نحو لا تشرك بالله والدعائيتان نحو ليقض علينا ربك ولا تؤاخذنا وجزمهما
فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل لقلة طلبه من نفسه كقوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم وقوله
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بخلاف المبني للمفعول لان المأمور والمنهي غير المتكلم
واطلق الاكثر الحكم بالقلة واقل منه جزم اللام فعل المخاطب كقراءة بعضهم فبذلك
فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم والقياس هنا الامر بصيغته وتحذف اللام
لضرورة على الاصح ومطلقا عند الكسائي وحمل عليه قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا اي ليقيموا والمشهور جزمه بشرط مقدر يدل عليه الامر اي ان تقل يقيموا وقيل بعد
القول خاصة ولو غير امر ومنع المبرد مطلقا وجوز ابن عصفور ابقاء لا وحذف مجزومها
لقرينة كقوله ان قمت والا فلا اي فلا تقم ولم ولما النافية وهما تشتركان في الحرفية والقلب
للنفي تقول لم او لما يقم اي ما قام وفي الحرفية والاختصاص بالمضارع ودخول همزة
الاستفهام عليهما ويختص لم بمصاحبة الشرط نحو ان لم تقم اقم وان لم تفعل
فما بلغت وبجواز الجزم بلم ام بان يجزم الا ما حكى البيضاوي بلا ولم وهو الحق

ادوات صح

اذ لا يجوز اهمال لم لفظا بخلاف ان ولانها متصلة بالمجزوم ومختصة بالمضارع
فهو اولى بالعمل ولانها لما قلبته الى المضي صارت كجزئه وحرف الشرط كالداخل
على المجموع كانه قيل ان تركت الفعل ولان الشرط انتفاء الفعل فلم يقع شرطا الا بعد
الجزم بلم ونفيه اياه وعمل فيه ونص عليه الشيخ على الثاني وهو ضعيف وتختص لم
بجواز انقطاع نفيها عن الحال وعدم استمراره اليها لمطلق المنفي فيصح للمستمر نحو لم
يكن له كفوا احد ولغيره نحو لم يكن زيد ثم كان بخلاف لما لاستمرار نفيها الى حال
التكلم فلا يقال لما يكن ثم كان بل لم وسيكون خلافا للاندلسي في تسويته بينهما
في جواز الانقطاع ولابن هشام بجعله لما لنفي الماضي القريب دون البعيد فلم تجوز
لما يكن من العام الماضي وتختص لما بجواز حذف مجزومها لقرينة اختيارا نحو قاربت
المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان هذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم فيمن شدد ان ولما اي ولما ينقص من عمله وقيل لما يهملوا وقيل ليوفوا
اعمالهم ويكون منفي مجزومها متوقعا غالبا نحو لما يركب الامير للمتوقع بالفتح اي لامر متوقع
ركوبه او بالكسر اي لقائل يتوقع اياه او مخاطب وفي بعض النسخ كقولك فالتوقع
بالكسر هو الطالب لا غير اي لم يركب الى الآن لكنه متوقع مرجو الوقوع قال والد
معنى قولهم لم نفي فعل فهما متوازيان ولما نفي قد فعل فهي تأكيد للنفي كقد في الاثبات

فان توقع

فان توقع المضارع ورجاء حصوله في المستقبل يؤكد انتفائه ماضيا واستمرار
عدمه الى حال التكلم ومن غير الغالب قولك يندم ابليس ولما ينفعه الندم
ما يجزم فعلين وهو احد عشر لفظا ان الشرطية بالكسر والتخفيف وهي اصل الباب
والبواقي تجزم على معناها واذما وقيل لا تجزم الا في ضرورة ومن للعالم وما لغيره ومتى للزمان
واي بحسب ما تضاف اليه وايان كمتى واين وانى وحيثما للمكان ومهما كما فالاولان
ان واذما حرفان وضعا لمجرد تعليق فعل مسبب آخر عليه والبواقي اسماء وضعت لما
ذكر ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت على معنى على الاشهر ولا تجزم اذ وحيث الا مع ما
واني ومهما خلافا للكوفيين في الاولين وما يجوز فيه الامران وهو اين واي ومتى بالالحاق
وايان على قول وزاد بعضهم في الجوازم كيفما ولم يثبت ولو واذا ولا تجزمان على الا
صح الا في الضرورة على ندرة قال بعضهم في ان واذا سلم على شيخ النحاة وقد لهذا
سؤال لم يجبه بعضهم ان شككت وجدتموني جازما واذا جزمت فانني لم اجزم اراد
انه اتى بان الشرطية الموضوعة للشك ووقوع فعل الشرط جزمت واذا اتى باذا وقد ضعف
الجزم بوقوع الشرط لم يجزم ولا يخفى لطف ... بين الجزم الاعرابي والجزم العلمي وايهامه بان
في البيت الاول وباذا في الثاني وهذه الاحد عشر كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما
شرطا وهو لغة العلامة سمي به لانه علامة للثاني المرتب عليه وثانيهما جزاء لترتبه على

الاول ترتب الجزاء على العدم وجوابا ايضا لجريانه في المعنى مجرى الجواب عن السؤال نحو
لك ان تضرب اضرب فرق عن ان يقال لك اضربك فتقول للقائل ايا ايضا اضر
بك وشرط الشرط كونه خبريا لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا
ويكون مضارعا مثبتا او منفيا او لم غير مقترن بحرف استقبال كالسين وسوف وان
الناصبة او ماضيا متصرفا مثبتا عاريا عن قد ويصلح الجزاء لكل نعت استقبالي ولو طلبيا نحو
ان جاء زيد فاكرمه مع الافادة فيمتنع ان تقم تقم الا بتخريجه على معنى مفيد نحو فمن كانت
هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله على حد قوله انا ابو النجم وشعري شعري
او غيره وجزم الاول باداة الشرط اتفاقا كالثاني عند المحققين وقيل بفعل الشرط
وقيل بهما وقيل بالجوار وجاز للقرينة حذف الشرط بعد ان تقترنه بلا النافية كقوله
فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها وحذف الجزاء
بعد الشرط ماض او مجزوم بلم نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما
في السماء فتاتيهم باية اي فافعل وحذفهما معا كقوله قالت بنات العم يا سلمى
وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما فزوجنيه وقيل هو
ضرورة ولا تحذف الاداة مطلقا على الاصح ويكون الفعلان ماضيين او مضار
عين او مختلفين ماضيا فمضارعا او عكسه فان كانا مضارعين او ماضيين او

كان الاول

كان الاول فقط مضارعا فالجزم لازم للمضارع لفظا وللماضي محلا نحو وان تعودوا
نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا وان عدتم عدنا وفي الحديث من يقم ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له وكون الاول مضارعا فقط مخصوص بالضرورة عند الجمهور ورد
بالحديث واجيب بجواز نقله بالمعنى وان كان الثاني وحده مضارعا ففيه الوجهان
الجزم وهو الفصيح المختار لوجود الجازم والرفع وهو كثير ايضا لضعفه بحيلولة غير المجزوم
نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له وقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم وفي غيره ضعيف وعليه قراءة طلحة اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك
ثم اذا تلى الفعلين مضارع مقرون بفاء او واو فلك جزمه بالعطف ورفعه بالا
ستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل وقرئ بالثلاثة قوله تعالى ان تبدوا
ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ومن يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم فان توسط بين الفعلين فالمختار وجه الجزم عطفا على الشرط وجاء النصب ايضا
متى اي بعدها متى تجزم فهو اسم شرط والا فاسم استفهام يرتفع بعده الفعل
كمتى تقوم والاسم كمتى سفرك فهو مبتدا او خبر لما بعده على الخلاف وبعض العرب
يجر به بمعنى من عند يعقوب ووسطا عند الكل في لغتهم اخرجها متى كمه اي من كمه
او وسطا وقوله متى لجج خضر لهن نئيج فتستعمل على وجوه اربعة ولها مع كل من الاسم والفعل

وجهان وفيه الغرض فإن ما كلمة اي متى اسم بعدها فرفعه والجر جائزان و
الفعل بالرفع وبالجزم اي وهي لها في كل ذا معان وقد الطف بالاتيان بجميع
اسم الشرط والاستفهام ان وقع على زمان او مكان فنصب محلا ظرفا
لما بعده كمتى تقم اقم واين تقعد اقعد او على حدث فمفعول مطلق نحو اي ضرب تضرب
والا فان الفعل بعده اما لازم كمن يقم اقم فهو مبتدأ وخبره المستفهم عنه او جملة الشرط
لانه المشتمل على العائد وقيل الشرط والجزاء معا اذ لا يتم الكلام الا بهما او متعد وهو
اما واقع عليه كمن يكرمني اكرم فمفعول به للجزاء وكذا من ازور في الاستفهام
او على ضميره او متعلقه فهو مبتدأ لما بعده او مفعول لمقدر يفسره كما في باب الا
شتغال فاسم الشرط عامل في فعله مطلقا وقد يكون معمولا له ايضا لتركبا
المتعارضان من الجانبين لكن يرجح تقديم الاسم لصدارتها لمعنى الشرط وقيل فيه
ما لذان يعلان دولة عاملان فيه معمولان ويصح ايضا في المبتدأ وخبره على رفعهما
في مهما قولان احدهما انه مركب من مه بمعنى الكف وما والثاني ان اصله ما زيدت
عليها ما تقف عليها التكرار فابدلوا الف الاولى ها فصار مهما وعليه الاكثر والغرض
فيه الحريري بقوله ما اسم لا يغني الا ما ستفاد من كلمتين او الاقتصار منه على حرفين
وفي وضعه الاول التزام وفي الثاني التزام اراد انه لا يفيد الا بان يجعل مهما شرطيا

فيستلزم

فيستلزم كلمتين مجزومتين به شرطا وجزاء وفيه التزام الجزاء عند تحقق الشرط او بان
يحذف من مهما حرفان ويقتصر على مه بمعنى الكف وهو الزام وايجاب للكف على
المخاطب فقد لا يفيد الا بانضمام كلمتين وقد يفيد مع اسقاط حرفين وكل جزاء يمتنع
جعله شرطا لعدم استجماع شروطه فالفاء لازمة له لترتبط بشرطه لانتفاء ما يقتضي السببية
والترتيب وهو ستة ذكر المص اربعة منها فقال كان يكون الجزاء جملة اسمية ولو خبرية
او كان جملة انشائية ولو فعلية او كان فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد ومثل لها على
ترتيبها بنحو ان تقم فانا اقوم ومنه قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير
وان تقم فاكرمني ومنه وان كنتم تحبون الله فاتبعوني واجتمعت الاسمية والانشائية
في نحو وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم او ان تقم فعسى ان اقوم ومنه ان ترن انا اقل
منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني وان تقم فقد قمت ومنه ان يسرق فقد
سرق اخ له وقد يحذف على حذف قد نحو قوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
بتقدير فقد صدقت والخامس المقرون بحرف استقبال نحو ان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله
وما تفعلوا من خير فلن يكفروه والسادس المقترن بما له الصدر نحو فان توليتم فما سألتكم
من اجر فقد يحذف الفاء للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اي فالله وقد يستغنى عنها
بعد ان باذا الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم

سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون يجب رفع الجواب بعد الفاء ماضيا كان شرطه
او مضارعا نحو ومن عاد فينتقم الله منه فمن يؤمن بربه فلا يخاف على تقدير مبتدا فيكون الجواب
جملة اسمية وقال بدر الدين ابن مالك الفعل هو الجواب ولا يجوز جزمه بحذف الفاء وان تم في
قراءة لا يخف جعل لا ناهية ويجزم المضارع بعد الطلب من امر او نهي او دعاء او تمن او ترج
او استفهام او عرض او تحضيض بان الشرطية مقدرة مع فعل الشرط الذي دل عليه ذلك
الطلب مع قصد السببية اي سببية الطلب للمضارع نحو زرني اكرمك اي فان تزرني
اكرمك بتقدير الزيارة سببا للاكرام ولا تكفر تدخل الجنة اي فان لا تكفر تدخلها اذ ترك
الكفر سبب لدخولها ورب وفقني اقم دينك وليتك او هل او هلا او الا تزرني ازرك
ولا فرق هنا بين صريح الامر كما مر والامر المقصود بلفظ الخبر كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب
عليه اي ليتق الله وليفعل خيرا فان يتق وفعل يثب وقولهم حسبك الكلام ينم الناس اي اسكت
فان تسكت ينم الناس فان لم تقصد السببية رفعت المضارع نحو ذرهم في خوضهم يلعبون
وهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن رفع ومن ثم امتنع نحو لا تكفر تدخل النار بالجزم على
ان لا تكفر تدخلها لفساد المعنى فان ترك الكفر ليس سببا لدخول النار واجازه الكسائي
بل الكوفيون جميعا بتقدير ان تكفر بغير نفي قياسا على النصب بان مضمرة في لا تكفر تدخل النار
وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولنا بعيد كون ما بعدها مسببا عن النفي

ان الافرا

ان الافتراء لا نفيه فيجوز الجزم ايضا بتقدير ان تفتروا وهو حسن والتحقيق ان النزاع
لفظي وان المجيز انما يجوزه مع قرينة تعدي النفي لان صدر الكلام لا يدل الا على النفي فلا
قرينة فيه على تعدي النفي نعم الدليل على تقدير المنفي قد ان الشرطين يكونان على احد
وجوه ستة كما حققه ابن هشام ان يقترن الاول بجوابه ثم اتى بالثاني فيقدر
جوابه بقرينة المتقدم كقوله تعالى يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم
مسلمين ان تاتي بالثاني مع الفاء لفظا عقيب الاول فجوابه الثاني مع جوابه
نحو ان تكلم زيد فان اجاد فاكرمه ان يقترن الثاني بالفاء تقديرا فكذلك نحو فاما
ان كان من المقربين فروح وريحان اذ اصله مهما يكن فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه
روح حذفت مهما وشرطها وناب عنهما اما فصار اما فان فاخروا الفاء
الى الجزاء كراهة تلوهما لاما بغير فصل وحذفت الفاء التي هي جواب ان لئلا
تلتقي فاءان ان يعطف على فعل الشرط شرطا فهو تابع والجزاء لهما كقوله وان تؤ
منوا وتتقوا يؤتكم اجوركم وقوله ولا يسالكم اموالكم ان يسالكموها فيحفكم تبخلوا ان يلي
شرطا شرطا آخر بحذف جوابها نحو وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي
ان اراد النبي ان يستنكحها فيقدر جواب كل تاليا له مدلولا عليه بما تقدم
ان يؤتى بجواب واحد بعد شرطين نحو ان جاء وان تكلم فاضربه وهذا ما اختلف

فيه ويعبر عنه بمسئلة اعتراض الشرط على الشرط فمنع بعضهم صحة التركيب حكاه ابن الدهان واجاز
الجمهور ثم اختلفوا في تخريجه على اقوال ان المذكور جواب الاول وجواب الثاني محذوف
لدلالة الاول وجوابه عليه وان الجزاء معلق على حصول الشرطين ووقوع الثاني قبل
الاول فان تكلم فجاء استحق الضرب واما اذا فعل احدهما خاصة او الثاني بعد الاول
فلا ان الشرطا امر وقوع الفعلين مطلقا مجتمعين او مترتبين على الترتيب الذ
كري او العكس حكي عن امام الحرمين وغيره ان المذكور للاول ولا جواب للثاني
لا لفظا ولا تقديرا لانه قيد للاول بمنزلة الحال فالمعنى ان جاء متكلما فاضربه وتحقيق المرام
لا يسعه المقام

## مبحث افعال المدح والذم

من افعال المدح والذم وهي افعال وضعت لانشاء مدح او ذم
واحداثهما باللفظ لا للاخبار عن موجود في الخارج في احد الازمنة فخرج الفعل الجاري
المستعمل لانشائهما مجازا او وضعا نحو تباركت وتعاليت او للاخبار بهما كحمدته
وهجوته وشار بتنكيرهما الى اطلاقهما وابهامهما وضعا فان نعم الرجل زيد مدح مطلق
له لا يختص بصفة خاصة الا بمخصص من تمييز او حال كنعم الرجل زيد جودا او جوادا فمنهما
نعم للمدح وبئس للذم بكسر اولهما وسكون الثاني او كسره ايضا اتباعا واصلهما
فتح الاول وكسر الثاني وقد يردان كذلك وقد يسكن الثاني مع فتح الاول تخفيفا ففيهما اربع
لغات مترتبة في الافصحية كما ذكر وحكى الاخفش والفارسي بيئس بفتح الباء

فياء ساكنة

فياء ساكنة بعد الهمزة على غير قياس وهما فعلان عند البصرية والكسائي والاصح
للحوق تاء التانيث الساكنة لهما واسمان عند الفراء والكوفيين احتجوا بقول الاعرابي
ما هي بنعم الولد ويمكن تنزيله على الحكاية اي بالمقول في حقه نعم الولد وساء بالمدح للذم
اصله سوء بالفتح حول الى فعل بالضم فصار قاصرا وضمن معنى بئس فمنع التصرف
اجرى مجراه وكذا كل فعل ثلاثي صالح لبناء فعل التعجب منه يجوز استعماله على فعل بضم
العين كظرف وشرف او فعل مفتوحها او مكسورها كضرب وفهم ثم اجراؤه مجرى نعم او
بئس في المدح او الذم وحكم الفاعل والمخصوص على ما ياتي واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع
قال لا يجوز نقلها الى الضم فتستعمل كما هي ومنها اي الثلاثة وكذا ما يجري مجراهما يرفع فاعلا
مظهرا معرفا بال كنعم العلى وبئس المهاد وساء الرجل زيد ونعم المرء وحبذا ابن
بشر ان هذه جنسية عند الجمهور حقيقة عند ابي علي وعبد القاهر ونسب الى سيبويه فا
لمدح والذم للجنس كله وذكر المخصوص تخصيص بعد تعميم ورد بلزوم التناقض في نحو نعم الرجل
جنس زيد وساء الرجل بكر مع انهما لا يعدان متناقضين وبان المقصود بيان حال
المخصوص لا الجنس وهي مجاز عند الاخرين بتنزيل المخصوص منزلة الجنس مبالغة وقيل العهدية
ذهنية فيراد مبهم ثم يفسر بالمخصوص تعظيما للمقصود وقيل خارجية فالمراد شخص معهود
هو المخصوص فنعم الرجل زيد بمعنى زيد نعم الرجل هو واحتج له بتثنية الفاعل وجمعه فان

ذلك دليل عدم ارادة الجنس او مضافا بواسطة او اكثر الى معرف بها اي بال نحو
ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين وساء حطب النار ابو لهب وقوله فنعم ابن
اخت القوم غير مكذب او الى ضمير المعرف بها كقوله فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها او
يرفع ضمير استتر وجوبا اي استتارا واجبا مبهما مفسرا بتمييز قابل لال متعدد
غير ذي تفضيل ولا توغل في الابهام فلا يميز نحو افضل منك لعدم قبوله لال ولا نحو شمس لعدم
تعدده ولا بمثل وغير لتوغلهما في الابهام ومميز الفاعل المظهر قبل لا مطلقا وقيل نعم
كذلك وقيل ان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل كنعم الرجل رجلا صالحا زيد والا و
اوسط ولا يقدم التمييز على الفعل مطلقا ولا على المخصوص اختيارا خلافا للكوفيين ثم
يذكر المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل المظهر وتمييز المضمر مطابقا للفاعل في الافراد
والتذكير وفروعهما ويجعل المخصوص مبتدأ مقدم الخبر وهو الجملة قبله فالكلام كله جملة او
او يجعل خبرا لمحذوف المبتدأ وجوبا كانه اذا قلت نعم الرجل فقيل من هو فقلت زيد اي
هو زيد فالكلام جملتان وجاز الوجهان عند الجمهور وقيل يتعين الاول وقيل الثاني
وقال ابن عصفور مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد ممدوح او مذموم او نحوهما و
رده ابن مالك بان الخبر لا يجب حذفه الا مع ساد مسده وليس وقال ابن كيسان بدل من
الفاعل ورد بانه لازم ولا شيء من البدل كذلك وفي لوازم للفاعل نحو نعم المرأة

وبئس

وبئس نساء الرجل الهندات ونعم الرجل زيد ونعم رجال الحرب الزيدون
وللمضمر نحو ساء رجلا زيد او نعم اخوين الفرقدان وخيرات الهندات قوما ذكره
من ان الفاعل ضمير مستتر والمنصوب تمييز قول سيبويه والجمهور وذهب الكسائي
المنصوب حال والفراء تمييز استقلالا عن الفاعل فاصل نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد
ويبطلهما دخول الناسخ في نحو نعم رجلا كان زيد وساء رجلا ظننت بكرا اي جملة في موضع
جر كان في الاول وثاني مفعول ظننت في الثاني ولا جملة لولا الضمير هذا واما خبر
المخصوص عن الفعل فالاصح تعين الابتداء وخبره الجملة بعده فمن زيد نعم الرجل معناه زيد
مقول في حقه نعم الرجل ومن جعل نعم وبئس اسمين جاز كونهما مبتدأين او خبرين
لابد من كون المخصوص معرفا او مقاربا له اخص من الفاعل صالحا لان يخبر به
عنه الفاعل الموصول بالمدح او الذم كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح
زيد وفي بئس الولد العاق الولد المذموم العاق فقوله تعالى بئس مثل القوم
الذين قد يحذف الدليل نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن ويخلفه مجرد ما
نعته المفرد اتفاقا كنعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم والجملة الفعلية ايضا عند الكسائي
كنعم الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب تستعين به لا يكون فاعلها
منكرا الا لضرورة كقوله فنعم صاحب القوم لا سلاح لهم خلافا للكوفية ولا موصولا

غير المبرد ومن وافقه وما عند قوم ومن ثم اختلف في نحو بئسما اشتروا على ستة اقوال فقال سيبويه
والمحققون ما معرفة تامة اي لا تفتقر الى صلة فهي فاعل والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف اي بئس
الشيء شيء اشتروا وقيل نكرة غير موصوفة وهي تمييز والمخصوص محذوف او ما اخرى موصولة
او موصوفة بالفعل اي بئس شيئا شيء اشتروا واورد عليه ان كلمة ما ههنا ان وفي المضمر
ابهاما فلا يقع تمييزا له قلت ليس تمييزا عن مفرد فلا يجب كونه مفسرا بل عن نسبة فقد يؤكد بتعميم
الذم كأنه قيل ما شيء اشتروا انفسهم به من حيث الشيئية اي شيء كان وقيل موصولة صلتها الفعل
والمخصوص محذوف او هي المخصوص والفاعل ضمير بما اخرى محذوفة او هي الفاعل اكتفاء بها وبصلتها
عن المخصوص وقيل مصدرية ولا حذف اي بئس شراؤهم وقيل نكرة موصوفة اي وهي الفاعل
عن الفعل وبصفتها عن المخصوص وقيل كافة كفت نعم كما كفت قل في نحو قلما الاولان
الاولان وثالثها هو ان ما تركبت مع الفعل لا محل لها اعرابا والمرفوع بعدها فاعل
اي تلك الافعال حبذا ولا حبذا وهما كنعم وبئس الاول للمدح والثاني للذم ونقصا عن نعم
بافادة محبوبية الممدوح اصله حبب بضم العين محولا عن مفتوحها اي صار حبيبا وكان
دخول لا على الماضي الجامد باعتبار تصرفه الاصلي والفاعل لها ذا الاشارية ولذا
يلزمهما الافراد والتذكير مطلقا اي وان خالفه المخصوص فيهما كقوله وحبذا ساكن
الريان من كانا وقوله حبذا انتن ثم يمانية وقوله حبذا انتما خليلي ان لم وقوله الا حبذا

هند وارض

هند وارض بها هند وقوله الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا
وهي ذلك لكونه كالمثل فالامثال لا تتغير او على تقدير مضاف مطرد بان
يقدر في حبذا هند وزيد حبذا حسنها او امرها ونحو ذلك او على ارادة الجنس
فيه خلاف قال الخليل وسيبويه بالاول وابن كيسان بالثاني وبعده والفا
رسي بالثالث وبعده اي ما بعد ذا هذه هو المخصوص ولا يجوز تقديمه وان جاز
في باب نعم فهو مبتدأ خبره الجملة المتقدمة او محذوف او خبر لمحذوف وقيل
بدل عن ذا وقيل عطف بيان هذا على المشهور وقال قوم ركبت ذا مع حب
اختلفوا فقيل المجموع فعل بغلبة الفعلية لتقدم الفعل فما بعده فاعل وقيل اسم
بغلبة الاسم لشرفه وهو مبتدأ خبره المخصوص او بالعكس قولان الاول
للمبرد والثاني للفارسي ولك ان تأتي قبله اي قبل المخصوص او بعده بمنصوب
اختلف فيه فقال الفارسي والاخفش هو حال مشتق وابو حيان تمييز جامدا
ومحتمل لهما مشتقا فان قصد تقييد المدح به فحال كقولي يا حبذا الماء مبذولا
لن ربه والا فتمييز وقوله رجلا تمييز او حال تحتمل القولين الاخيرين حال كون
ذلك المنصوب على وفقه اي موافقا للمخصوص في التذكير والافراد واضدادها
ها نحو حبذا الزيدان مثال لما لم يقترن بتمييز او حال وحبذا زيد راكبا الذي الحال

بعده

أو المخصوص وحبذا امرأة هند أو رجلا أن زيد للتمييز وأتى في الأول بالمنصوب ... وفي الثاني بعدها

استيفاء للأقسام واختلف في الراجح فقيل تقديمه وقيل تأخيره وقال الجرمي وابن خروف هما

في الحال سيان الآن تقديم التمييز قليل عند الجرمي وحسن عند ابن خروف وتخصيص بجواز

تكريره تأكيدا كقوله ألا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الأذى

## مبحث فعلا التعجب

التعجب انفعال يحدث للنفس عند شعورها بأمر مجهول سببه ولذا قيل إذا علم السبب بطل العجب فلا يصح على الله

سبحانه فتجوز ومنه في كلامه كقوله فما أصبرهم على النار فالمعنى ... به وأسمع بهم أو يعرف إلى العباد

أو يراد أنه مما يجب أن يتعجب منه فلا يكون للتعجب لايقاعهم فيه ولذا صح كثيرة

لا إله إلا الله وسبحان الله العظمة الله ولله دره أو انت والله لا يؤخر الأجل وقاطعه

اللهم بث عرسا جر ولا تشل عشرة وحسبك أو كفاك أو ناهيك به رجلا وأعجب أو زيد

سحيا أو مسجى ويا للماء ويا للدواهي ويا لك فارسا وما أنت من رجل وجيد وياله

رجلا ويا طيبها من ليلة وكاليوم رجلا وكالليلة قمرا وجاء رجلا أيما أو أي رجل

ومنه كيف وما وأي في الاستفهام نحو كيف تكفرون بالله ... الحاقة

ما الحاقة وما أدراك يوم أجلت فهذه جمل تضمنت معنى التعجب ولم توضع له ولذا لا يدل

عليه إلا بقرينة والمبحوث عنه في الفن ما وضع له وهو صيغتان يقال لهما فعلا

التعجب فيهما فعلان وضعا لإنشاء التعجب نحو عجبت وتعجبت جبرا أو أتى

منقولا

منقولا وما مر من الحد إذ وضع الجميع إخبارا ... إلى الإنشاء كصيغ العقود وهما ما أفعله وأفعل به كما أحسن زيدا

وأحسن به ففعل التعجب علم على صيغة المركبة من فعل وغيره وإلا فقيد التعجب وللموضح أنه ... المركب

لا الفعل فقط ولا يبنيان إلا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت مبني للفاعل

قابل للتفاضل غير مصوغ منه أفعل لغير التفضيل فلا يبنيان من غير الفعل ونحو أقمن به من قمن أي حقيق شاذ

ولا من غير ثلاثي ولا من ناقص أو جامد وشذ ما أعطاه للمال من أعطيته وما أعساه وأعس به من عسى بمعنى

ترجى ولا من منفي ولا مبني للمفعول فما أخصره شاذ من وجهين ولا مما لا يقبل التفاضل أو صيغ منه أفعل لغير

تفضيل فلا يقال ما أماته ولا ما أبيضه وأجازه الكسائي وهشام في الألوان مطلقا وبعض الكوفيين في السواد والبياض

خاصة والأخفش في العيوب وقيل البصريين المنع مطلقا والحق جواز التعجب في صفات الله تعالى وسند المنع

وتحقيقه في الشرح ويتوصل إلى التعجب من الفاقد للشروط المذكورة بأشد وشدد به وأحسن أو أقبح

ونحوهما مما يلائم المرام في كل مقام نحو ما أشد وأحسن دحرجته أو موته أو بياضه وما أكثر ماله ولا فرق

بين الفاقد لكل الشروط أو بعضها وما قيل أن الجامد وما لا يقبل التفاضل لا يتعجب منهما لا بوصلة ولا بدونها

فليس بشيء إذ الجمود وعدم قبول التفاضل لا يمنعان مع إمكان التوصل بها مع الشرائط ولا يتصرف فيهما

لأنه في فعلا التعجب فيلزمهما الإفراد والتذكير وأحد الأمرين من الأمر والمضي فلا يقال أحسنا أحسنوا

وأحسني به ولا ما يحسن به زيدا بلفظ المستقبل خلافا لابن هشام ويمتنع تقديم معمولهما عليهما

والفصل بينهما فيمتنع ما زيدا أحسن وبه أحسن وجوز قوم منهم الفراء والجرمي والمازني الفصل

بالظرف المتعلق بهما كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب خلافا للمبرد

واكثر البصرية ويمنع في الظرف المتعلق بمعمولها اتفاقا نحو ما احسن في المسجد عاكفه واحسن عندك ومجالسه بما في افعله
اسم مبتدا اتفاقا لانه مرجع الضمير المستكن في افعل فيكون اسما وتجرده عن العوامل اللفظية يكون مبتدا وقيل
انكرة لا محل لها من الاعراب وهذا لا يضر الاجماع وهي نكرة تامة غير موصوفة بمعنى شيء وجعلت مبتداء للافادة
او قصد الابهام وما بعدها خبرها او موصولة بمعنى الذي فهي مبتدا وما بعدها صلتها فلا محل لها اعرابا والخبر محذوف
وجوبا اي الذي افعله شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول اخر
هو انها نكرة موصوفة ما بعدها صفتها بحذف الخبر وجوبا اي شيء افعله عظيم ورد قوله بان حذف الخبر انما
يجب فيما التزم شيء مسده فليس هنا فلا يجوز لعدم القرينة وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية
ضمنت معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان ما تلك لا يليه غالبا الا الاسم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين وهذا ملازمة للفعل فلا يصح تخريجها عليها الا على قول الكوفية بتسمية افعل التعجب وهو
مردود ويرجح قول سيبويه بان التعجب يقع للجهل بالسبب فالتعبير عنه بنكرة غير مختصة لافهام الابهام
انسب بالمقام وما بعد الباء من افعل به فاعل لفعل الامر عند سيبويه وجمهور البصرية والباء زائدة
قالوا لفظ افعل في نحو احسن بزيد امر ومعناه خبر اي احسن زيد بمعنى صار ذا حسن عدل عنه الى صيغة الامر
مبالغة كقولهم كن ما شئت مبالغة في كان ولكونه بلفظ الامر قبح اسناده الى الظاهر ظاهرا فزيدت بصورته
الباء عليه ليكون في صورة المفعول بواسطة الحرف دفعا للقبح ولذا التزموا زيادتها هنا وضعف
بوجوه استعمال افعل للصيرورة قياسا مع انه سماعي واسناد امر الى ضمير الظاهر وزيادة الباء في
فاعل غير كفى وجعل الامر بمعنى الماضي اذ المعهود عكسه كما في نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وقوله رحمه
الله للدعاء وما بعد الباء نحو احسن بزيد مفعول به عند الاخفش وقوم من البلديين والهمزة اي الباء اما للتعدية

فهمزة افعل

فهمزة افعل للصيرورة اي صيره ذا حسن او زائدة فالهمزة للتعدية فالاحسان بمعنى التحسين اي اجعله
حسنا فعلى الامر ضمير فيه للمخاطب حقيقي اي لكل من يصلح للخطاب اي صفه بالحسن يا صالح الخطاب
ففيه اشعار بان زيدا لم يحسن كل ما يمكن ان يصف به احد احدا والتزم افراد الضمير لانه جاري مجرى
المثل وهو لا يتبدل قاله الزمخشري واكثر الحذاق وقال ابن كيسان الضمير لمصدر الفعل فيخاطب الناس عامة
احسن يا حسن بزيد اي دم له الزمه اي ولذا التزم افراده قال الشيخ رضي وفيه تكلف وسماجة
فاين مختار المصنف فعليه افعل وافعل في التعجب هو الحق وهو في الثاني قول الكل سوى ابن الانباري وفي الاول
ولا وجه له وفي الاول قول البصرية والكسائي للزوم نون الوقاية له مع الياء نحو ما افقرني حيا الى ربي
وقال غير الكسائي من الكوفية انه اسم لقولهم ما احيسنه وما اميلحه اذ التصغير من خواص الاسم واجيب بانه
شاذ حتى قال الجوهري لم يسمع تصغير افعل التعجب الا احسن واملح وانما قاسه النحاة حملا على افعل التفضيل
التفضيل وفيه مع ذلك وجوه فقيل مرجع التصغير الى المتعجب منه اي هو مليح وحسن من باب الشعر
كبنتي ويؤيده قول لا يقال ما احيسنه ولا اميلحه الا لمن صغر سنه وقيل الى المصدر اقيم الفعل مقامه
في ذلك لدلالته عليه وقيل الى ما لوقوعها على سبب خفي فناسبه التصغير لكن لما امتنع تصغير
ما جعلوه في الفعل الذي يليه وقلت ملغزا فيه قد زاد في التعجب ما عزته العرب من اجل
تصغيرهم فعلا ايا ذا الادب فصل افعال القلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب مبحث افعال القلوب
وهي افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت وصدرت تلك الجملة عنه من ظن اي اعتقاد
راجح او يقين اي تصديق جازم ولذا سميت افعال الشك واليقين ايضا فالمراد بالشك خلاف
اليقين لا تساوي الطرفين كما في عرف الفنون العقلية وهي نواسخ تنصب المبتدا والخبر على انهما

مفعولين فالمبتدأ مفعول الاول والخبر مفعول الثاني هذا هو المشهور وقال السهيلي هما مفعولان
ابتداء فلا نسخ كمفعولي اعطيت بدليل ظننت زيدا بكرا اذ لا يصح زيد بكر الا على التشبيه وهو غير مراد
اذ المعنى ظننت اياه لا تشبيهه وقال الفراء نصب الثاني على التشبيه بالحال بدليل وقوعه ظرفا وجملة
والحق هو الاول والتحقيق موكول الى الشرح ولا يجوز في المفعولين حذف احدهما وحده اختصارا بلا
لا خبرا اجماعا لامتناعه قبل النسخ وكذا بعده واختصارا ايضا عند قوم منهم ابن الحاجب وابن عصفور
وهو ظاهر المص واجازه الجمهور لقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
اي بخلهم هو خيرا وجاز حذفهما معا اختصارا بالاتفاق نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون اي تزعمونهم
شركائي واما حذفهما اقتصارا بلا دليل ففيه اقوال اجازه الاكثر مطلقا ومنعه الاخفش وكذلك
والاعلم في افعال العلم دون الظن وبعضهم قياسا مطلقا وسماعا في غير ظن وخال وحسب ومنها
كثيرة منها وجد وجدانا اتفاقا والفى عند الكوفية وابن مالك لقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا
وانكره البصرية وابن عصفور وجعلوا ثاني منصوبيه حالا واولوا البيت بزيادة ال ومنها تعلم
وهما لتيقن ثبوت الخبر للمبتدا نحو تجدوه عند الله هو خيرا وانهم الفوا آباءهم ضالين اي وجدوهم
وجعل وزعم بفتح عينهما جعلا كضرب وزعم مثلثة الزاي لظنه نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا وزعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وجعل هذه بمعنى اعتقد قيل ومثله زعم وقال السيرافي
الزعم قول له اقترن به اعتقاد صح ام لا وابن دريد الاكثر استعماله في العقائد الباطلة وعلم
ورأى للامرين اليقين والظن والغالب فيهما اليقين نحو فاعلم انه لا اله الا الله لليقين وان
علمتموهن مؤمنات للظن وانهم يرونه بعيدا للظن ونراه قريبا لليقين وظن وخال وحسب

حسبانهما

حسبانهما ايضا والغالب فيها الظن نحو حسبت زيدا قائما وترد لليقين نحو يظنون انهم ملاقوا
ربهم وقوله حسب التقى والجود خير تجارة ثم قد يقال وجد عليه وجدا اي حزن او موجدة اي حقد
فيتعدى لواحد بعلى وعلمه اي عرفه ورآه اي اعتقده من الرأي بمعنى المذهب وظنه اي اتهمه نحو سرق المال
فظن زيدا فيتعدى لواحد بانفسها والمشهور الحاق رأى الحلمية ومصدرها الرؤيا بها اي العلمية في
التعدي لاثنين بجامع الادراك الباطني وقيل الحسن الحاقها بالظنية لان ما يرى في المنام بالظن
اشبه منه بالعلم ولعلهم نظروا الى ان العلمية اغلب فهي بالالحاق بها احق مسئلة واذا توسطت
افعال القلوب بين المبتدا والخبر او تأخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا لضعفها في الكلام المستقبل
لتأخرها او توسطها وان جاز اعمالها نظرا الى فعليتها وقوتها في انفسها للاصالة في العمل ويسمى هذا
الابطال الغاء نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت والغاء المتأخر اقوى من اعماله لانه اضعف و
المتوسط بالعكس عند بعض وقيل هما فيه سيان وقد يلغى متقدما على معموليها لتأخرها عن جزء من الكلام
كقوله اني رأيت ملاك الشيمة الادب لكنه ضعيف فان لم يتقدمها شيء امتنع الغاؤها
لتقدمها عليهما واذا دخلت هذه الافعال على الاستفهام بحرف او اسم او على النفي او اللام
الابتدائية او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط ويسمى هذا الابطال التعليق
اخذا من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج فهي كالشيء المعلق لا مع زوج تنتفع به ولا بلا
زوج لتتزوج لكنها ذات بعل باعتبار وليست بها باعتبار وكذا الفعل المعلق عامل محلا
ومحلا غير عامل لفظا نحو لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت هل او ما زيد قائم او لا زيد في الدار ولا
بكر وعلمت لزيد قائم والتعليق بالقسم لفظا نحو والله لتعلمن وتقديرا كقوله ولقد علمت لتأتين
منيتي اي والله لتأتين والالغاء والتعليق من خواص هذه الافعال واذا نقل علم ورأى الى باب الافعال

تعدى بالثلثة قال الله تعالى يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم ويجوز حذف اولها اختصارا كما علمت
كسبك مبينا وللثاني والثالث ما لمفعولي الباب من الالغاء والتعليق وحذف احدهما اختصارا
لا اقتصارا ثم تمم الحديقة الافعال في التنازع ذكر ههنا لانه الاصل في العمل لاختصاصه بها ولذا قال
اذا تنازع عاملان ليعم الفعل وشبهه وحقيقة التنازع ان يطلب عاملان فصاعدا اسما ظاهرا
بعدهما سواء كانا فعلين متصرفين او اسمين مشبهين بالفعل عملا او مختلفين رافعين ام ناصبين
ام مختلفين وانما خص بغير الحرف لان المقصود بالبحث هو تنازع فيه النحاة في تعيين المختار وطريق
رفع التنازع من حذف او تشريك او اضمار ولما لم يكن تنازعهم هذا جاريا في تنازع الحرف لامتناع
الاضمار فيه لم يتعرض له والا فقد يتنازع حرفان او حرف وغيره فيعمل الثاني في الاول والحرف في
الثاني اتفاقا نحو ليت ان زيدا فاضل وعلمت ان بكرا عاقل الا انه لقلته وعدم تعرض الاكثر
له خفي على كثير من الناس وانتظم في سلك الترتيب حتى اعترف به من قال حرفان قد تنازعا في عمل
واسم للحرفان مطلوبان وفيهما ايضا نصيحا قد يرى فعل وحرف يتنازعان وفي الاصح
لا يقع تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ولا جامد وغيره وكانه اراد ما قلناه والتقييد بالظاهر ليس للاحتراز
بل بيان للواقع اذ لا يتصور التنازع في المضمر لصحة الاضمار في كل من العاملين كضربت واكرمت و
ضربته واكرمته واشترط المحققون كون الاسم المعمول غير محصور بالا اذ لا يصح التنازع فيه لوجوب
ان يقال فيما قام وقعد الا زيد ان مثلا ما قام وقعد على الاعمال الاول وما قام وما قعد على اعمال
الثاني ولم يتكلم بهما قط ولعل المصنف اكتفى عن هذا الشرط باعتبار البعدية اذ المتبادر منها عدم
الفصل وقوله بعدهما صفة لمعموله ظاهرا فلا تنازع في متقدم كزيدا ضربت واكرمت ولا في متوسط
كضربت زيدا واكرمت بل العمل فيهما للاول ولا بد في المتنازعين من تغايرهما كما هو المتبادر فان كان

الثاني

الثاني عين الاول لم يعمل لانه اتى به لمجرد التاكيد لا للاسناد ولذا قيل اتاك اتاك اللاحقون ولو كان
من التنازع لقيل اتاك اتوك او بالعكس ومن طلبهما للمعمول معنى فلا تنازع في نحو قوله عدينا في غد ما شئت
انا نحب او لو مطلت الواعدينا فالواعدين مفعول تحب لا مطلت اذ المطول هو الموعود لا الواعد
فطالبه معنى هو الاول دون الثاني فاذا تنازع عاملان بشرطه فلك اعمال ايهما شئت اتفاقا الا ان المختار
مختلف فيه فان البصريين يختارون اعمال الثاني لقربه من المعمول وعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي بين
عامل ومعموله كما يلزم من اعمال الاول فصل عن معموله بالثاني ولعدم استلزام اعمال الثاني في نحو قام وقعد زيد
العطف على الجملة قبل تمامها كما في اعمال الاول اذ لو اعمله لكانت عطف الثاني وهو قام بغير المعمول
على الاول وهو غير تام لعدم مجيء فاعله هو بحيز ثم لانه انما يذكر بعد العطف والكوفيون يختارون اعمال الاول
لسبقه ذكرا وعدم استلزام الاضمار قبل الذكر اذ لو اعملت الاول كان رتبة المعمول قبل الثاني
لان حق المعمول ان يلي عامله فلا يلزم باضماره في الثاني الا الاضمار قبل الذكر المرجع لفظا فقط وهو جائز
بخلاف ما لو اعملت الثاني واضمرت للاول اذ يلزم منه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة معا وهو
وهم في غير هذا الباب الا ما استثني وفي الارتشاف نقل سيبويه يدل على ان اعمال الثاني هو الاكثر
في كلام العرب واعمال الاول قليل قال ابن مالك ومع قلته لا يكاد يوجد الا في الشعر بخلاف اعمال الثاني
لكثرته في النثر والنظم والقران وايهما اعملت الاول او الثاني اضمرت الفاعل في الآخر المهمل عن العمل
في الظاهر فيعمل الاول وتضمر للثاني او العكس حال الفاعل المضمر موافقا للظاهر في تذكيره وافراده او فروعهما
لوجوب موافقة الضمير لمرجعه فيهما تقول مع اعمال الاول قام وقعدا اخواك او قعدوا اخوانك
ومع اعمال الثاني قاما وقعد اخواك وقاموا وقعد الناس هذا اذا تنازعا الفاعل اما المفعول ففيه
الحذف او الاضمار للمهمل ان كان هو العامل الاول كما هو مختار البصريين حذف مفعوله والاضمار حذرا

عن الاضمار قبل الذكر في المفعول مع امكان التخلص عنه بالحذف وانما ارتكبوه في الاول عند اضطرار حيث لم يجز حذفه
لانه عمدة فتعين اضماره او كان المهمل هو الثاني وجاز اضمار مفعوليه ولا محذور بعود الضمير على متقدم رتبة
متاخر لفظا اذ المرجع معمول الاول مختار ان يليه الا ان يمتنع اضماره لمانع فيجب اظهاره وذلك اذا كان
الضمير في العامل المهمل خبرا معنى عن اسم يخالف في احد الامور الخمسة لمرجع الضمير وهو الظاهر المتنازع فيه
لان الضمير يجب موافقته لكل من المرجع والمخبر عنه وهو موهم لامتناع موافقة ضمير واحد لمتخالفين فيما
اختلفا به كما في نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا فان المفعول الثاني للثاني وهو منطلقين
للاول منطلقا ويمتنع اضماره لانه خبر عن المفعول الاول وهو ضمير المتكلم فان اضمر مفردا خالف مرجعه
وهو منطلقين وان ثني خالف المخبر عنه وهو المفعول الاول فوجب الاظهار على وفقه ولا يعتبر
موافقته للظاهر المتنازع فيه لانه غير مفسر له اذ الظاهر لا يحتاج الى مفسر هذا ما هو المشهور وذهب بار
الى فحماز بقوله وليس منه اي من باب التنازع نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
كما قال بعض المحققين وقال ابن هشام في الاوضح الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في منطلقين لان
حسبني لا يطلبه لانه مثنى والمفعول الاول مفرد ويجب توافق مفعوليه في الامور الخمسة باب
حسب والذي عليه المحققون تحقق التنازع فيه اذ العاملان طالبان للمنطلق معنى يطلبه الاول
يجعله مفعولا ثانيا لنفسه فيصح تنازعهما فيه مختلفين في اقتضاء افراده وتثنيته كما يصح تنازع عاملين
مختلفين في اقتضاء الفاعلية والمفعولية في نحو نصرني ونصرت زيدا وبالجملة يجب كون كل
منهما طالبا للظاهر قبل ان ياخذ الاخر ويعمل فيه فلا يقدح امتناع طلبه اياه بعد اعمال صاحبه فيه
وجعله لفظه على وفق مقتضاه من افراد او تذكير او رفع او اضدادها بناء على اختلاف مقتضاهما ولذا
قيل انما التنازع في قلب المتكلم اما بعد التركيب والتلفظ فلا نزاع الحديقة الرابعة في الجمل واحكامها

منطلقين صح

الحديقة الرابع في الجمل

وما يتبعهما

وما يتبعهما من ظرف وشبهه الجملة قول اي مقول مفردا كان ام مركبا اسناديا ام غيره فهو كالجنس وخرج المفرد بقوله
تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي كان كل منهما في ضمنه اذ التثنية اختصار المتعاطفين فكانه قال تضمن كلمة فكلمة فالمتضمن
بالكسر المجموع وبالفتح كل واحد من الكلمتين وخرج المركب غير الاسنادي بقوله باسناد وهو متعلق بتضمن بمقدر
هو نعت لمصدر مقدر اي تضمنا متلبسا او للكلمتين اي كائنتين معه او حال عن فاعل تضمن اي كائنا القول متلبسا به
وتخصيصهما بالذكر لتحديد جانب الاقل فلا ينفي الزائد والمراد تضمنه لهما سواء تضمن غيرهما ام لا فان الحكم بتضمنه
اياهما لا ينفي الاكثر فدخل ما تضمن كلمات كزيد ضارب بكرا او كلمة وجملة كزيد ضربته او جملتين كالجملة الشرطية
واراد بالاسناد معناه الاعم وهو نسبة تامة سواء افادت ما يصح السكوت عليه كقمت ام لا كالجملة الصلة ونحوها
لا بمعناه العرفي الملزوم للافادة ولذا ذكره هنا وعرفه في حد الكلام وذلك لان الجملة هي اعم من الكلام لاعتبار
افادة ما يصح السكوت عليه فيه دونها فكل كلام جملة وبعض الجمل مما لا يفيد ليس بكلام كجملة الصلة والجزاء والحال
فان جملة قام ابوه في من قام ابوه غير مفيد ما يصح السكوت لان ما فيه من الاسناد ليس مقصودا لذاته بل معرف
للموصول واتي لملاحظة حاله وان افاده عند استقلالها والقصد اليها لذاتها وكذا نظائرها وذلك
عند الاكثر وقال اخرون بترادفهما لاعتبارهم الافادة فيهما قاله سيبويه وتبعه المتقدمون حتى اتفقوا على
الترادف قولا واحدا والبه ينظر قول من نسب الترادف الى الجميع وقال ناظر الجيش الذي تقتضيه كلام النحاة قديما وقال
الكلام والجملة يعني تصادقهما كليا لا تباين وقال الاندلسي في شرح المفصل هما في اصطلاحهم مترادفان وقال
ابن السيف في الضوء شرح المصباح ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وظاهرهم
كما ترى انه قول الكل وهو كذلك لان القول بعموم الجملة والاصطلاح عليه انما نشا من متاخريهم حتى
هجر الترادف عن اصله وصار عمومها في اعصارهم مذهب الاكثر والقول الاشهر ولذلك قال المحقق
التفتازاني في المطول انهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لاني

حيث اشعر صدر كلامه باتفاق الادباء على المراد فيه وجزما بالشهرة بعمومها في عصره فالقايل به الاكثر
والقول به اشهر وان اختص بعصر خاص من الادباء بعلة او بالاتفاق على خلافه وهم لم يتفطن لذلك
استشكل نسبة العموم الى الاكثر لظاهر ناظر الجيش والاندلسي فلا تغفل فان بدئت صدرت الجملة باسم
صريح او مؤول فاسمية نحو زيد قائم وان تصوموا خير لكم والعبرة في المصدر بركني الاسناد المسند
والمسند اليه دون غيرهما وان اشربت معنى فعل فنحو لعلك منطلق وما زيد قائما وهل هو قائم وان زيدا قائم
اسمية اذ لا عبرة بالحرف او بدئت بفعل متصرف او جامد تام او ناقص ففعلية كقام زيد وعسى
ان يقوم وكان زيد قائما وان نعم القوم وقد او هل او ما قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من
المشركين استجارك ولا عبرة بالحرف كما مر والمعتبر الترتيب الاصلي فنحو الرجل زيد اسمية لو جعل الجملة
واحد وكيف تكفرون واياك نعبد واي ايات الله تنكرون وفريقا هدى جملة فعلية وكذا نحو
والانعام خلقها والليل اذا يغشى وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك اذ ان
ذلك كله بتقدير الفعل مصدرة والمقدر كالمذكور والجملة الظرفية كزيد في الدار او عندك مرددة
بينهما فان قدر فيها الفعل ففعلية او الظرف او الجار والمجرور لا الاستقرار المحذوف فظرفية
قاله في مغني اللبيب ان قدر مبتدأ لخبر اعنه مهما فاسمية ثم الجملة مطلقا ان وقعت خبرا فتسمى
جملة صغرى او كان خبر المبتدأ فيها جملة مطلقا فتسمى جملة كبرى نحو زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام
ابوه او ابوه قائم جملة صغرى والجميع اي مجموع الصغرى والمبتدأ جملة كبرى وقد تكون جملة واحدة صغرى
وكبرى معا باعتبارين كما في زيد ابوه غلامه منطلق فابوه غلامه منطلق كبرى بالنسبة الى غلامه
منطلق لان الخبر فيها جملة وصغرى بالنسبة الى الجميع لوقوعها خبرا عن زيد وقد لا تكون الجملة صغرى
ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم فالنسبة بينهما عموم من وجه لتصادقهما في ابوه غلامه منطلق من زيد ابوه

علامه

غلامه منطلق وصدق الكبرى في الاسمية كما زعمه بعض بل تكون فعلية ايضا كظننت زيدا يقوم ابوه
وطفق بشر يكتب وكاد بكر يقول كذا ثم الكبرى ان وافقت صغراها في كونهما اسميتين او
فعليتين فذات جهة كزيد ابوه قائم وظننته ابوه يقوم والا فذات جهتين فاما اسمية فعلية
العجز كزيد قام ابوه او فعلية اسمية العجز كظننت زيدا ابوه قائم اجمالا قال ابو حيان اصل الجمل ان
لا يكون لها محل من الاعراب اذ المعرب بالاصالة هو المفرد وانما تعرب الجمل لحلولها به فوقوعها
موقعه والاصل فيها عدم ذلك والجملة التي لها محل من الاعراب اتفاقا سبع في المشهور وهي الجملة
الخبرية الواقعة خبرا او الحالية الواقعة حالا والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جا
زم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والجملة التي لا محل لها من الاعراب سبع ايضا المستأنفة
والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة لما لا
محل له من الاعراب تفصيل الاولى مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدأ او لا
حدى الحروف والافعال النواسخ للمبتدأ والخبر ومحلها الرفع في باب المبتدأ وان المشددة ولا
النافية للجنس او النصب في باب كان وكاد وما ولا المشبهتين بليس وافعال القلوب ولا بد فيها
من ضمير للمخبر عنه مطابق له بالتذكير والافراد وفروعهما اذ الجملة من حيث هي جملة كلام مستقل فاذا جعلت
جزءا من اخرى فلا بد من رابط لها بالجزء الاخر لئلا يتوهم استقلالها وانقطاعها عما قبلها مذكورا
كزيد قام ابوه ضربته او ابوه قائم او مقدرا نحو السمن رطلان بدرهم اي رطلان منه وقرئ ابن
عامر وكل وعد الله الحسنى اي وعده ويجوز حذفه مجرورا او منصوبا اتفاقا وسوغه الشيخ وابن مالك
وابى ابو حيان في المرفوع لانه عمدة وان جاز من الصلة لانها اشد ارتباطا بالموصول من الخبر وجوز
بعضهم حذفه مبتدأ كقوله تعالى ان هذان لساحران عند من قدر لهما الا في صور لا يحتاج الى الضمير

وذلك اذا اشتملت جملة الخبرية على المبتدا لفظا ومعنى نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين او معنى فقط بغير الضمير باشتمالها على جنس شامل له اي للمبتدا كما في باب نعم كزيد نعم الرجل لكونه جنسا شاملا للمبتدا وغيره اعني جملة الخبرية عن الضمير ولا يقاس فلا يقال زيد مات الناس لعدم السماع او على اشارة اليه اي الى المبتدا كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذا جعلت ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار او كانت جملة الخبر نفس المبتدا معنى كما في خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد على وجه او معطوفة او معطوفا عليها الجملة اخرى ذات الضمير بفاء السببية كزيد يطير الذباب فيغضب وقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان فاء السببية تنزل الجملتين منزلة جملة واحدة فيكون المجموع منهما فيكفيهما ضمير واحد او اشتملت على ال النائبة عن الضمير عند الكوفية وقوم البصريين نحو واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى اي ماواه حذف الضمير وعوض عنه ال وقيل تقديرا هي المأوى له بحذف العايد فائدة اختلف في وقوع جملة الانشائية خبرا فمنعه قوم مطلقا وعلله بان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والانشاء ليس كذلك وهو وهم اذ الكلام في خبر المبتدا واصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام والخبر الذي يقابل الانشاء وقيل يمنعه الا بتاويل لان المبتدا انما وضع لينسب اليه حال من احواله لا بمعنى ان الخبر يجب ان يكون من احواله القائمة به حتى ينتقض بما هو حال المتعلقة كزيد قائم ابوه بل بمعنى ان الخبر يجب كونه ملحوظا من حيث انه حال للمبتدا وبين ان اضربه في زيد اضربه ليس من احوال زيد الا بتاويل وقوم محققون منهم الشيخ وابن هشام وابن مالك في التسهيل على جوازه بلا تاويل

الثانية

والثانية جملة تحل الجملة الحالية ومحلها النصب على الحال وشرطها ان تكون خبرية لا انشائية وحكى ابن هشام اجماعهم عليه وصرح التفتازاني والسيد الشريف بجواز وقوع الانشائية حالا

حالا بتاويل قال التفتازاني في المطول في قوله مرز عبدة فنز عاعن فتنهج جنب الليالي لبطي او اسرعي حال من الليالي بتقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر وان تكون غير مصدرة بحرف الاستقبال فيمتنع مررت بزيد سيقوم او لن يقوم وعلله بتنافي الحال والاستقبال وفيه بحث مشهور اذ الاستقبال انما ينافي الحال الحاضر وهو زمان التكلم لا الحال بمعنى مبين الهيئة والحال هنا بالمعنى الثاني دون الاول وهو غير محقق بحسب زمان التكلم بل بحسب عامله فيكون ماضيا ومستقبلا وحالا كجاء امس راكبا ويجيء غدا صايدا او يجيء الان متعصيا وسياتي الجواب وتحقيق الحق فيه في بحث قدم حديقة المفردات وانما يمتنع نحو مررت بزيد سيقوم او لن يقوم لعدم مقارنته زمان الحال وعاملها لكن قياس قولهم في الحال المقدرة جوازه بتقدير الجملة حالا مقدرة اي مررت به حالكونه مقدرا ان سيقوم او لن يقوم كما نبه عليه بعض المحققين ولا بد لها من رابط يربطها بذي الحال لما مر فالجملة الحالية الاسمية تكون بالواو الحالية والضمير العايد على ذي الحال معا كقوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او باحدهما فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ويمتنع الواو فيها معطوفة بعاطف غيرها نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لا يقع اوهم كراهة اجتماع عاطفين ظاهرا او مؤكدة المضمون جملة نحو هو الحق لا ريب فيه اذ الواو بين المؤكد في صورة عطف الشيء على نفسه والفعلية ان كانت مبدوة بمضارع مثبت حالكونه بدون قد فبالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع قالوا الا بمعنى مسرعا ويمتنع فيه الواو للعطف لا للحال اي قمت واصك عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية او حال كونها معها اي مع قد فتكون ح بالضمير مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم والا تكن الجملة الحالية الفعلية المبدوة بمضارع مثبت بل بمضارع منفي او بالماضي مطلقا فهي كالجملة الاسمية في كونها بالواو والضمير معا او باحدهما لكن على تفصيل تركه حذرا عن التطويل وهو ان المضارع المنفي بالضمير فقط نحو وما لنا لا نؤمن بالله

اي ما تنفع غير مؤمنين او مع الواو نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون وكذا الماضي لفظا او معنى نحو انى
يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وجاءوا حصرت صدورهم وانى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وتمام البيان في الشرح ان شاء الله تعالى ولا بد في الماضي المثبت من قد ولو
تقديرا كما مر وبأي وجه وتحقيقه في بحث قدم حديقة المفردات فان تلا الا او تلا او غلب ترك
الواو او وجب على الخلاف نحو ما لقيته الا اكرمني والا اكرمته ذهب او مكث قال الله تعالى ما يأتيهم من رسول
الا كانوا به يستهزئون فائدة قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم في جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية
حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل او مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تأويلها جاء زيد
طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه
وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوع جملة ان
يئه وكذا جاء زيد والشمس يكتب او وقد خرج او وما خرج بكر الثالث مما له محل الجملة الواقعة مفعولا بها ومحلها النصب
وبها النوع الاول تقع محكية بالقول اي بحاك هو لفظ القول لانه آلة الحكاية فالباء للتعدية
نظير قولك هو مكتوب بالقلم وقال البدر ابن مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان تحكي وتجعل معمول القول
لان الجملة اذا حكي به القول فقد حكيت هي نفسها مع صاحب القول انتهى فالباء للمعية قيل والمحكي عنده
وفيه ما فيه قلت بل الجملة نفسها فالقول المحكي بمعنى المقول والذي معها هو لفظ القول فلا غبار عليه نحو قوله تعالى
عن عيسى عليه السلام قال اني عبد الله فجملة ان معمولها محكية بقال بدليل كسر همزة ان مع وقوعها حشوا والاصل
في حكاية الجمل مراعاة اصلها كما مر وقد يراعى المعنى كما اذا قيل زيد انا منطلق فتقول في حكايته قال زيد هو
منطلق ومنه قوله تعالى عن الكفار فحق علينا قول ربنا انا لذائقون اذ قلنا اصله انكم لذائقون عذابي عدل
عنه الى التكلم لانهم حال الحكاية يتكلمون عن انفسهم ان كانوا مخاطبين بأصل المحكي وقد يحذف القول الظاهر نحو

يلون

...لث

يكون انا الذي يقوم بكلامهم فان استئناف وتعليل نحو قوله فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون اذ انا نعلم كلامهم
تعالى لا من كلامهم والثاني ان تقع مفعولا ثانيا لباب ظن كظننتك تاجرا كما مر ومفعولا ثالثا لباب اعلم كاعلمتك
قرينة منكر ولا تقع مفعولا اولا للاول ولا ثانيا للثاني لانهما في الاصل مبتدأ ان والمبتدأ لا يقع جملة الثالث ان تقع
معلقا عنها العامل فتكون في موضع المفعولين ان كان العامل متعديا لاثنين نحو لنعلم اي الحزبين احصى فلينظر ايها
ازكى طعاما وفي موضع مفعول ان تعدى لواحد كعرفت من انت واختلف في سمع المتعلق باسم عين نحو
سمعت زيدا يقرأ فقيل تعدى الى اثنين ثانيهما جملة وقيل لواحد والجملة حال اما المتعلق بمسموع فمتعد لواحد
اتفاقا نحو يسمعون الصيحة وسمعت قولك والدليل على نصب المعلق عنها محلا ظهوره في توابعها كعرفت من انت وابو من
وعلمت لزيد قائم وبكرا قاعد النص عليه ابن مالك وابن النحاس وابن الخباب وغيرهم وقد ينوب الجملة
المفعول بها عن الفاعل فمحلها الرفع ويختص ذلك بباب القول فلا تنوب عن غيرها نحو قال او قيل زيد عالم
فجملة زيد عالم في محل رفع بنيابة الفاعل لانها قبل حذفه كانت مفعولا بها وهو مستحق للنيابة فالرضي
اللبيب وتبعه المصنف وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل اذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لانها مفعول
لقول مقدر اي قيل قول هو زيد منطلق وقال ابو البقاء في قوله قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب الفاعل
المصدر الفعل المضمر لان الجملة بعده تفسير اي اذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا وقال ابن عصفور البصريون يقدرون
نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر والصواب ما قالوه لا ما ذكره في الشرح الرابع
ما له محل الجملة المضاف اليها ومحلها الجر ولا بد من جر بيتها وتقع بعد ظروف الزمان نحو والسلام علي يوم ولدت
فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها وكذا جملة انتم قليل في واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ وجملة الشرط
بعد اذا كما يأتي واما الاسماء الزمان المضافة الى الجمل اذ واذا فلا يضاف لها سواهما في الابهام نحو
وحين وعصر ومدة وزمن واوقات بها فيه وان يوجد كليل وكيوم وليلة وعشية وغداة وفي المحدود كأسبوع وشهر

في تا المتاح ل

الرابع

فليلبث ح ل

وقف کتابخانه ... (ع)
اهدائی بنام ... حسین ...

وعام وسنة خلاف والسنع قولهم عن المغاربة والجمع غير محدود وقال الشاعر ليالي قاد الهوى ويقودني يسمع
اضافة المثنى الى الجملة كيومان ووقتان وتقع ايضا بعد حيث ولا يضاف الى الجملة ظروف المكان سواها فانها لا
بوقوعها على كل جهة يحتاج الى تخصيصها بالاضافة بخلاف ما اختص بوجه كقدام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
اضافة حيث الى الجملة كاسمة وقوله حيث لي العمايم لا يقاس عليه والاكثر استعمالها اضافتها الى الفعلية ومن ثم
رجح النصب بعده في نحو جلس حيث زيدا ضربته ولا حاجة في الجملة المضاف اليها الى عايد على المضاف بل لا
يجوز كما في الارتشاف فان وجد نون المضاف ونعت بالجملة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه بالاضافة والضمير نادر لا يقاس الثانية ما لها محل الواقعة جوابا لشرط جا
زم حال كونها مقرونة بالفاء وبعد ان الشرطية او اخواتها مطلقا اسمية كانت ام لا خبرية كانت ام لا او اسمية
مقرونة باذا الفجائية بعد ان ومحلها الجزم اذ ليس في صدرها على التقديرين مفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فلا بد
من كون الجملة محلا اي الجزم المحلي نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي في محل جزم جوابا
لمن الشرطية ولذا قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجملة والفاء المقدر كالمذكور كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون جزم محلا جوابا لان واما نحو اقم المجزوم لفظا و
قمت المجزوم محلا في ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه اي في نحوهما للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا الشرط
ومن ههنا بان الفرق بين فعل الشرط والجزاء وجملتيهما ولا حينئذ فايدة الا ما بني على الجمهور بان الذي
يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا وسواء كان جوابا لشرط جازم
او غير جازم قال لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا تكون
الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط تدخل على الجملتين الا على كينونة اللزوم او السببية
بينهما فجملة الجزاء لا اعراب لها لا لفظا وهو ظاهر ولا محلا اذ لا تقع موقع المفرد وجعل الجزم في يذرهم لشرط مقدر

دل علم

الحاشی ۲

جاذبین شد
۱۳۷۱ ش

احداثی بنام ... حسین ...

وعام وسنة خلاف والسبع قولهم عن المغاني ربة والجمع غير محدود وقال الشاعر ليالي اقتاد الهوى ويقودني
اضافة الشي الى الجملة كيومان ووقتان وتقع ايضا بعد حيث ولا يضاف الى الجملة ظروف المكان سواها فانها لا
بوقوعها على كل جهة يحتاج الى تخصيصها بالاضافة بخلاف ما اختص بوجه كقدام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
اضافة حيث الى الجملة كثير وقوله حيث لي العمايم لا يقاس عليه والاكثر استعمالها اضافتها الى الفعلية ومن ثم
رجح النصب بعده في نحو جلس حيث زيد اضربته ولا حاجة في الجملة المضاف اليها الى عايد على المضاف بل لا
يجوز كما في الارتشاف فان وجد بعد المضاف ونعت بالجملة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه بالاضافة والضمير نادر لا يقاس الثانية مما له محل الواقعة جوابا لشرط جازم
ان حالكونها مقرونة بالفاء وبعد ان الشرطية او اخواتها مطلقا اسمية كانت ام لا جزمية كانت ام لا او اسمية
مقرونة باذا الفجائية بعد ان ومحلها الجزم اذ ليس في صدرها على التقديرين مفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فلا بد
من كون الجملة محلا اي الجزم المحلي نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي في محل جزم جوابا
لمن الشرطية ولذا قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجملة والفاء المقدر كالمذكور كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون جزم محلا جوابا لان واما نحو ان قام المجزوم لفظا و
تمت المجزوم محلا في ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه اي في نحوهما للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا الشرط
ومن ههنا بان الفرق بين فعل الشرط والجزاء وجملتيهما ولا حينئذ ... الا ما بني على الجمهور بان الذي
يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا وسواء كان جوابا لشرط جازم
او غير جازم قال لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد المعرب في محلها والجزاء لا يكون
الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط تدخل على الجملتين الا على كينونية اللزوم او السببية
بينهما فجملة الجزاء لا اعراب لها لا لفظا وهو ظاهر ولا محلا اذ لا تقع موقع المفرد وجعل الجزم في يذرهم بشرط مقدر

دل عليه

الجامی

باز بینی شد ۱۳۷۱ ش

باز بینی شد ۱۳۷۱ ش